

سياسات المجلة:

1. التجرد وعدم التحيز.
2. المهنية والاحترافية.
3. التجدد والمواكبة ومراعاة جاذبية القارئ.
4. التعاون والشراكة.
5. التخصص.
6. تنطلق من خلفية حضارية إسلامية.
7. تلتزم بأصول وقواعد البحث العلمي.
8. استكتاب الباحثين والكتاب من أبناء القارة، وتستقطب المتخصصين والباحثين من دول أخرى.
9. التوازن بين: الدول، والأقاليم، والموضوعات، والأساليب الإعلامية.
10. تحرص على توصيف الواقع الإفريقي وتحليل أبعاده؛ دون أن تكون طرفاً في الصراعات الإقليمية والمحلية، وتتجنب إثارة الخلافات والنزاعات.
11. تبتعد المجلة عن طرح كل ما يهدد السلم الاجتماعي أو يتعارض مع نماء القارة الإفريقية وازدهارها.

شروط قبول المواد للنشر:

1. أن تتوافق مع أهداف المجلة وسياساتها العامة.
2. التزام الأمانة والمنهجية العلمية، والتوثيق العلمي للمادة.
3. ألا يكون قد سبق نشرها أو قدمت لجهة أخرى للنشر.
4. الدقة والعمق في المضمون.
5. تجنب التجريح والنقد غير البناء للأشخاص والهيئات والدول.
6. صحة الأسلوب وسلامة اللغة.
7. أن يكون الحد الأقصى للمادة (15) صفحة، حوالي (4000 كلمة). مع ملخص باللغة الإنجليزية في حدود 250 كلمة.
8. ألا تكون المادة مجزأة على حلقات.
9. التعاون في إجراء التعديلات المناسبة.

مجلة قراءات إفريقية

جمهورية السودان - الخرطوم،

هاتف: 0024918826666

فاكس: 00249183285830

جمهورية مصر العربية - القاهرة،

هاتف: 0020222874277

فاكس: 0020222874277

المملكة العربية السعودية - الرياض،

هاتف: 0096614944949

هاتف: 00966014942900

هاتف: 00966502210920

هاتف: 00966555097415

بريطانيا - لندن،

7 Brides Place, Parsons Green

Fulham, London SW6 4HW, UK

هاتف: 0044-207-7364255

هاتف: 0044-207-4718261

كلمة التحرير

تعدُّ الهجرة غير الشرعية من أكثر المشكلات الإنسانية تعقيداً، وذلك لتعدد أسبابها وتداعياتها وتأثيراتها، خصوصاً مع التزايد المطرد في أعداد المهاجرين سنوياً، وتمثل نسبة المهاجرين غير الشرعيين من إفريقيا أعلى نسبة؛ نظراً للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السيئة التي تعصف بالقارة.

فلا يكاد يمرّ يومٌ دون أن نسمع عن شباب إفريقي قد ابتلعتهم مياه البحار والمحيطات؛ في محاولات بائسة منهم للخروج من الواقع الإفريقي إلى رحابٍ أوسع؛ بحثاً عن الرزق، أو الحرية، أو هرباً من واقع مرير.

الإحصاءات تقول: إن عدد المهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا بلغ ٢١٩ ألف شخص عام ٢٠١٤م، منهم ١٧١ ألفاً عن طريق ليبيا، بنسبة ٤٠٪؛ مقارنةً بعام ٢٠١٣م، وقد أعلنت المنظمة الأوروبية لمراقبة الحدود (فرونكس) التابعة للاتحاد الأوروبي: أن نسبة المهاجرين غير الشرعيين الوافدين إلى دول الاتحاد الأوروبي زادت بنسبة ٢٥٪ خلال شهري يناير وفبراير ٢٠١٥م؛ مقارنةً بالفترة نفسها من ٢٠١٤م. وتؤدي الهجرة غير الشرعية عبر البحار إلى مقتل الآلاف سنوياً، فأكثر من ٣٥٠٠ مهاجر غرقوا عام ٢٠١٥م، فيما غرق في أول ٤ أشهر من ٢٠١٦م حوالي ١٦٠٠ شخص، واللافت للانتباه: أن معظم المهاجرين تتراوح أعمارهم ما بين (١٣ - ٤٥) عاماً.

الوجهة دائماً أوروبا، وبخاصة إيطاليا واليونان، وبعض أفواج المهاجرين تتجه نحو الكيان الصهيوني، خصوصاً من جنوب السودان وإريتريا.

أسباب الهجرة متعددة؛ منها الاقتصادي: كالبطالة، وعدم توفر فرص عمل، وموجات الغلاء الشديد التي تضرب بعض البلدان الإفريقية، ومنها الاجتماعي: كالفقر، والمرض، والتفكك الأسري، والرغبة في التقليد، ومنها السياسي: كانهدام أفق الحريات والتعبير عن الرأي، والانقلابات والصراعات العسكرية. هذه الظاهرة تضع أيدنا على مكن الخطة، وهو هروب الشباب الإفريقي من واقعه المرير، وعدم سعي من بيدهم الأمر لوضع حلول جذرية لهذه المشكلة، تركز على التنمية الاقتصادية واستيعاب الشباب. إن إفريقيا من أكثر قارات العالم امتلاكاً للموارد البشرية، وبخاصة الشباب، والتفريط في هذه الثروة يؤثر بالسلب في واقع المجتمعات الإفريقية، كما أنه سبيل للهروب العقول والأيدي المدربة. وضع حلول جذرية، ومتابعة حالة الشباب الإفريقي، واستثماره فيما يعود بالنفع على مجتمعاتهم، هي أولويات وطنية، لا بد من وضعها في الحسابات لإحداث تنمية وتطوير حقيقيين في المجتمعات الإفريقية، وإن إهمال هذه المشكلة يُعدّ خيانة للإنسانية، تجرّ إفريقيا إلى ويلات، واستنزاف لقدراتها وامكاناتها، وتضييع ثروتها الحقيقية.. التي هي الشباب.

الشباب الإفريقي.. فريسة الهجرة غير الشرعية



ثقافية فصلية محكمة متخصصة في شؤون القارة الإفريقية تصدر عن المنتدى الإسلامي

أسعار البيع والإشتراك السنوي لمجلة قراءات إفريقية

الدول	الجهة	سعر البيع	اشتراقات
مصر وإفريقيا	١,٥ دولار	١٠ دولار	مؤسسات
السعودية والخليج	١٠ ريال	٦٠ ريال	أفراد
أوروبا وأمريكا	-	٢٠ دولار	٣٠ دولار

المواد المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة

رقم الأيداع: 1611 / 1437

الترقيم الدولي: ردمد 7235-1658

هيئة التحرير

أ. د. جلال الدين محمد صالح

أ. د. محمد عاشور مهدي عاشور

د. ربيع محمد القمر الحاج

أ. محمد العقيد محمد أحمد

أ. بسام المسلماني

الإخراج الفني

وائل خالد كريزان

المدقق اللغوي

محمد فهمي

المراسلات: بريطانيا - لندن:

7 Bridges Place, Parsons Green

Fulham, London SW6 4HW, UK

هاتف: 0044-207-4718261

فاكس: 0044-207-7364255

المملكة العربية السعودية - الرياض:

هاتف: 0096614944949

فاكس: 0096614942900

جوال: 00966555097415

جمهورية مصر العربية - القاهرة:

هاتف: 002 02 22874277

فاكس: 002 02 22874275

جمهورية السودان - الخرطوم:

هاتف: 00249188266666

فاكس: 00249183285830

التسويق/التوزيع: marketing@qiraat.org

رئيس مجلس الإدارة

خالد بن عبد الله الفواز

fawaz@qiraat.org

المشرف العام

عبد الله بن عبد المغيث الفايز

رئيس التحرير

د. محمد بن عبد الله اللعبون

info@qiraat.org

مدير التحرير

رأفت صلاح الدين

editors@qiraat.org

الهيئة الاستشارية

المشير: عبدالرحمن سوار الذهب (السودان)

د. إبراهيم أبو عباة (السعودية)

أ. إبراهيم كنتاو (مالي)

د. حقار محمد أحمد (تشاد)

أ. د. حمدي عبد الرحمن حسن (مصر)

أ. د. عبدالغفور البوسعيدي (كينيا)

د. محمد أحمد لوح (السنغال)

د. محمد الثاني عمر (نيجيريا)

٦٠

التحليل الجغرافي للحركة
السياحية إلى إفريقيا
د. موسى فتحي عتلم

٧٢

الأمن الغذائي وتحديات التنمية في
إفريقيا.. قراءة في الواقع والرهانات
أ. أسماء دهكالك

٨٤

اللاجئون في إفريقيا وتحديات
المهجر
د. محمد البشير أحمد

٩٤

المشهد الإفريقي
تحرير المجلة

١٠٦

تقرير: تراث المفكر الإفريقي
المسلم البارز (علي مزروعى)
د. أحمد علي سالم

١١٠

تقرير: أزمة جنوب السودان
وتداعياتها الإقليمية
تحرير المجلة

١٢٠

قراءة في الأوضاع الإثيوبية.. التطورات
الأخيرة، والتوقعات المستقبلية
تحرير المجلة

١٢٦

رسائل الدراسات العليا الإفريقية
بجامعة إفريقيا العالمية
أ. د. عبد المجيد عبد الرحيم

٤

إفريقيا وتهميش الرموز والقيادات
الإسلامية

٨

ضواء على الفقه المالكي بغينيا
كوناكري
أ. محمد تفسير بالدي

١٨

التلاقح الحضاري بين حواضر
المغرب
د. عبد الباسط المستعين

٢٨

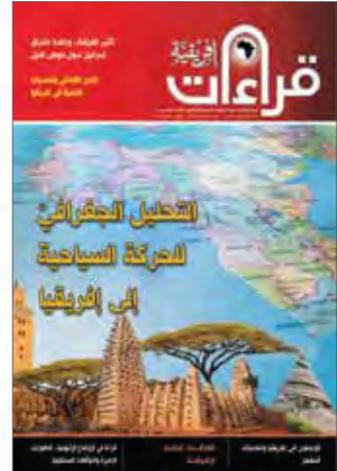
تأثير الفراشة.. وإعادة اختراق
إسرائيل لدول حوض النيل
أ. د. حمدي عبد الرحمن

٣٨

واقع الانتخابات في إفريقيا عام ٢٠١٦م..
وتأثيراتها في التغيير السياسي
د. سيد أبو فرحة

٤٨

العلاقات اليابانية الإفريقية
د. رتيبة برد



إفريقيا وتهميش الرموز والقيادات الإسلامية

والسلوكي والسياسي في بلاد (الهوسا) غرب إفريقيا، واستطاع أن يُخضع غرب إفريقيا تحت سلطان مملكته، والتي يُطلق عليها بعض المؤرخين: «خلافة إسلامية».

لا يقف الأمر عند الشيخ عثمان فقط، فإفريقيا قارة معطاءة، قدمت لنا كثيراً من الرموز والعلماء والقيادات؛ ممن كان لهم إسهامات تجل عن الوصف، وبالرغم من حالة التهميش تظل أعمالهم وجهادهم منارةً لأبناء القارة، يقتدون بها في ظل الضعف والجهل والاستغلال والإنهاك التي تمرّ به القارة، والذي يتولى كبره دول الاحتلال الغربي وغيرها؛ ممن يعتبرون القارة بأبنائها من أملاكهم.

ومن الرموز التي نالها التهميش والتغيب- على سبيل المثال لا الحصر، ودون ترتيب:-
- الشيخ عبدالله بن فوديو (١٧٦٦م - ١٨٢٩م): شقيق عثمان بن فوديو، لقبه معاصروه بـ «نادرة الزمان» أو «علامة السودان (غرب إفريقيا)»، تبخر في العلم، وله مؤلفات غزيرة في كثير من فنون العلم، واشتهر بتفسير القرآن.

- الشيخ محمد بلو بن عثمان بن فوديو (١٧٨٠م - ١٨٢٧م): ابن الشيخ عثمان، وكان واحداً من أهم وزراءه، تولّى حكم القسم الشرقي للدولة؛ حتى بايعه رجالها لخلافة والده (١٨١٧م)، كما كان من طلاب العلم،

لم ينل تاريخ أمة من التشويه والتهميش والتدليس مثل ما نال تاريخ إفريقيا، ففي حين قامت في إفريقيا إمبراطوريات وممالك وسلطنات قبل الإسلام وبعده، نالت من القوة والمجد والحضارة النصيب الأوفر، وبرزت فيها ومن خلالها قيادات إسلامية لها دورها وتأثيرها في شتى المجالات، وعلى كافة المستويات، ومع ذلك نجد تجهيلاً وتغيباً لهذا التاريخ المشرف، ليس على الدول فقط بل على الرموز التي قادت هذه النهضة أيضاً، وبإسفافٍ فإن أبناء القارة أنفسهم يجهلون تاريخهم ورموزهم، ولا يولونهم الاهتمام المستحق!

وفي خضم حديثنا عن تهميش الرموز الإفريقية: تقترب منا ذكرى وفاة أحد أهم أعلام إفريقيا، فبحلول عام ٢٠١٧م يكون قد مرّ قرنان من الزمان على وفاة واحد من أهم رموز إفريقيا، إنه العالم المجاهد عثمان بن فودي (١١٦٩هـ - ١٢٢٣هـ / ١٧٥٤م - ١٨١٧م)، ذلك الرجل الذي مثل حالة فريدة من نوعها في علمه وجهاده، فكان- رحمه الله- رجلاً دولةً باقتدار، قرّن إلى علمه وجهاده إقامة دولة إسلامية قوية في القرن التاسع عشر الميلادي، وهي: (مملكة صكتو الإسلامية)، وقام بمحاربة الفساد العقدي



**فوا عجباً لأمة مثل إفريقيا!
لها تاريخ عريق مشرف
تخاصمه ولا تستفيد منه،
وتعدّه ماضياً زال، وتراثاً
اندثر!**

مؤسس الدولة الإسلامية في ماسينا عام ١٨١٨م، وكانت عاصمته «حمد الله»، وتقع دولته ضمن حدود دولة مالي الحالية.

- الشيخ عبدالقادر كن (١٧٢٨م - ١٨١٠م): مؤسس الدولة الإمامية في حوض السنغال.

- الشيخ عبدالرحمن الإفريقي الزيرماوي: وُلد في قرية «ففا» الواقعة في جزيرة في نهر النيجر بدولة مالي، تخرّج في مدرسة دار الحديث، وعُيّن أستاذاً فيها، ومدرساً في المسجد النبوي الشريف، ومن مؤلفاته: «الأنوار الرحمانية في الردّ على التجانية».

- الشيخ عمر بن محمد بن محمد بكر الفلاني، الشهير بفلاته (١٢٤٥هـ - ١٤١٩هـ): الفقيه المحدث المُسنَد المفسّر

وله مؤلفات عدة، وأشهرها «إنفاق الميسور» في تاريخ بلاد التكرور».

- الحاج عمر بن سعيد تال الفوتي (١٧٩٦م - ١٨٦٤م): أحد أشهر تلاميذ الشيخ عثمان، وتولّى القيادة في دولته، قاد حرباً ضدّ الوثنيين في فوتا تور وسيقو، ووقف أمام تقدّم الاستعمار الفرنسيّ في المنطقة.

- الشيخ أحمد فورتو البرنوي: الذي كان معاصراً للسلطان إدريس ألوما سلطان إمبراطورية البرنو من عام (١٥٧٠م - ١٦٠٣م)، وكان الشيخ أحمد فورتو حافظاً سرّه وإمامه في الصلاة.

- الشيخ أحمد بابا التمبكتي (١٥٥٦م - ١٦٢٧م): من أشهر علماء تمبكتو، كان موسوعياً، مؤرخاً، عالماً بالشريعة، من المتبحّرين في اللغة العربية وآدابها، يذكر مترجموه أنه ألّف ما يزيد على أربعين كتاباً، وقد درّس في دولة سنغي وخارجها.

- الشيخ عبدالرحمن بن عبدالله السعدي (١٥٩٦-١٦٥٦م) ولد في مدينه تمبكتو في مالي من عائله ماليه سودانية، شغل منصب القضاء والإمامة في مدينة جني التي كانت مركزاً علمياً إسلامياً مزدهراً، وهو صاحب «تاريخ السودان»، الذي يؤرّخ لدولة سنغي الإسلامية، ويعدّ من أشهر مؤرّخي إفريقيا.

- الشيخ أحمد حمد لبو الماسني (١٧٧٦م - ١٨٤٤م): كان من العلماء المجاهدين،

- المؤرِّخ الأديب الواعظ المُربِّي، وُلد بالقرب من مكة، وعاش بالمدينة، مدير «دار الحديث» عام ١٣٧٧هـ، وأمين عام الجامعة الإسلامية عام ١٣٩٥هـ.
- السلطان محمد بابا توزيرما: الذي وُلد في قرية «أدونغد» في جمهورية النيجر، ويعدُّ من العلماء الذين قاموا بنشر الإسلام والثقافة العربية في شمال جمهورية غانا في القرن التاسع عشر الميلادي.
- الشيخ محمود بن عمر باه (١٩٠٦م - ١٩٧٨م): مؤسس المدارس النظامية في غرب إفريقيا، وبخاصة مدارس الفلاح، وقد وُلد الشيخ محمود باه في بلدة جوول في جنوب موريتانيا، وقد افتتح حوالي ٧٧ مدرسة عربية في غرب إفريقيا، حتى الكاميرون في وسطها، وبنى ٨٩ مسجداً كذلك.
- الحاج أحمد بلو سَرْدُونَا (١٩٠٩م - ١٩٦٦م): رئيس وزراء إقليم شمال نيجيريا، رُجل الدولة والدعوة في نيجيريا، المجاهد المسلم الكبير.. الذي وقف وحده بين ملايين المسلمين ينافح عن دين العزة والكرامة، ويذود عن شريعة الإسلام.
- الشَّيخ أبو بكر محمود جومي (١٣٤١هـ - ١٤١٣هـ): مفتي نيجيريا الأكبر، كان المستشار والساعد الأيمن للحاج أحمد بلو سَرْدُونَا، وشاركه في إنشاء «جماعة نصر الإسلام».
- السلطان أحمد بن إبراهيم بن إبراهيم الفزان (الغازي) (١٥٠٧م - ١٥٤٣م): هو أعظم سلاطين المسلمين في الصومال، غزاً الحبشة بعد أن وُحِد قبائل الصومال وعدداً من قبائل الأورومو تحت قيادته، كاد يسيطر على الحبشة لولا تدخُّل البرتغاليين وأوروبا، قُتل في معركة ضدَّ البرتغال والحبشة، وكان قد قُتل القائد كريستوفانو بن فاسكودا غاما، والملك لبنا دبنجل الأمهري.
- الإمام سلطان يوسف بن سيف اليعربي (ت ١٦٨٠م): تمكَّن العُثمانيون تحت قيادته في ظلَّ الدولة اليعربية من تحرير مسقط من سطوة البرتغاليين، وقام بمطاردة البرتغاليين في المحيط الهندي وتخليص منطقة الخليج العربي من شرورهم، كما تمكَّن من دحر البرتغاليين وتصفية وجودهم في الشرق الإفريقي.
- السلطان سعيد بن سلطان البوسعيدي (١٧٩٧م - ١٨٥٦م): أعظم سلاطين الدولة العمانية، اتخذ من «زنجبار» عاصمة لدولته، وكان له أكبر الأثر في نشر الحضارة العربية والإسلامية في شرق إفريقيا.
- أحمد بن إبراهيم العامري: تاجر مسلم، من أهمَّ الرواد الأوائل في مجال الدعوة إلى الإسلام، يرجع له الفضل في دخول الإسلام إلى أوغندا؛ بعد أن أقنع ملك أوغندا (الملك

سونا) باعتناق الإسلام في عام ١٨٤٣م.
- حميد بن محمد المرّجبي (١٨٣٧م - ١٩٠٥م): الملقب بـ «تايو تيب»، تاجر عماني، فلاح الكونغو، كان يعتبر أحد المستكشفين، وساعد المستكشفين الغربيين في عملهم في إفريقيا.

- علي حسن مويني (وُلد عام ١٩٢٥م): الرئيس السابق لجمهورية تنزانيا، وهو سياسيٌّ ومحامي، تولّى منصب رئيس تنزانيا (١٩٨٥م - ١٩٩٥م)، كان عصره هو العصر الذهبي للمسلمين بعد تحكّم الكنيسة في البلاد، واستطاع أن يعيد للمسلمين حقوقهم ومكانتهم.

- البروفيسور علي مزروعي (١٩٣٣م - ٢٠١٤م): عالم السياسة الذي عمل أستاذاً في جامعات عدة، كان آخرها جامعة ولاية نيويورك بمدينة بنجهامتن، حيث أسّس «معهد الدراسات الثقافية العالمية»، وظلّ مديراً له حتى قبل وفاته، وُلد في مدينة ممباسا الكينية؛ لأسرة ذات أصول عربية عمانية، اشتهر مزروعي بكتابه عن السياسة والثقافة، وخصوصاً في إفريقيا، وبخاصّة كتاباته عن قضايا الإسلام والمسلمين.

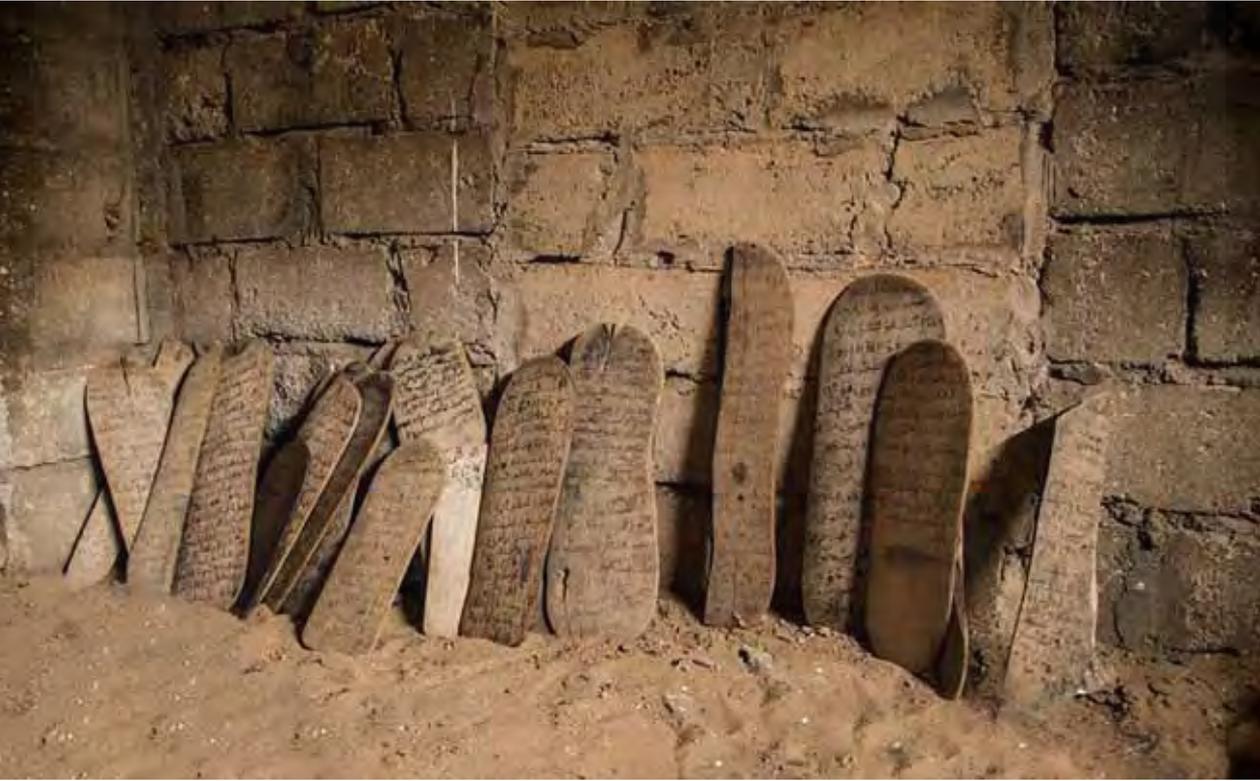
حقيقةً؛ الأسماءُ كثيرة، والرموز - سواء في مجال العلم أو الجهاد أو الحكم - لا حصر لها، وما ذكرناه نماذج فقط للاستئناس وضرب الأمثلة؛ حتى نقف على عظّمة تاريخ

القارة ورموزها التي طالها التهميش على مدار قرون من الزمن.

فعلى أبناء القارة أن يفضوا غبار التهميش عن تاريخ قارتهم ورموزهم وحضارتهم، فلن يكون لهم مستقبل إلا بإبراز رموزهم، والكشف عن إنتاجهم العلمي والفكري، ثمّ تحقيقه ونشره والتعريف به، فالتاريخ هو ذاكرة الأمم، لا تستطيع أمة أن تعيش بلا ذاكرة، ودراسة التاريخ واستخراج الدروس والعبر منه هو دأب الأمم القوية، وخير شاهد على ذلك: أنّ الأمم التي ليس لها تاريخ تحاول أن تؤلّف لنفسها تاريخاً، ولو مختلفاً، حتى يكون لها ذكرٌ بين الأمم، كما هو حال الدولتين اللقيطيتين أمريكا وإسرائيل.

فوا عجباً لأمة مثل إفريقيا! لها تاريخٌ عريقٌ مشرّفٌ تخاصمه ولا تستفيد منه، وتعدّه ماضياً زال، وتراثاً اندثر!

كما أنّ هذه دعوة لأبناء إفريقيا - أفراداً وجماعات - إلى قراءة تاريخهم قراءة واعية، يستخرجون منه الدروس والعبر، ويستخرجون منه مناهجاً للحركة والفهم، يفيدهم في مسيرة نهضة القارة، واستشراف مستقبلها، حتى يعود لإفريقيا مجدها، وتستعيد مكانتها وعزتها أمام الأمم ■



أضواء على الفقه المالكي بغينيا كوناكري

أ. محمد تفسير بالدي

طالب دكتوراه في الدراسات الإفريقية - مؤسسة دار
الحديث الحسنية - جامعة القرويين



لم يكتب لمذهبٍ فقهياً من القبول والانتشار في غينيا مثل ما كتب للمذهب المالكي، إذ هو المذهب السائد فيها، والمعتمد عليه في المقررات الفقهية في الحلقات الغينية، والمعمول به في الرابطة الإسلامية التابعة للأمانة العامة للشؤون الدينية، وهو أول مذهب دخل غينيا؛ فسار على نهجه أهلها، ويكفي أن أغلب كتابات علماء غينيا دارت حول الفقه المالكي؛ تأليفاً وشرحاً وتعليقاً واختصاراً.

أولاً: ميادين الحركة الفقهية في غينيا كوناكري:

أقبل علماء غينيا على المذهب المالكي يتزودون من معارفه، فتعلّموه وعلموه، ونشروه وتقيّدوا به، وأقاموا على أسسه ومبادئه دولتهم^(٥)، ومارسوا حياتهم العلمية والعملية في ميادين عدة مستظّلين به.

ومن الميادين التي نشط فيها فقهاء المذهب المالكي في غينيا؛ نذكر ما يأتي:

١ - ميدان التعليم:

ظلت الحلقات العلمية تؤدّي دورها الأساسي في تثقيف المجتمع الغيني المسلم على مرّ العصور، ولقيت إقبالاً كبيراً من لدن الشباب الذين كانوا يفتنون إليها جماعات للتعلّم، واتخذت أشكالاً متعددة في التلقين والتثقيف، وتنتشر أكبر المراكز العلمية بغينيا في مدن: لابي، ومومبيا، وطوبى^(٦)، وكانكان^(٧)، وكنديا^(٨)، ودينغراي، وغيرها.

٢ - ميدان التأليف:

استطاع علماء غينيا أن يُثروا المكتبة الفقهية بأجود التأليف التي تتوّعت ما بين المنشور

الغيني، فهو أول من كتب فيه، فأفاد وأجاد في بحثه الذي نُشر بمجلة الغنية - عدد مزدوج ٢ و ٣؛ حيث تحدّث عن أسباب انتشار المذهب المالكي في غينيا، وذكر المناهج التعليمية المعتمدة في الحلقات الغينية، وترجم لبعض فقهاء غينيا.

(٥) الفقه والفقهاء في غينيا، محمد صالح جالو الشهير بضيف الله الغيني، مجلة الغنية، عدد مزدوج ٢ و ٣، ربيع الثاني ١٤٢٤هـ / ٢٠١٣م، ص ١١٥، بتصرف.

(٦) تقع هذه المدن في شمال البلاد، وهي مدن علمية أنجبت علماء أجلاء خدموا التراث الإسلامي بغينيا.

(٧) العاصمة الثانية للدولة، وفيها عددٌ كبيرٌ من المراكز التعليمية.

(٨) هي عاصمة منطقة غينيا السّاحلية، برز فيها علماء أجلاء؛ أمثال: الشيخ محمد فاديفا - رحمه الله -.

لقد أنجبت غينيا فقهاء أجلاء، ساهموا بشكل كبير في تشييط الحركة العلمية بالمنطقة، وعملوا على نشر تعاليم الإسلام على مدى القرون، وأغنوا المكتبة الإسلامية بغينيا، وخلفوا تراثاً علمياً ضخماً ذاع بين العامّة والخاصّة.

كانوا يجوبون الأقطار للتوسّع في المذهب، والأخذ عن العلماء المشهود لهم بالنضج في الفقه المالكي، فدخلوا «مراكش، وفاس، والقيروان، والقاهرة، لدراسة الشريعة الإسلامية والتفقه فيها، وتكاثرت أعداد أولئك الطلاب في الأزهر خاصّة»^(١).

وبعد الشيخ صالح الفلاني (ت ١٢١٨هـ) الرائد في هذا المجال؛ حيث تعدّدت رحلاته من بلاد السودان منذ كان في الثانية عشرة، التقى خلالها أشهر علماء الأقاليم المعروفة بالعلم، حتى وصل المدينة المنورة سنة ١١٨٧هـ، وظلّ فيها حتى وفاته^(٢).

«أما العائدون منهم؛ فكانوا يحتلون مكانةً رفيعةً بين الناس، فيتولون القضاء والإفتاء، ليقيموا العدل والشريعة، ويعلموا الناس القرآن والسنة، فنشأت الكتابات في كلّ مكان في السودان الغربي»^(٣)، هكذا ضرب المذهب المالكي بجذوره في غينيا.

وقد اخترنا الحديث عن الفقه والفقهاء في غينيا؛ للتعريف بالحركة الفقهية في هذه المنطقة من الغرب الإسلامي بإفريقيا، وذلك لبيان جهود علمائها في خدمة المذهب المالكي، ولبيان ميادين الحركة الفقهية فيها، وألقاب فقهاء غينيا، ونختتم بترجمة بعض فقهاء المنطقة^(٤).

(١) الإسلام الفاتح، مؤنس حسن، الزهراء للإعلام العربي، قسم النشر، بدون تاريخ، ص ١٢١.

(٢) الدر الفريد لمفترقات المسانيد، عبد الواسع بن يحيى الواسعي، مطبعة الموسوعات، مصر، ١٢٥٧هـ، ص ١٢٠.

(٣) الإسلام الفاتح، مرجع سابق، ص ١٢١.

(٤) لا يسعنا هنا إلا التنويه بالجدد الجبار الذي قام الباحث الغيني الأستاذ محمد صالح جالو الشهير بضيف الله

والمنظوم، وما يزال أغلبها - ويا للأسف! - في حكم المخطوط، ولذلك لم تشتهر المنطقة بمؤلفات علمائها، فقد جُمع معظمها على يد

المستعمر الفرنسي الذي حلَّ بالمنطقة وفوجئ بحركتها العلمية ورجالاتها، فجمع مخطوطاتها قصد دراسة المجتمع الغيني المسلم. ولعلَّ من بين الأسباب التي أدت إلى عدم انتشار مؤلفات أهل غينيا: احتفاظ بعض الأسر العلمية بالمخطوطات، ورفض عرضها على الباحثين لدراستها، فلا تزال معظم إنتاجات فقهاء المنطقة مخطوطات محفوظة لديهم، تنتظر العناية والدراسة.

المواريث (خ): للفقهاء جرن محمد سمب مومبيا (ت ١٢٦٨هـ).
- شكر الإله في علم الفرائض (ط)، و اللؤلؤ المكنون: في الفقه (خ): للفقهاء جرن سعد دلين (ت ١٢٧٠هـ).

ويحتفظ المعهد الأساسي لإفريقيا السوداء بالسنگال بكمٍّ عظيمٍ من مخطوطات غينيا، رصدتها الدكتور خديم محمد امباكي في مقالته: «مخطوطات المعهد الأساسي لإفريقيا السوداء»، حيث يقول: «تقع مخطوطات... فوتا جالون في ٥٧ كراسية، ومخطوطات المنطقة الأدبية واللغوية في ٢٢ كراسية، ومخطوطاتها الإثنولوجيا في ١٩ كراسية، ومخطوطاتها الدينية والسحرية في ٧ كراسات، ومخطوطاتها العلمية في ٨ كراسات»^(١).

- معدن العلوم والإسلام: للشيخ عمر كايا (ت ١٢٨١هـ).

- تعليم الإخوان بأحكام فروض الأعيان، و الدرّة الصافية شرح النبذة الكافية (خ): للفقهاء الشيخ الحاج إبراهيم (ت ٩).

وتجدر الإشارة إلى أنّ المؤلفات الفقهية في غينيا وُضِعَ أغلبها باللغة العربية، وجزء منها وُضِعَ باللغات المحلية؛ وكانت اللغة الفلانية الأكثر استخداماً من بينها، مثل: المنظومة الفقهية الفلانية: «أوغرد ملل» (معدن السعادة) للفقهاء جرن سمب مومبيا، تلتها اللغة الماندينكية، مثل المنظومة الفقهية الماندينكية: «معدن العلوم الإسلامية» للشيخ عمر كايا.

٣ - ميدان الإفتاء:

من الميادين العلمية التي نشط فيها فقهاء غينيا ميدان الإفتاء، وذلك لإمداد المجتمع الغيني بالأحكام الفقهية؛ فيما يحتاج إليه الناس وفيما يستجد من أحوالهم ومسائلهم.

وفي معرض حديثه عن التراث الإسلامي بغينيا كوناكري؛ أشار الباحث موسى عمر كوناتي إلى أنّ التراث العلمي الثمين الذي خلفه العلماء الغينيون يغفل عن وجوده - ويا للأسف الشديد! - جلَّ الباحثين، وبالأحرى لا يكلفون أنفسهم عناء البحث عنه، فضلاً عن التفكير في خدمته؛ مما جعله عرضةً للاضمحلال^(٢).

وبالرغم من أنّ المذهب المالكي هو مذهب علماء غينيا، فقد كان بعض العلماء يهتم بأن يؤصّل الفتوى بالكتاب والسنة، ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا إنّ الفقيه اللبوي^(٣) (ت ١٢٤٥هـ) قاضي قضاة غينيا في زمنه، كان لا يستتبط الفتوى إلا من أدلة الكتاب والسنة، ويتبعها بأقوال أهل العلم، ومثال ذلك أنه لما كثر استعمال التبغ، وسأله بعض إخوانه عن حكمه، أجابه بأبيات، منها:

ومن المؤلفات الفقهية المشهورة في غينيا، نذكر: - معدن السعادة (ط)، و بيان أحكام

(١) مجلة «المغرب الإفريقي»، عدد ١، ٢٠٠٠م، ص ٥٧.

(٢) الإسلام والمسلمون في غينيا.

(٣) سنائي ترجمته.



**أقبل علماء غينيا على المذهب
المالكي يتزودون من معارفه،
فتعلّموه وعلموه، ونشروه
وتقيّدوا به، وأقاموا على
أسسه ومبادئه دولتهم**

ومناصب للقضاء والولاية، وردّوا الاعتبار للفقهِ المالكيّ بتصيب قاضٍ في كلِّ بلدٍ يستحقه. ودفعت اجتهادات الفقهاء المسلمين، التي خلّفت أحكاماً وأقضية ومدونات، بالأعراف القضائية إلى بلوغ اكتمالها في قواعد فقهية، وإلى الاتجاه نحو المأسسة، وحاز المذهب المالكيّ قصب السبق في الشمال والغرب، وبعض أقطار الشرق من القارة^(٢).

ومن أشهر قضاة غينيا الذين وصلتنا أخبارهم: - الشيخ علي اللبوي (ت ١٣٤٥هـ) قاضي قضاة لابي: بعد وفاة ملك لابي ألفا إبراهيم عام ١٢٩٤هـ - الذي كان قد ولّاه على القضاء - ظلّ يمارس مهامه، إلى أن خلف الأمير ألفا يحيى والده ١٣٠٩هـ فأبقاه في منصبه، ووطّد حبل العلاقات الطيبة التي ربطت الشيخ علي بوالده، إذ اتخذته مستشاراً للشؤون الدينية والأحكام التشريعية، وكانت الأقضية التي تُقضى في الأرياف تُعرض على الشيخ للمراجعة والتصديق، وكلّ من طلب الاستئناف على قاضٍ في قضيةٍ

(٢) الدين والدولة في إفريقيا: السنغال - المغرب - السودان - نيجيريا: دراسة في العقد الاجتماعي الإفريقي، هارون باه، أطروحة لثليل الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة محمد الخامس - الرباط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، سلا، السنة الجامعية: ٢٠١٥م، ص ٧٢.

جواب سؤالٍ دون قطع عن الشّم
أتاني عن الصنديد محمود ذي العلم
وليس جوابي قاطعاً مصمماً
ولكنه الإخبار بالظن في الحكم...
فأقوال أهل العلم فيه كثيرةٌ
وأرجحها التحريم يا صاحب الفهم
وما هو إلا مشكلٌ فذووا النهى
يفرون منه خشية الوقع في الظلم
وصرح قول المصطفى كل مشكل
حرامٌ بمنع الشّم إن كنت ذا فهم
وقال كلوا مما رزقناكم معاً
من طيبات الله في الذكر يا قوم
ومفهومه لا تأكلوا غيرها من الـ
خبينات غير المستلذات كاشم...
فأفتيك بالتحريم دون تردد
فأت به واستغفر الله من وهم
وما حجتني إلا كتابٌ
وسنة وأقوال أصحاب الدراية والعلم^(١)

وعلى وجه العموم؛ يعتمد كبار علماء البلد، في المجلس الوطني للفتوى والبحوث العلمية، على المذهب المالكي، في بيان الحكم الفقهي في النوازل الغينية.

٤ - ميدان القضاء:

مارس فقهاء المذهب المالكي في غينيا أعمال القضاء، فتولّوا المناصب فيه، وفرضوا الفقه في محاكمهم وعلى قضاتهم، فقاموا بإصلاح ذات البين، والفصل بين الناس في اختلافاتهم.

ونظراً لمكانة العلماء في الحياة العامّة، وسمعتهم الطيبة في الحياة الاجتماعية، أولّتهم السلطات المحلية عنايةً فائقة، وفتحوا لهم آفاقاً

(١) ديوان شعر للشيخ علي اللبوي، الشهير بجرنو علي بوبديم، المطبعة العالمية، القاهرة - جمهورية مصر العربية - ص ٢٢٢.

يأتي إليه^(١).

يرأس مجلس القضاء الثاني حاكمً فرنسي. وظلَّ الشيخ اللبويُّ يودِّي هذه المهام حتى عام ١٩١٤م، وهو العام الذي استقال فيه^(٢).

ثانياً: ألقاب العلماء في غينيا:

كان لفقهاء غينيا دورٌ بارزٌ في الحياة الاجتماعية، من خلال نزع فتيل الكثير من الخلافات الداخلية بين القبائل، وإدارة المشاريع الزراعية، كما أنهم باسروا وظائف عالية، تمثلت في الدبلوماسية الدينية، وحظوا بمكانة رفيعة وإجلال كبيرٍ داخل المجتمع، وأصبحت كلمتهم مسموعة لدى العامة والخاصة، حتى لقبوا بألقاب تميزهم عن الآخرين.

ومن الألقاب التي أُطلقت على علماء غينيا، نذكر ما يأتي:

١ - جرن: ومعناه العالم الرباني، وقيل: الجيم: بمعنى: تعلَّم وأتقن، والراء: (رن): بمعنى «اتق الله في السرِّ والعلن»، والنون: (ن): علَّم الناس وانفعهم وأرشدهم. ولا يوصف به العالم إلا إذا تزلَّع في كلِّ الفنون، وأتقن جميع المتون المقررة من شتى الفنون، وعندما يصل لهذه المرحلة يُقام له حفلٌ كبيرٌ يجتمع له العلماء والشيخوخ، ويُقلَّس بـ «بوتو»^(٤) أو ما يشبهها، فلا يكاد يُرى بعدُ حاسر الرأس؛ لأنه من خوارم المروءة عندهم، وهذه العادة ما زالت بارزة في فوتا جالون^(٥).

ويذكر أنَّ لقب «جرن» يختص به الفلَّان دون غيرهم من قبائل غينيا، ويتقاسمه مع فلَّان أهل السنغال وموريتانيا.

(٢) المرجع السابق.

(٤) بوتو أو Puuto: هي قلنسوة درية، ينفرد بها فلان فوتا جالون، فهي تطرَّز بالإبرة، وتُزخرف بألوان متعددة، فتبدو على الرأس كالجواهر الدرِّي المكنون في أسدافه.

(٥) جالو، محمد صالح، مرجع سابق، ص ١١٩، بتصرف.

ومن الطرائف التي تُذكر للشيخ اللبويُّ في ميدان القضاء: ما جرى بين شخصين في إرث؛ إذ أبى المحكوم عليه قبول الحكم، وطلب الاستئناف عند الشيخ اللبويُّ، فألغى الحكم بعد أن فتَّشه ولاحظ فيه خطأ، ولمَّا سمع القاضي الأول بإلغاء حكمه غضب غضباً شديداً، وأتى إلى الملك ألفا يحيى وقدم احتجاجاته إليه، فطلب ألفا يحيى من الشيخ اللبويُّ معاودة الحكم مرَّةً ثالثة، وكادت القضية تثير فتنة عظيمة، فأمر الملك- بعد تجمُّع الجماهير في المسجد- بإحضار الخصمين لكي يُسَمعا بين يدي الملك نفسه.

فلمَّا وصفاً ما جرى بينهما؛ أعطى الكلام للقاضي الأول؛ فتحدث عن نظريته التي اعتمد عليها في إصدار حكمه، ثم جاء دور الشيخ اللبويُّ فتحدث عن نظريته التي اعتمد عليها في إلغاء الحكم، فوجدوا أنَّ ما اعتمد عليه القاضي الأول في حكمه منسوخٌ بأية قرآنية، فاعترف بالخطأ، وأقرَّ بأنَّ الحقَّ هو فيما قضاه الشيخ علي اللبوي^(٢).

وبهذا حاز الشيخ اللبوي المرتبة الأولى بين علماء فوتا جالون كلها، وحمل لقب «قاضي قضاة غينيا» في عصره، وظلَّ يحكم بالحقِّ والعدل إلى أن احتلت فرنسا البلاد، ولكنها لمكانة الشيخ الدينية في بلده تركته في المنصب الذي وجدته فيه، بل عينته قاضياً لولاية لابي استناداً إلى قرار صدر عن الحاكم العامِّ في ١٥ نوفمبر ١٩١٢م، كان ينصُّ على تعيين عالمٍ محليٍّ في كلِّ ولاية لرياسة مجلس القضاء الأول، في حين

(١) ديوان شعر للشيخ علي اللبوي، مرجع سابق، ص ١٠.

(٢) ديوان شعر للشيخ علي اللبوي، مرجع سابق، ص ١١ - (١٢).

ومن الفقهاء الذين حملوا لقب «جرن» بغينيا: الفقيه جرن محمد سمب مومبيا (ت ١٢٦٨هـ)، وجرن سعد دلين (ت ١٢٧٠هـ) مؤسس محاضرة دالين الشهيرة، وجرن علي بوبديم الشيخ اللبوي (ت ١٣٤٥هـ)، وجرن سمب بوريا، وجرن جاو، وجرن إبراهيم، وجرن ديبج تمب، وجرن علي الكلوي^(١).

٢ - ألام: ومعناه العالم المتضلع، ويُطلق على العلماء الذين تميّزوا بعلمهم وزعامتهم الدينية في الوقت نفسه، وهو مشترك بين أهل غينيا والدول المجاورة لها، كما في ماسينا وفوتا تورو، حيث يُطلق لفظ الإمام على حكام ماسينا، وأُطلق على الحاج عمر تال بفوتا تورو^(٢)؛ بوصفه عالماً وزعيماً دينياً في الوقت نفسه.

ومن العلماء الذين حملوا لقب «ألام» بغينيا: الفقيه ألام عاقب باري (ت ١٢٨٩هـ)، وألام إبراهيم سوري دار (ت ١٢٩٨هـ).

٣ - فودي: ومعناه «الفقيه»، وممن حمل لقب «فودي» بغينيا: الفقيه الشيخ سيدي كانتي ابن الشيخ عثمان كانتي في كانكان، صاحب نظم كتاب (التوحيد) المعروف باسم: (سته وستون)، حول الواجب والمستحيل والجائز من صفات الله مع أركان الإيمان^(٣). وفودي سلمان كانتي مخترع أبجديات «انكو»: إحدى اللغات الإفريقية المشهورة بخصائصها الفنية والأدبية.

(١) ورد ذكرهم ضمن أسماء بعض الأسيخ الذين اشتهروا بالعلم والولاية في فوتا جالو. ينظر: ديوان بنات أفكار، مرجع سابق، ص ٤٨ وما بعدها.

(٢) حركة التجارة والإسلام والتعليم الإسلامي في غرب إفريقيا، د. أحمد، مهدي رزق الله، ص ٥١٧ وما بعدها، بتصرف.

(٣) الشعر العربي بالغرب الإفريقي خلال القرن العشرين المسيحي، عمران كبا، رسالة علمية مقدمة لنيل الدكتوراه، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، ليبيا - ٢٠٠٧م، ص ٢٦٤، بتصرف.

٤ - ألفا: من «الفاهم»، ومعناه: العالم الحكيم عند الفلّان، ولعلّ أصله من أرفا أو أرفان Arfa, Arfan، الذي يُطلق عند المانديغ بمعنى: أمير الأمراء chef prince، وبهذا يكون معنى «ألفا»: «أمير العلماء، أو العلوم»^(٤)، ويرى الدكتور عبدالرحمن ميغا أنّ مصطلح «ألفا والفع» معروفٌ عند الفلانين والصنغوايين خاصّة؛ لاستعمالهم له أكثر^(٥).

ومهما يكن من أمر؛ فإنّ مصطلح «ألفا» متداولٌ في غينيا، ويقابله «جرن»، وهو أقلُّ درجة من «ألام»، وتُقام لكلّ من حمله حفلة تكريمية، فتوضع له البردة التي تميّزه عن العوام.

ومن العلماء الذين حملوا لقب «ألفا» في غينيا: الفقيه ألفا محمد من لب سل، وألفا أحمد شيخ البلاد، وألفا موسى من كيبال الذي كان رئيساً في قطره.

٥ - الشيخ: يُستعمل هذا المصطلح في غينيا للدلالة على أعلى مرتبة في العلم، ويُطلق على العلماء في الغالب الأعمّ.

ومن العلماء الذين حملوا هذا اللقب في المنطقية: الشيخ الحاج إبراهيم ابن الشيخ محمد التسليمي، والشيخ إبراهيم بن نوح، إمام فوت العادل النصوح، والشيخ صالح كين،... والشيخ محمد من فكونمبا، والشيخ عمر الداري، والشيخ إبراهيم سوري^(٦).

٦ - «مودي» أو «مودبو»: وهذا اللقب

(٤) Marty, Editions Ernest Leroux. Paris. 1921 (٤) L'Islam en Guinée : Fouta-Djallon : Paul

(٥) الحركة الفقهية ورجالها في السودان الغربي من القرن ٨ إلى القرن ١٣ الهجري، تأليف: د. ميغا عبد الرحمن، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - المملكة المغربية، ١٤٢٢هـ / ٢٠١١م، ص ٢٠٣.

(٦) وهذا الأخير من أبرز من ساهموا في نشر الإسلام بغينيا في أوائل القرن الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين. ينظر: الدعوة إلى الإسلام: شارل توماس أرنولد، ص ٢٩١.

١ - الفقيه الشيخ صالح الفلاني (ت ١٢١٨هـ):

هو: صالح بن محمد بن نوح بن عبد الله العمري المعروف بالفلاني: عالم بالحديث مجتهد، من فقهاء المالكية. نسبته إلى «فلان» أو «فلانة» من قبائل السودان، نزلها بعض أسلافه، وولد صالح ونشأ بها، وكان مولده سنة ١١٦٦هـ في موطن قبيلته، تحديداً بمنطقة فوت جالو. أخذ الشيخ صالح عن كبار علماء عصره في مختلف أقاليم العالم الإسلامي، وتقل في طلب العلم، فقرأ ببدة القبلة (بشنقيط) ومراكش وتونس ومصر، ثم استقر في المدينة إلى أن توفي الخميس ٥ جمادى الآخرة ١٢١٨هـ، ودفن بالبقيع بالمدينة المنورة عن ٥٢ عاماً^(٢).

من مؤلفاته: قطف الثمر، في أسانيد المصنفات في الفنون والأثر (ط)، إيقاظ همم أولي الأبصار للاقتداء بسيد المهاجرين والأنصار^(٣) (ط)، الثمر اليانع (خ)؛ وهو رسالة في تراجم أشياخه.

٢ - الفقيه جرن محمد سمب مومبيا (ت ١٢٦٨هـ):

هو: جرن محمد سمب بن جرن سعيد بوبو جالو السيلي، وأقدم من عرف من سلالته هو

يُستعمل خاصة عند الفلان لقباً علمياً، فإذا أُطلق ينصرف مباشرة إلى شخصية علمية، ولعله مأخوذ من «المؤدّب» على اعتبار أن الفقيه كان يؤدي دور المرّي إلى جانب التلقين.

لكن مع مرور الأيام؛ فقد مدلوله الحقيقي، حيث أصبح يُطلق أحياناً على شخص وليس لقباً، ولعل هذا الأمر يرجع إلى تبرّك الناس باللقب ليكون المولود الذي سمّي به عالماً^(١)، واشتهر اللقب في فوت ماسينا بمالي أكثر من غينيا.

٧ - «كرموكو»: «كرامو» في لغة الماندينكو يعني: «المعلّم، أو المعلّم الكبير» وعند الفلّان «كرموكو» يعني المعلّم، و «كرموبًا» تسمية المعلّم الأكبر عند قبائل صوصو وجاكانكي.

ومن العلماء الذين حملوا هذا اللقب في غينيا: الفقيه كرمو طلبي (ت ١٣٨١هـ)، والفقيه كرمو قطب الطوبوي، والفقيه كرموكو سنكون طوبوي، وكرموكو ألفا مولا بي.

ثالثاً: بعض مشاهير الفقه المالكي بغينيا: وردت تراجم علماء غينيا ضمن أعمال بعض المستشرقين من أمثال: بول مارتي وغيره، كما ورد ذكرهم ضمن كتابات المحقّق الغينيّ المرحوم ألفا إبراهيم صو، ولكن بإشارات خفيفة، غفلت عن إيراد مجموعة من القضايا المتعلقة بمؤلفاتهم ومساهماتهم في الحركة الفقهية بغينيا بين التعليم والتأليف، وممارسة القضاء والإفتاء.

لذا: ارتأينا تخصيص هذا المبحث لترجمة بعض الفقهاء المشهورين الذين وضعوا بصمات في الفقه المالكي، أو مارسوا الفقه في القضاء والإفتاء في عصرهم، وذلك بالترتيب الزمني- حسب الوفيات-.

(١) الحركة الفقهية ورجالها في السودان الغربي، مرجع سابق، ص ٢١٤.

(٢) الأعلام، للزركلي، (٣ / ١٩٥)، وهدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل البغدادي، (١ / ٤٢٤).

(٣) عنوانه الكامل: «إيقاظ همم أولي الأبصار للاقتداء بسيد المهاجرين والأنصار، وتحذيرهم عن الابتداع الشائع في القرى والأمصار من تقليد المذاهب مع الحمية والعصبية بين فقهاء الأعصار»، وهو بلا شك أهم مصنّفاته؛ إذ أوضح فيه المراد بالتقليد في كلام العلماء، وتحدث عن عمل الفقهاء المقلدين إذا وقفوا على ضعف مذهب إمامهم، ونصّ على ما ذكره الإمام أحمد بن حنبل، وما لأصحابه، من الحضّ على العمل بالكتاب المنزل والسنة، وسجّل الشيخ صالح خمسة وخمسين سؤالاً في هذا الكتاب إلى كل مقلد يظهر منها حنقه ممن يحرم نفسه نعمة التفكير في دين الله، والأخذ بالتصوص الصريحة من الكتاب والسنة وهما أصل الدين، وغيرها من الموضوعات المهمة التي يحسن أن يطلع عليها فقهاء العصر الحالي، (ينظر: المرجع السابق، ص ٣٥ وما بعدها).

السعادة، وهي منظومة فقهية باللغة الفولانية تسمى: (أوغرد ملل)^(١).

٣ - الفقيه الشيخ جرن سعد دلين (ت ١٢٧٠هـ):

هو: عبد الله بن إبراهيم بن عبد الله سليمان بن جرن سوارى بن سل جالو الفلاني اللبوي الدلني السيلي. وأمّه: السيدة فاطمة بنت شريف محمد عبد الله.

وُلد في قرية دلين (جافنت) سنة ١٢٠١هـ، ونشأ في أسرة عريقة معروفة بالعلم والهدى والصلاح (أسرة سيلنك)، وقد كان للدين وللتربية الأخلاقية والأدبية دور كبير في تكوين شخصيته.

لله درّ الشيخ الحاج عمر السالمي. حيث يقول: «الشيخ سعد بن إبراهيم الدلني هو الأديب الفصيح، الشاعر البليغ، عالم فوتا جالو، الذي سجدت له أفكار أهل النباهة من الحكماء، والشعراء البلغاء، وعجزت الفلانيات أن يلدن مثله»^(٢).

من مؤلفاته: ألف كثيراً من الكتب نظماً ونثراً، منها: شكر الإله في علم الفرائض (ط)، منيلة الأمانى في الاعتقاد (خ)، قصيدة في مدح النبي صلى الله عليه وسلم وذكر معجزاته

(١) يظهر هذا الديوان قدرته الشعرية وفصاحته في اللغة الفولانية، فقد استوفى روح تأليفه بعد استقراره في منطلقته، واعتكافه على التدريس، فكان أول من نظم الشعر في غير العربية بغيثا كوناكري أو هو الأشهر على الإطلاق. ومضمون الديوان تجارب كثيرة تزودت بها شخصية الناظم في سنوات طويلة، وتنوعت موضوعاته في: التوحيد والعبادات والوعظ والإرشاد، وقد انتشر الديوان في أوساط العلماء وتناقله طلاب العلم كتابة وقراءة. آياته ٥٦٦ بيتاً، وقافيته: لامية، طبع من تحقيق: ألفا إبراهيم صو، ينظر:

Le Filon du Bonheur Eternel: Alfâ Ibrâhîm Sow, Collection Classiques africains. Armand Colin. Paris. 1971

(٢) الشاعر جرن سعد دلين، محمد صالح جالو، مقال منشور في موقع www.ar.misiide.net

عبد الله سوارى الذي عاش في فترة كرموك ألفا مو لابي Karamoko Alpha mo Labe (كرموك ألفا اللبوي). وجدّه عبد الله سوارى، تعلم القرآن على يد السرانكولي المشهور ب كرموكو سوارى (لقباً)، فسُمي بذلك عبد الله صاحب سوارى، حتى اختفت كلمة «صاحب» فبقي عبد الله سوارى، وعُرف بذلك الاسم. وهذا يفيدنا أنّ حمل جده عبد الله لقب «سوارى» لم يكن انتساباً له بقدر ما كان تكريماً وتشريفاً له، فهو من عائلة جالو. وأمّه: نين حببية تورو، وُلد في مومبيا حوالي ١٧٨هـ.

تلقى تعليمه الأولى في المدارس العتيقة بمومبيا على يد الشيخ محمد نجمد، ودام عليه حتى حفظ القرآن، وأخذ عنه فنون الشريعة والعربية، وختم: الرسالة، والتحفة، والمقامات الحريرية، ومختصر خليل في الفقه المالكي، زاد عليها الكتب الميسرة، ففسّر القرآن كاملاً، وحمل بذلك لقب «جرن»، وبعده خرج للتصنيف. كان الشيخ متقناً للعربية، فصيحاً بالفولانية، فاق أقرانه ومعاصريه، نال منزلة لدى العلماء والأدباء، اشتهر في حياته، وأقبل الناس عليه من كل فج عميق، لم تكن شهرته في فوت جالو وحدها، بل تعدّاه إلى فوت تورو وبلاد الشنقيط، وكان يتمتع بذكاء خارق، وذاكرة قوية، حيث استطاع أن يجمع عدة علوم، ويبرز فيها.

وكان متفرداً باللطائف العلمية، والمباحث الدقيقة، والاستدراكات الفريدة، والتحقيق البارع، والاطلاع المفرط، ألف في العربية والفولانية، غير أنه اشتهر في النظم الفولاني أكثر، فترك للأمة تراثاً علمياً لا غنى عنه. توفي - رحمه الله - سنة ١٢٦٨هـ.

من مؤلفاته: دالية في بيان فضائل النبي صلى الله عليه وسلم (خ)، لامية في بيان أحكام المواريث (خ)، لامية الطلاب (خ)، معدن

عِيَّه ملك لابي ألفا إبراهيم مستشاراً في الشؤون الدينية والأحكام الشرعية، كما عُنِّي بعد ذلك والياً على مملكة لابي، ثم «قاضي القضاة» لولاية لابي.

٥ - الفقيه الشيخ عمر كبا، المعروف بـ «كرامو طلبي» (ت ١٣٨١هـ):

هو: الخطيب البار، الفقيه الفرضي: عمر بن محمد جاتا كبا، وُلِدَ الشَّيْخَ بمدينة كانكان، كان أبوه عالماً مشهوراً: هو الشَّيْخُ: محمد جاتي كبا، وأمّه العفيفة هي السَّيِّدة: جاكا غبي محمود كبا. درس الشَّيْخُ كرامو طلبي على يد أبيه في المرحلة الأولى من تعليمه، ولمَّا أَحَسَّ أبوه بأنَّ عقله قد بدأ ينفث على المعارف العلميَّة أرسله طالباً إلى أستاذه الأوَّل بعد أبيه، فضيلة الشَّيْخ أمادو كمارا في حي كمارالا بمدينة كانكان.

ولمَّا تشبَّع الشَّيْخُ على يد معلِّمه من العلوم المتعلِّقة بالقرآن الكريم والحديث النبوي والعقيدة، عزم الرِّحلة متوجهاً إلى تلقاء المنطقة الفوتاجالونيَّة بغينيا السُّفلى، بحثاً عن فنِّ العروض والقوافي الذي كان ينقصه وقت تحصيله عند أستاذه، ولمَّا وصل هناك تتلمذ على أيدي علمائها، حتى عرف أسرارَه وأتقنه ممارسة وتدريباً، ومن هناك توجه إلى ضواحي منطقة كونيا لتعلُّم فنِّ النُّحو والصِّرف والبلاغة، ثمَّ تتلمذ أيضاً على علمائها حتى صار لسانه مستقيماً في اللُّغة العربيَّة التي أتقن نطقها جيداً، وبعد عودته إلى مدينة كانكان أنشأ فيها المركز العلمي، وتولى زمام التَّدريس فيه، ثمَّ تتلمذ على يديه عددٌ كبيرٌ من المتعلِّمين، وتوفي سنة ١٣٨١هـ.

مؤلفاته: أَلَّفَ منظومة بلغة «انكو» اقتداءً بالشيخ محمد سمب موبيا في العلوم الإسلامية، تضمَّنت الأحكام الفقهيَّة، وهي: (معدن العلوم والإسلام)، وتحتوي على ٢٣٢ بيتاً^(٤).

(٤) الحياة الأدبية في غينيا من أوائل القرن ١٩ إلى أواخر القرن ٢٠ الميلاديين، عمران كبا، رسالة الماجستير، قسم

(خ)، فاتحة التصريف في علم التصريف^(١)، نظم شذور الذهب لابن هشام (خ)، اللؤلؤ المكنون في الفقه (خ)، المنفعة العامَّة للأمة الإسلامية والراحة الكاملة للعلماء (خ)^(٢)، نجم النهى في علم العروض والقوافي (خ)، نصيحة النساء (خ)، وغيرها، بالإضافة إلى ما لم نقف عليه.

وفاته: الأربعاء بعد العشاء، ٤ جمادى الأولى عام ١٣٧٠هـ، رزئت الأمة بفقد شيخ الشيوخ، خادم الإسلام، الشيخ سعد دلين، بعمر يناهز تسع وستين (٦٩) عاماً، ودفن في مسقط رأسه بدلين.

٤ - الفقيه الشيخ علي اللبوي (ت ١٣٤٥هـ):

هو: الشيخ المشهور بـ «جرنو علي بوبديم»، وُلِدَ حوالي ١٢٦٥هـ، في قرية دنقول جرنوبا، من ضواحي مدينة لابي؛ عاصمة إقليم فوتا جالو التابع لجمهورية غينيا.

حفظ القرآن الكريم في صغره عند أبيه الشيخ جرن محمد، ثم تعلَّم علوم الدين الإسلامي واللغة العربية عند الشيوخ المتخصِّصين، إلى أن بلغ مستوى الدراسات العليا، وكان متفوقاً دائماً حتى ذاع صيته في أقطار فوتا جالو كافة، وحاز المرتبة الأولى بين علمائها في جميع النواحي، علمياً ودينيّاً وثقافياً وإدارياً واجتماعياً، كما عُرف هذا الشيخ -رحمه الله- طول حياته بالصلاح والعبادة، إلى أن توفاه الله عام ١٣٤٥هـ، عن عمر يناهز الثمانين عاماً^(٣).

تقلد مناصب دينية وسياسية مهمَّة، حيث

(١) شرحه الباحث محمد صالح جالو الشهير بضيف الله الغيني، وأسماء: "فتح اللطيف بشرح فاتحة التصريف" (غير منشور).

(٢) الكتاب سؤال وجواب، بين الحاج عمر تال والشيخ سعد دلين في المسائل الفقهية والأداب، وهو في أربعة أجزاء، في كل جزء مائة مسألة، (غير مطبوع).

(٣) ديوان شعر للشيخ علي اللبوي، مرجع سابق، ص ٦ وما بعدها، بتصرف.

ومما نظمه في العبادة:

نَصَلَّمُو كَبُلُّجِي فُكَلَيْلَى نَدْبُ
صَلَّتِيَّيَلَا كُبِدُ وَكُ فَمِدَّتَه

ترجمة المعنى: القبض في الصلّاة والإنزال جائز، لا يبطل القبض الصلّاة والإنزال، فلا يمكن لأحد من المسلمين أن يكفر الآخر لأجل قبضه اليد أو إنزالها في الصلّاة^(١).

٦ - الفقيه الشيخ الحاج إبراهيم ابن الشيخ

محمد التسليمي (ت ٩؟):

هو: أبو محمد الشيخ الحاج إبراهيم ابن الشيخ محمد التسليمي، له في كل فن من فنون الدراية بأع عريض، خفق عليه لواء البراعة في علوم الفصاحة والبلاغة وهو غلام يافع، وكان إليه المنتهى في علم اللغة والتصريف والمعاني والبديع والبيان، وله في الفقه والحديث والفتوى وأصول الدين شأؤ لا يُلحق بالجريان.

أخذ مبادئ علومه، وهوادّي فهمه، عن أخيه الكبير، وشيخه الشهير، الشيخ محمد المصطفى ابن الشيخ محمد السنوسي - رحمهما الله تعالى -، تعلّم منه كتب البداية ومقدمات الدراسة، ثم انتقل إلى المدرسة الكبرى مدرسة والده الشيخ محمد التسليمي، فأغمسه الشيخ في بحور الفنون العميقة، وسيّره في فيافي علوم الشريعة والحقيقة.

من مؤلفاته: له تآليف كثيرة وتصانيف شهيرة، منها: وسائل الوصول في خصائص الرسول، نور الظلام في الصلاة والسلام على سيد الأنام، تيسير الشدائد في تريبع تآئية الوالد، مفتاح باب المراد في هذه الدنيا ويوم الميعاد، وسيلة العبد للهيّيف في نظم أسماء الرب اللطيف،

الدراسات العليا، كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ليبيا، ١٩٩٦م، ص (١٢٥ - ١٢٦).

(١) المرجع السابق، ص ١٣٠.

الدرة الصافية شرح النبذة الكافية (ط).

٧ - الفقيه الحاج عبد الرحمن باه (ت

١٤٣٤هـ):

هو: الحاج جرنو عبد الرحمن بن جرنو علي بوبديم (الشيخ اللبوي) بن محمد بن محمد بنو بن عبد الرحمن، وهو أصغر أبنائه الثمانية، وُلد في مدينة لابي عام ١٣٢٥هـ.

تلقى تعليمه الأولى في مجلس والده المرحوم الشيخ علي اللبوي، وبعد وفاته رحل إلى دار لابي، وهي قرية تبعد من مدينة لابي ١٢ كيلو متراً، ليتعلّم عند أحد طلبة والده يُقال له الشيخ عمر الداري، مكث عنده ثمانية أعوام، تعمّق خلالها في علوم العربية والعلوم الإسلامية، وتعمّق في كتب الفقه المالكي، مثل: جواهر الإكليل شرح مختصر خليل، والدسوقي، وغيرها، وقبلها حفظ القرآن الكريم وفسّره.

شارك عام ١٩٦٤م باسم غينيا في المؤتمر التأسيسي للاتحاد الثقافي الإسلامي الذي عُقد في القاهرة بمصر، وفي ١٩٧٢م أسّس المجلس الإسلامي الوطني الغيني، ثم عُيّن أميناً موكلاً بشؤون الحجّ والأوقاف، وصار قائداً ورئيساً لحجاج غينيا مدة ١٢ سنة، وفي ١٩٨٤م عُيّن وزيراً للشؤون الدينية بغينيا، وكان أول من شغل هذا المنصب زمن الرئيس الراحل لنسا كونتي، وعمل إماماً للجامع الكبير «فيصل» بكوناكري، وفي ١٩٧٨م استقال من الوزارة، وعاد لمسقط رأسه لابي، فعكف على التعليم والتأليف، والبحث والارشاد، وتوفي في ١٨ ذي القعدة ١٤٣٤هـ.

من مؤلفاته: حكم تعدد كفارة القتل مع تعدد المقتول، الغزو الفكري، مرض نقص المناعة المكتسبة، وغيرها ■



التلاقح الحضاري بين حواضر المغرب الأوسط والسودان الغربي والأوسط خلال العصر الإسلامي



د. عبد الباسط المستعين

مدير مركز فاطمة الفهرية للأبحاث والدراسات (مفاد) - فاس / المغرب

مع دخول الإسلام إلى شمال إفريقيا؛ بدأ يتسرّب تدريجيّاً إلى أعماق القارة الإفريقية، وتوطدت الروابط بين شمال الصحراء الإفريقية وجنوبها، وتشعبت العلاقات لتشمل مجالات متعددة، وتوسّعت بمرور الزمن أسباب تمتينها.

والتقارب الناتج عن وحدة العرق واللغة، بل يتجاوز ذلك إلى تقارب الطباع والفكر. وأدت العناصر المسوفية^(٤) دوراً بارزاً في هذا الصدد، حيث اختصت بأدلاء الطرق الذين كشفوا مجاهل المسالك الصحراوية للمتدققين من الشمال نحو السودان.

٢ - اقتصادياً:

هناك مؤشرات عديدة تدل على: أنّ الروابط الاقتصادية بين السودان الغربي والأوسط^(٥) والكيانات الإسلامية بشمال إفريقيا عريقة جداً، تكاد تطابق تاريخ الوصول العربي إلى المنطقة، وأدت هذه العلاقات إلى ميلاد شبكة كثيفة من المسالك التجارية بين الشمال والجنوب عبر المجابة (الصحراء) الكبرى.

وبرغم التغيير المستمر للطرق التجارية، وتباين أهميتها من فترة لأخرى، حسب عوامل مرتبطة بواقع الضفتين: تبعاً لقوة الدول الحاكمة، ومدى قدرتها على تأمين تلك المسالك؛ فإنّ المغرب الأوسط، ومراكزه الحضرية، كانت له حصّة مقدّرة من الطرق المفضية إلى السودان، خصوصاً إبان قيام إمبراطورية مالي، ومن بعدها صنغي؛ حيث تراجعت أهمية المسالك الغربية المفضية إلى إمبراطورية غانة لصالح المسالك الداخلية، ومنها المحور المؤدي إلى مدينة «ولاته»، ومنها إلى مختلف مدن السودان. ويُفهم من كلام ابن بطوطة أنه، بالإضافة إلى هذا المسلك، كان هناك طريق يصل «توات»

ومن ثمّ ارتبط المغرب الأوسط^(١) بالسودان^(٢) بصلات وثيقة؛ مستفيداً من عدّة عوامل مساعدة، وكانت حواضر كلتا الضفتين هي الحلقة الأبرز في ذلك الارتباط؛ بوصفها الفضاء الرئيس لبوتقة التدفقات الفكرية والاجتماعية والدينية، وغيرها.

فما هي إذاً أهمّ المجالات التي غطتها العلاقات بين حواضر المغرب الأوسط ونظيرتها السودانية، خلال العصرين الوسيط والحديث؟ وما أبرز ملامح الإشعاع الحضاري بينهما؟

أولاً: أوجه العلاقة التي نظمت حواضر المغرب الأوسط بحواضر السودان:

١ - اجتماعياً:

يمكن اعتبار العلاقات الاجتماعية أمّ العلائق بين المغرب الأوسط والسودان، فهي الأقدم في الامتداد والتداخل، خصوصاً بين الأجزاء الشمالية وعمقها الصحراوي، وذلك بحكم أنّ قسماً كبيراً من القبائل الأمازيغية استوطنت الفضائين معاً منذ أقدم العصور^(٣)، وحتى بعض المجموعات العربية فيما بعد، ومع وصول الإسلام إلى المنطقة تمّ تدليل صعوبات اختراق الصحراء على قساوة ظروفها، ولا شك أنّ العامل الاجتماعي والديموغرافي كان حاسماً في تسهيل التواصل بين شمال بات إسلامياً، وجنوب كان ما يزال على سمته الوثنية القديمة. ولا يتوقف دور الجانب الاجتماعي في

(١) يقصد به بشكل نسبيّ: معظم أجزاء دولة الجزائر الحالية؛ باستثناء بعض أطرافها الشرقية والجنوبية.

(٢) يقصد به: مجموع البلاد الواقعة خلف الصحراء الإفريقية الكبرى وما بعدها إلى مشارف غابة السفانا جنوباً، والمحيط الأطلسي غرباً، وبلاد النوبة و"السودان المصري" شرقاً.

(٣) أشار الإدريسي إلى عدة نماذج منها، انظر: نزهة المشتاق في اختراق الأفاق، مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة، ٢٠٠٢م، (١ / ٢٥ و ٢٧ و ١١٠).

(٤) نسبة إلى «مسوفة»: إحدى القبائل المشكلة للحلف الصنهاجي المستوطن للصحراء الكبرى.

(٥) هذا التعبير حديث، ينصرف إلى إطلاق السودان الغربي على منطقتي نهر السنغال والنيجر، والسودان الأوسط على المنطقة التي تضمّ حالياً: جنوب ليبيا وتشاد والنيجر وغرب السودان وشمال نيجيريا وشمال الكاميرون وإفريقيا الوسطى.

بين المغرب الأوسط، وبلاد السودان، والمغرب الأقصى، والأندلس، وإفريقية»^(٨)، واستفادت من توثق علاقة الرستميّين التجارية ببلاد السودان^(٩)؛ «ابتداءً من زغاوة شرقاً حتى ساحل غانة غرباً، لكن هذه العلاقات توطدت بشكلٍ أساسيٍّ مع شعوب السودان الأوسط، وخاصةً مع الكانم»^(١٠)، كما ضمنت «تيهرت» وصول السلع السودانية إلى مدن إفريقية^(١١) (المغرب الأدنى).

والأمر نفسه ينطبق على «قلعة بني حماد» إبان اتخاذها عاصمة لإمارة بني حماد الصنهاجية؛ إذ كانت تقع على طريقٍ للتجارة الصحراوية يمرّ عبر ورقلة^(١٢)؛ بينما ارتقت مدينة «بجاية» في العصر الموحيدي إلى صفة «مدينة الغرب الأوسط»^(١٣)، يفتد إليها تجار المغرب الأقصى، وتجار الصحراء، وتجار المشرق»^(١٤).

أما مدينة «تلمسان»، فقد عوضت «تيهرت»، وصارت «قاعدة المغرب الأوسط»^(١٥)، و«قفل بلاد المغرب، وهي على رصيف للداخل والخارج منها، لا بد منها، والاجتياز بها، على كلّ

(٨) الطمار، محمد: المغرب الأوسط في ظل صنهاجة، ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر، ١٩٧٧م، ص ١٧٠.

(٩) الحريري، محمد: الدولة الرستمية بالمغرب الإسلامي: حضارتها وعلاقتها الخارجية بالمغرب والأندلس (١٦٠هـ - ٢٩٦هـ)، دار القلم - الكويت، ط ٣ - ١٩٨٧م، ص ٢٢٣؛ إسماعيل، محمود: الخوارج في بلاد المغرب حتى منتصف القرن الرابع الهجري، دار الثقافة - الدار البيضاء، ط ٢ - ١٩٨٥م، ص (٢٧٦ - ٢٧٧).

(١٠) الخوارج في بلاد المغرب، م س، ص (٢٨٠ - ٢٨١).

(١١) المرجع السابق نفسه، ص (٢٧٧ - ٢٧٨).

(١٢) بورويبة، رشيد: الدولة الحمادية: تاريخها وحضارتها، ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر، ٢٠١٠م، ص ١٥٠.

(١٣) نزهة المشتاق، م س، (١ / ٢٦٠).

(١٤) المرجع السابق نفسه.

(١٥) المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، م س، ص ٧٦.

ب «تكدا»^(١)، كما ارتبطت تلمسان بالسودان عبر توات^(٢)؛ عبر طريقٍ يصل إلى أغدس^(٣)، لكن هذا المسلك كان يتعرّض لبعض الصعوبات، أهمّها: إقرار الأمن، لذلك انتعش زمن الدول الكبرى، وتأثر بوصول القبائل الهلالية، ثم استعاد بعض عافيته في ظلّ حكم بني عبد الواد^(٤).

ومن ثمّ؛ يمكن اعتبار المسلك الصحراوي الأوسط، الذي يمرّ عبر «ورقلة»^(٥)، أهمّ المسالك الصحراوية التي كان يسيطر عليها المغرب الأوسط، وعبرها يفتح على السودان. وتبوأت مدينة «تيهرت» غداة تأسيسها مكانة قاعدة المغرب الأوسط^(٦)، وأهلها موقعها لأن تستقبل البضائع «برّاً وبحراً، وغرباً وشرقاً، وشمالاً وجنوباً»^(٧)، وأن تصبح «ملتقى تجارياً مهماً

(١) رحلة ابن بطوطة، دار صادر - بيروت، ١٩٩٢م، ص ٦٩٩.

(٢) شقدان، بسام: تلمسان في العهد الزياني (٦٢٣ - ٩٦٢هـ / ١٢٣٥ - ١٥٥٥م)، رسالة ماجستير - كلية الدراسات العليا / جامعة النجاح الوطنية - نابلس - فلسطين، ٢٠٠٢م، ص ١٩٦.

(٣) الدالي، الهادي: التاريخ السياسي والاقتصادي لإفريقيا فيما وراء الصحراء، من نهاية القرن الخامس عشر إلى بداية القرن الثامن عشر، الدار المصرية اللبنانية - القاهرة، ط ١ - ١٩٩٩م، ص ٣١٧.

(٤) تطلق على الأسرة الزيانية التي حكمت المغرب الأوسط تقريباً بين ١٢٢٥م و ١٥٥٤م، متخذة من تلمسان عاصمة لها.

(٥) فضلاً عن المسلك الغربي الذي كان يتجه نحو سجلماسة، والشرقي الذي كان يتجه إلى غدامس والجريد. انظر: الهادي، روجي: الدولة الصنهاجية: تاريخ إفريقية في عهد بني زيري من القرن ١٠ إلى القرن ١٢م، ترجمة حمادي الساحلي - دار الغرب الإسلامي - بيروت - ط ١٩٩٢م، (٢ / ٢٩١).

(٦) التاريخ السياسي والاقتصادي لإفريقيا فيما وراء الصحراء، م س، ص ٣٠٠.

(٧) الملي، مبارك: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، المؤسسة الوطنية للكتاب - دار الغرب الإسلامي - بيروت، (٢ / ٧٦).



شكّل التلاقح العلمي أحد أبرز مبادئ التفاعل الحضاري بين المدن السودانية ومدن المغرب الأوسط في الشمال الإفريقي

أموالهم، وعظم شأنهم»^(٨).

كما كانت «ورقلة» منفذاً مهماً في التجارة الصحراوية منذ العصر الرستمي^(٩)؛ إذ شكّلت المركز الأول لتجارتهم^(١٠)، واكتست طابع: «بوابة السودان»^(١١)، بوصفها «المعبر الضروري» الذي تمرّ منه القوافل الحاملة للذهب والعبيد إلى التل القسنطيني^(١٢)، وبها كانت «القوافل المسافرة شمالاً تتفرّغ سلعها، وتلك المتجهة جنوباً تتجمع قبل الرحيل»^(١٣).

كما كان «سكانها أغنياء جداً؛ لأنهم في اتصالٍ مع مملكة أكدز، منهم عددٌ كبيرٌ من التجار الأجانب الغرباء عن البلد، لا سيما من قسنطينة وتونس، يحملون إلى وركلة منتجات بلاد البربر، ويستبدلون بها يأتي به التجار من

حالة...»^(١)، ومثّلت حلقة وصلٍ تجاريةٍ مهمّةٍ بين مختلف أصقاع المغرب والمشرق من جهة، وبين السودان والأندلس، ثمّ الشمال الأوروبي عبر مينائها: (أرشقول، وهنين)^(٢)، من جهة ثانية. وصارت بذلك «مقصداً لتجار الأفاق»^(٣)، وكان معظم تجارها يتعاملون مع السودان^(٤)، ومنها «تخرج القوافل إلى سجلماسة وورقلة، وهما بابا السودان»^(٥)، وقد بلغت حظوتها من التجارة الصحراوية إلى أن صرّح السلطان الزياني: أبو حمو موسى الأول: «لولا الشناعة لم أنزل في بلادي تاجراً من غير تجار الصحراء الذين يذهبون بخبيث السلع، ويأتون بالتبر الذي كلّ أمر الدنيا له تبع»^(٦).

ومن دلائل ازدهار التجارة الصحراوية مع تلمسان ظهور «شركة آل المقرّي» التجارية، التي أسّسها خمسة إخوة، هم: (أبو بكر ومحمد بتلمسان، وعبد الرحمن بسجلماسة، وعبد الواحد وعلي بولانة)، كانوا يتبادلون المراسلات والتقارير حول الأموال والسلع والأسعار^(٧)، «فكان التلمساني يبيع إلى الصحراويّ بما يرسم له من السلع، ذلك يرسل له بالجلد والعاج والجوز والتبر، والسجلماسيّ بينهما كلسان الميزان يعرفهما بقدر الرجحان والخسران، ويكاتبهما بأحوال التجار والبلدان، فاتسعت

(١) نزهة المشتاق، م س، (١ / ٢٥٠).

(٢) المغرب الأوسط في ظل صنهاجة، م س، ص ١٧٥.

(٣) المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، م س، ص ٧٧.

(٤) الوزان، الحسن: وصف إفريقيا، دار الغرب الإسلامي، ط ٢ - ١٩٨٢ م، (٢ / ٢١)؛ تلمسان في العهد الزياني، م س، ص ١٩٤.

(٥) تاريخ الجزائر في القديم والحديث، م س، (٢ / ٤٨٣).

(٦) تلمسان في العهد الزياني، م س، ص ١٩٩.

(٧) المرجع السابق نفسه.

(٨) تاريخ الجزائر في القديم والحديث، م س، (٢ / ٤٨٣).

(٩) الخوارج في بلاد المغرب، م س، ص ٢٨١.

(١٠) التاريخ السياسي والاقتصادي لإفريقيا فيما وراء الصحراء، م س، ص ٢٩٩.

(١١) الدولة الصنهاجية، م س، (٢ / ٨١).

(١٢) المرجع السابق نفسه.

(١٣) هوبكنز: التاريخ الاقتصادي لإفريقيا الغربية، منشورات

المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٨ م، ص ١٦٨.

الحمادي، وهي تقع على طريق القوافل الواردة والصادرة، من وإلى المشرق والمغرب الأقصى والصحراء^(٧)، وارتبطت بتجارة السودان عبر الطريق القادم من ورقلة^(٨).

وبدورها كانت «توات» : «ركاب التجار المترددين من المغرب إلى بلد مالي من السودان»^(٩)، وصارت «ملتقى طرق... لعدد كبير من القوافل التجارية القادمة من الشمال الإفريقي، والمنطقة نحو السودان الغربي»^(١٠)، وصارت خلال فترة حكم الصنفي في أهم طريق للتجارة الصحراوية المنطلق من تيبكت نحو تغازة، فتوات، ثم سجلماسة والمغرب الأوسط^(١١)، كما كانت تيبكت تغص بالتجار التواتيين^(١٢).

وكانت مدينة «الجزائر» من بين المستودعات الكبرى التي توجّه جزءاً من البضائع السودانية نحو أوروبا^(١٣)، وكان تجار الجزائر وبجاية يلتقون تجار السودان ببلاد مزاب^(١٤).

هذه العلاقات الاقتصادية انبثت على عنصر التكامل بين طرفي المبادلات؛ بحكم التباين في المؤهلات الطبيعية والاقتصادية للطرفين، وتميّزت بنية المبادلات بهيمنة المواد المصنّعة تصديراً من مدن المغرب الأوسط.

(٧) المغرب الأوسط في ظل صنهاجة، م س، (٢١٩ - ٢٢٠).

(٨) الدولة الصنهاجية، م س، (٢ / ٢٩١).

(٩) التاريخ السياسي والاقتصادي لإفريقيا فيما وراء الصحراء، م س، ص ٣٠١.

(١٠) المرجع السابق نفسه.

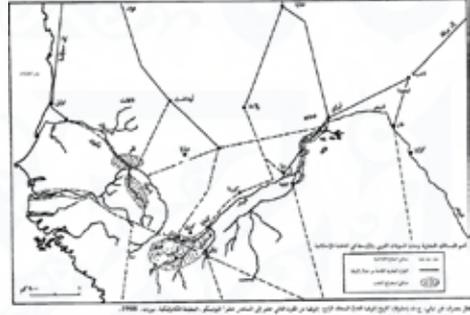
(١١) إفريقيا من القرن الثاني عشر إلى السادس عشر، م س، ص ٢١٤.

(١٢) المرجع السابق نفسه، ص ٢١٥.

(١٣) التاريخ الاقتصادي لإفريقيا الغربية، م س، ص ١٦٩.

(١٤) وصف إفريقيا، م س، (٢ / ١٣٥).

بلاد السودان»^(١)، كما اكتسب أهلها خبرة واسعة في المسالك الصحراوية، وكان منهم أدلاء لتلك الطرق^(٢)، وكان لهم دورٌ رياديٌّ في قيادة القوافل التجارية مع غانة.



وشكّلت مدن «الزاب»: مراكز تجارية على «خط التجارة الداخلة والخارجة من بلاد السودان؛ الشيء الذي ربط تجارها مع تجار السودان برباط وثيق»^(٣)، ومنها: بسكرة والبرج وطولقة والدوسن^(٤)، ثم نقطة التي كان سكانها من «كبار الأغنياء لوجودهم... على الطريق المؤدية إلى بلاد السودان»^(٥).

أما «بادس»: فكانت آخر مدن الزاب شرقاً، وبالقرب منها كانت «تفرق الطرق إلى بلاد السودان، وإلى القيروان، وإلى بلاد الجريد وطرابلس وغيرها... فيها تجتمع الرفاق، ومنها تخرج إلى جميع البلاد»^(٦).

كما كان هناك «المسيلة» في العصر

(١) وصف إفريقيا، م س، (٢ / ١٣٦).

(٢) الدولة الرستمية بالمغرب الإسلامي، م س، ص ٢١١.

(٣) التاريخ السياسي والاقتصادي لإفريقيا فيما وراء الصحراء، م س، ص ٣٠٠.

(٤) وصف إفريقيا، م س، (٢ / ١٣٨ - ١٤١).

(٥) المرجع السابق نفسه، ص ١٣٩.

(٦) الاستبصار في عجائب الأمصار، دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد، ص ١٧٥.

بالمدين السودانية بشكل خاص^(٩)، وكان للتجار الرستميين دورٌ بارزٌ في هذا الصدد^(١٠)، خصوصاً بالأجزاء الوسطى: بلاد الكانم^(١١)، وربما يكون بعض ملوكها قد اعتنق الإسلام على أيديهم^(١٢).

هذا التأثير الديني ساهمت فيه كل الطوائف التي كانت على صلةٍ دائمةٍ بسكان المنطقة، من علماء وتجار ودعاة، بحواضر المغرب الأوسط، ونستحضر هنا بالخصوص التجربة البارزة للمغلي الذي قام بدورٍ كبيرٍ في نشر الإسلام في صفوف أهل السودان، خصوصاً في حاضرتي: «كانو» و «كاتسنا»^(١٣).

٤ - سياسياً:

برغم أن المعطيات المصدرية لا تسعفنا في تقصي التأثير السياسي بشكل مفصل، وبرغم أن الدلائل على العلاقات السياسية بين المغرب الأوسط والسودان نادرة؛ فإنها مع ذلك غير منعدمة.

ولعل أقدم إشارة في هذا الباب ترجع إلى العصر الرستمي؛ إذ «أرسل أفلح بن عبد الوهاب (٢٠٨ - ٢٥٨ هـ / ٨٢٣ - ٨٧٢ م) ثالث الأئمة الرستميين: سفارةً تحمل هدية إلى أحد ملوك السودان، وكان الذي تقدّم هذه السفارة إلى الملك السوداني: محمد بن عرفة؛ أحد الوجوه

وكان «القماش التلمساني» - مثلاً - يصل إلى السودان ويلبسه سلاطينها وأغنيائها^(١)، كما كانت تلمسان تصدر صناعة الخردوات (المناجل، وسكك المحاريث، والأدوات المنزلية؛ من سكاكين وقذور وغيرها)^(٢)، والأسلحة، والمصنوعات الزجاجية، والعطور، والقرنفل، والبخور، والتمور، وبعض المنتجات الزراعية^(٣)، وكان يصلها من السودان: الرقيق، والذهب، والملح، والنحاس، وريش النعام، وبعض البهارات^(٤)، والجلد، والعاج، والجوز...^(٥).

ومن دون شك؛ كانت تمور بلاد الزاب^(٦) وورقلة^(٧) تجد طريقها إلى السودان، كما كانت بعض الأحجار الكريمة بصحراء ورقلة تصل إلى السودان، ويتنافس أهله في اقتنائها بأبهظ الأثمان^(٨).

وعموماً؛ فقد تنوعت وتوطدت الروابط التجارية التي جمعت مدن المغرب الأوسط بالمدين السودانية على مرّ العصور.

٣ - دينياً:

تعدّ الدوافع الدينية محرّكاً رئيساً في مختلف التطورات الحاصلة في علاقة المغرب الأوسط بالسودان الغربي.

وقد بدأ الدين الإسلامي في الانتشار

(١) تلمسان في العهد الزياني، م س، ص ١٨٧.

(٢) المرجع السابق نفسه، ص ١٨٨.

(٣) المرجع السابق نفسه، ص ١٩٩.

(٤) المرجع السابق نفسه.

(٥) المرجع السابق نفسه.

(٦) نزهة المشتاق، م س، (١ / ٢٠): التاريخ السياسي والاقتصادي لإفريقيا فيما وراء الصحراء، م س، ص ٢٨.

(٧) الدولة الحمادية: تاريخها وحضارتها، م س، ص ١٥٠.

(٨) الاستبصار، م س، ص (٢٢٤ - ٢٢٥).

(٩) الشكري، أحمد: الإسلام والمجتمع السوداني - إمبراطورية

مالي: ١٢٣٠ - ١٤٣٠ م، المجمع الثقافي - أبو ظبي، ١٩٩٩ م، ص (٢٨٨ - ٢٨٩).

(١٠) الدولة الرستمية بالمغرب الإسلامي، م س، ص ٢١٢.

(١١) الخوارج في بلاد المغرب، م س، ص ٢٩٩.

(١٢) المرجع السابق نفسه، ص ٣٠٠.

(١٣) بانكار، مادهو: الوثنية والإسلام: تاريخ الإمبراطوريات الزنجية في غرب إفريقيا، منشورات المجلس الأعلى للثقافة، ط٢، ١٩٩٨ م، (٢ / ٤٩٦).

ثانياً: مظاهر التلاقح الحضاري بين حواضر المغرب الأوسط وحواضر السودان:

١ - على المستوى العلمي:

شكّل التلاقح العلميّ أحد أبرز ميادين التفاعل الحضاري بين المدن السودانية ومدن المغرب الأوسط. ونسجل هنا حضور علماء هذه المراكز العلمية، وكان لبعضهم أثرٌ بيّنٌ في الحياة العلمية بالسودان. لقد كانت الحواضر السودانية، مثل تنبكت، ترتبط ثقافيّاً بمختلف حواضر العلم والثقافة في الشمال الإفريقي، ومن ضمنها بعض حواضر المغرب الأوسط كتلمسان^(٨)، وإذا كانت تلمسان لم تنزل «داراً للعلماء والمحدثين وحملة الرأي على مذهب مالك بن أنس...»^(٩)؛ فإن ابن بطوطة ذكر بأنّ أحد أبناء ابن شيخ اللين التاجر التلمساني «من الطلبة؛ يعلم القرآن بمالي»^(١٠)؛ مما يُبرز بشكلٍ جليّ أحد أوجه الإشعاع العلميّ لتلمسان بأرض السودان. ويبقى المغيليّ من بين علماء المغرب الأوسط الأشدّ تأثيراً في المنطقة، أخذ عنه بتكدة كلّ من: العاقب بن عبد الله^(١١)، ومحمد بن أحمد التازختي^(١٢)، واعتمدت بعض كتبه لدى فقهاء السودان، مثل أرجوزته في المنطق^(١٣).

البارزة في البلاط الرستمي^(١٤). وقد تلقّى بنو زيري بدورهم بعض الهدايا من بلاد السودان، منها واحدة حوالي (٣٨٢هـ / ٩٩٢م)، وأخرى سنة (٤٢٣هـ / ١٠٣٢م)^(١٥). وارتبطت إمارة كانم السودانية بعلاقاتٍ وثيقةٍ بالحفصيين^(١٦) الذين كانوا يسيطرون نفوذهم على شطرٍ مهمّ من المغرب الأوسط آنذاك، وتبادل الطرفان السفارات والهدايا^(١٧). وقد ربطت صداقةٌ وثيقةٌ بين منسى موسى سلطان مالي، وهلال القطلانسي حاجب عبد الرحمان أبو تاشفين الزياني^(١٨). وذكر ابن خلدون أنّ إمارة صنهاجية بطرف الصحراء اتخذت من «تكرت» مقراً لها، كان بينها و «بين أمير الزاب وواركلا مهادة ومراسلة»^(١٩).

وعلى مستوى آخر؛ نستشف تلك الأدوار السياسية من المهمة التي اضطلع بها المغيليّ (ت٩١٢هـ) في أوساط الإمارات السودانية، والتي وصلت إلى حدّ تعبئة الجيوش للجهاد، وتوسيع الفتوحات؛ حيث تمكن من الحصول على منصب مستشارٍ في بلاط أسكيا محمد، أحد ملوك إمبراطورية صنغي^(٢٠).

(٨) الفيثوري، عطية: دراسات في تاريخ شرق إفريقيا وجنوب الصحراء (مرحلة انتشار الإسلام)، منشورات جامعة قار يونس - بنغازي - ط١ - ١٩٩٨م، ص ٢٩١.
(٩) المغرب في ذكر بلاد إفريقيا والمغرب، م س، ص ٧٧.
(١٠) رحلة ابن بطوطة، م س، ص ٦٩٠.
(١١) التنبكتي، أحمد بابا: كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب - مطبعة فضالة - المحمدية، ٢٠٠٠م، (١ / ٣٧٧).
(١٢) المرجع السابق نفسه، ص ٢٢٣: الوثنية والإسلام: تاريخ الإمبراطورية الزنجية في غرب إفريقيا، م س (٢ / ٥١٤).
(١٣) كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج، م س، (١ / ١٢٨)، (٢ / ٢٢٤).

(١) الإسلام والمجتمع السوداني، م س، ص ٢٥٩.
(٢) المرجع السابق نفسه، ص ٢٦٠.
(٣) المرجع السابق نفسه، ص ٢٦٣.
(٤) المرجع السابق نفسه.
(٥) تلمسان في العهد الزياني، م س، ص ٢٠٠.
(٦) ابن خلدون: "ديوان المبتدأ والخبر في أخبار العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر"، دار الفكر - بيروت، ٢٠٠٠م، (٦ / ٢٦٩ - ٢٧٠).
(٧) برايم بارى، عثمان: جذور الحضارة الإسلامية في الغرب الإفريقي، دار الأمين للنشر والتوزيع - القاهرة، ط١ - ٢٠٠٠م، ص ٢٢: التاريخ السياسي والاقتصادي لإفريقيا فيما وراء الصحراء، م س، ص ١١٣.

٢ - على المستوى المذهبي:

كل التطورات الدينية والمذهبية في شمال إفريقيا كانت تجد صداها في السودان، فمثلاً سيطرت الدولة الرستمية ذات المذهب الخارجي الإباضي إبان قيامها على معظم المنافذ المؤدية إلى السودان، كورقلة وغدامس^(٦)، ففي عصر الإدريسي (ت ٥٥٩هـ) كان أهل ورقلة ما يزالون يحتفظون بمذهبهم الإباضي^(٧)، وكانوا على صلة دائمة بأرض السودان «لبيع تمر سجلماسة والزاب، و يُخرجون منها التبر، ويضربونه باسم بلدهم»^(٨).

وإذا أضفنا لها أهل «تاهرت»، وغيرهم من أهل «جبل نفوسة»، نفهم لِمَ وجد ابن بطوطة (ت ٧٧٩هـ)، سكان مدينة زاغري، التي تلي ولاتة في اتجاه مالي عاصمة سلطنة مالي، منقسمين إلى طائفتين من البيضان: الأولى تُدعى: «صغفغو»، وهم خوارج إباضية، والثانية تُدعى: «توري»، وهم سنة مالكية^(٩).

ويبقى أبرز تأثير هو: انتقال المذهب المالكي، بعد رسوخه بالمغرب الإسلامي، إلى ربوع السودان بفضل الفقهاء المغاربة، ومن ضمنهم مالكية المغرب الأوسط، وأشهرهم المغيلي.

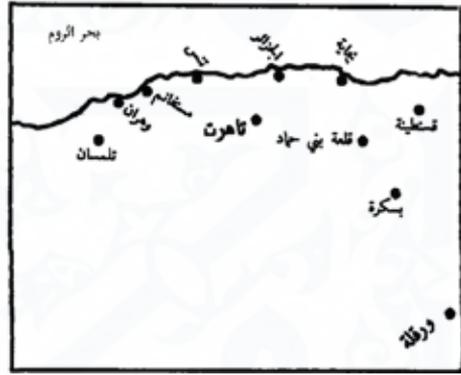
٣ - على المستوى الروحي:

بعد انتشار الطرق الصوفية بكل أرجاء المغرب الإسلامي؛ بدأت الصوفية تتسرب إلى أصقاع السودان؛ حيث وصلت «الطريقة

كما كان بتبكت عددٌ من علماء المغرب الأوسط، مثل أبي القاسم التواتي الذي تولى الإمامة بمسجد توميوكوتو^(١)، وأشرف على محضر يقرأ فيه الأطفال^(٢)، كما كان «معيار» الونشريسي معتمداً فيما يُقرأ ويُدرّس بتبكت والسودان^(٣)، إلى جانب بعض مؤلفات المقرئ^(٤). وقد بلغ من نضج علماء أهل السودان أنّ علماء تلمسان كانوا «يشاورونهم في المسائل العلمية والقضائية»^(٥).

لا شك إذاً في أنّ مظاهر التأثير والتأثر العلمي، الأخذ والعطاء، متعدّدة بين علماء الحواضر السودانية ونظيرتها بالمغرب الأوسط، يتعذر استقصاؤها، وقد اكتفينا بما جادت به بعض المصادر في هذا الشأن.

أهم مدن المغرب الأوسط التي كانت دائمة الصلة بمدن السودان في الحقبة الإسلامية



(١) دراسات في تاريخ شرق إفريقيا وجنوب الصحراء، م س، ص ٢٩٢.

(٢) السعدي: تاريخ السودان، طبع هوداس بمشاركة بنوة - المدرسة الباريزية لتدريس الألسنة الشرقية - باريس - مطبعة بردين - انجي، ١٨٩٨م، ص ٥٨.

(٣) كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج، م س (٢ / ٢٤٠).

(٤) التاريخ السياسي والاقتصادي لإفريقيا فيما وراء الصحراء، م س، ص ٨٠.

(٥) دراسات في تاريخ شرق إفريقيا وجنوب الصحراء، م س، ص ٢٩٣.

(٦) المرجع السابق نفسه، ص ٢١٠.

(٧) نزهة المشتاق، م س، (١ / ٢٩٦).

(٨) الدولة الصنهاجية، م س، (٢ / ٢٩١).

(٩) رحلة ابن بطوطة، م س، ص ٦٨٠.

القادرية» هناك عبر «توات» منذ القرن ١٥م^(١)، أو مطلع القرن ١٦م^(٢). ويعتد محمد بن عبد الكريم المغيلي أول من أدخلها إلى بعض أجزاء الصحراء الكبرى والسودان الأوسط وشمال نيجيريا^(٣) (الهاوسا). بينما ساهم سيدي أحمد البكاء الكنتي، خلال القرن ١٥م، في نشر مبادئها في الجزء الغربي من الصحراء الكبرى^(٤)، ثم اتسع انتشار القادرية على يد الشيخ سيدي المختار الكبير الكنتي «الذي عاش في القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، ما بين ولادة وتمبوكتو وتوات»^(٥)، ثم الشيخ التارازي الذي أدخلها إلى ما يُعرف حالياً باسم: غامبيا وليبيريا وغانا وغينيا بيساو^(٦)، وبعده عثمان دان فوديو^(٧). ومن أبرز مدارس التصوف التي نشأت بالمغرب الأوسط، وكان لها حضورٌ كبيرٌ وانتشارٌ

٤ - على المستوى الثقافي:

لقد صار للحضارة الإسلامية تأثيرٌ واضحٌ في المجتمعات السودانية، دلّت عليه عدة مؤشرات،

- (٨) تاريخ غرب إفريقيا، م، س، ص: ٢٨٨؛ المسلمون في غرب إفريقيا، م، س، ص: ٤٢؛ جهاد الممالك الإسلامية في غرب إفريقيا، م، س، ص: ٣١؛ دراسة عن إفريقيا جنوب الصحراء، م، س، ص: ٢٣١.
- (٩) تاريخ غرب إفريقيا، م، س، ص: ٢٨٨؛ المسلمون في غرب إفريقيا، م، س، ص: ٤٥.
- (١٠) المسلمون في غرب إفريقيا، م، س، ص: ٤٢.
- (١١) المرجع السابق نفسه، ص: ٤٢؛ جهاد الممالك الإسلامية في غرب إفريقيا، م، س، ص: ٣١.
- (١٢) زبادة، عبد القادر، دراسة عن إفريقيا جنوب الصحراء في مآثر ومؤلفات العرب والمسلمين، ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر، ص: ٢٢٥.
- (١٣) جهاد الممالك الإسلامية في غرب إفريقيا، م، س، ص: ٣٣؛ انظر أيضاً: المسلمون في غرب إفريقيا، م، س، ص: (٤٥ - ٤٦).
- (١٤) انظر نتفاً من حياته في: دراسة عن إفريقيا جنوب الصحراء، م، س، ص: ٢٢٧؛ المسلمون في غرب إفريقيا، م، س، ص: ٢٢٢.

- (١) المسلمون في غرب إفريقيا، م، س، ص: ٤٢؛ ذهني، إلهام: جهاد الممالك الإسلامية في غرب إفريقيا ضد الاستعمار الفرنسي (١٨٥٠م - ١٩١٤م)، دار المريخ للنشر - الرياض - ١٩٨٨م، ص: ٣١؛ القادري، عبد القادر: الزاوية القادرية ودورها الديني والاجتماعي، ضمن مجلة دعوة الحق - إصدارات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب - العدد ٢٠٢ - ١٩٧٩م، ص: ٤٨.
- (٢) تاريخ غرب إفريقيا، م، س، ص: ٢٨٧.
- (٣) المسلمون في غرب إفريقيا، م، س، ص: ٤٤.
- (٤) المرجع السابق نفسه.
- (٥) الزاوية القادرية ودورها الديني والاجتماعي، م، س، ص: ٥١.
- (٦) المسلمون في غرب إفريقيا، م، س، ص: ٤٤.
- (٧) هو عثمان بن محمد، ويلقب بفودي، (١١٦٩هـ / ١٧٥٤م - ١٢٢٢هـ / ١٨١٧م). وُلد بقرية تقع شمال دولة نيجيريا الحالية، نشأ في أسرة علمية، وتشبّع بمبادئ التصوف على طريقة الشيخ عبد القادر الجيلاني. اشتغل بالتدريس، ودفعه انحراف مجتمعه الهوسا، الذي كان يعج بمظاهر الوثنية والشرك، وابتعاد المسلمين عن تعاليم دينهم الصحيحة إلى تزعم حركة إصلاحية ابتداءً من سنة ١٧٩٤م، انبثقت عنها إمبراطورية إسلامية كبرى.

عبد الله الكومي الموحدى^(٩)، الذي يتبين من اسمه أنه ربما ينحدر من المغرب الأوسط. كما أدخل التجار والحرفيون المسلمون استعمال الحجارة في البناء^(١٠)، ونقلوا تقنية البناء المستخدمة في بناء سور مدينة مالي المعتمد على تقنية التراب المدكوك^(١١) (الطابية)^(١٢)، ومن ثمّ دخول نمط العمارة المغربية الأندلسية، وغيرها من المؤثرات الحضارية.

كلّ ذلك صاحب توافد التجار والعلماء وغيرهم إلى السودان من مجموع دول شمال إفريقيا، مما يدل قطعاً على أنّ للمغرب الأوسط، إلى جانب باقي أجزاء المغرب الإسلامي، دوراً في ذلك الانصهار الحضاريّ والامتزاج الثقافيّ.

خاتمة:

حاولنا من خلال هذه الورقة أن نرصد في عجالة: أهمّ ملامح الوصال الحضاريّ التاريخيّ بين حواضر المغرب الأوسط ونظيرتها بالسودان، وتبيّن لنا مدى قوة تلك الصلة، وامتدادها التاريخيّ الطويل؛ مما يستدعي استثمار هذا الرصيد التاريخيّ لإحياء ما اندرس من روابط بين مختلف أصقاع العالم الإسلاميّ عموماً، وبالمغرب الإسلاميّ خصوصاً، فضلاً عن تجديد وتعزيز علاقة البلدان المغاربية بأقطار إفريقيا جنوب الصحراء، في عالمٍ يتجه نحو التكتل في مجموعات إقليمية ■

من بينها مثلاً: التحول إلى ارتداء الملابس بعدما كانت منهم طوائف عراة، وآخرون يسترون عورتهم بالجلود المدبوغة^(١)، وقد كان للتجار الرستميّين أثرٌ في أهالي كوكو من أرض السودان، في «سلوكهم، وملبسهم، وطرق معيشتهم»^(٢).

كما بدت على أهل السودان بعض مظاهر التآثر على مستوى الأعياد والمناسبات الدينية، وقد نقل لنا ابن بطوطة أجواء إحياء منسى سليمان ليلة السابع والعشرين من رمضان، وتوزيع الزكاة أثناءها^(٣)، وإحيائه لشعيرة صلاة عيد الفطر والأضحى^(٤)، بما يفيد انتقال معظم هذه العوائد من الشمال الإفريقي، وتطعيمها باللمسة المحلية. كما تزامن انتشار اللغة العربية بالسودان مع وصول الدين الإسلامي^(٥) إلى المنطقة، وصارت اللغة الأساسية في التدريس وتداول العلوم المختلفة، كما كانت لغة الخطابة والقضاء، واللغة الرسمية للدول القائمة في الكتابة والمراسلات، واعتمد الخطّ المغربي في الكتابة، وانتشرت الأسماء العربية في صفوف أهل السودان.

وكانت تبكّت «المركز الحيوي للثقافة الإسلامية»^(٦)، وضمت «المباني المشيدة من الطوب»^(٧) التي عوضت «خيام مدينة غانة وأكواخها من الحشائش»^(٨)، وتفيد بعض الروايات باستقدام السلطان منسى موسى لمهندس من غدامس، هو:

(١) نزهة المشتاق، (١ / ٢٢ و ٢٨ و ٣٠ و ١١١).

(٢) الدولة الرستمية بالمغرب الإسلامي، م س، ص ٢١٢.

(٣) رحلة ابن بطوطة، م س، ص ٦٨٢.

(٤) المرجع السابق نفسه، ص ٦٨٦.

(٥) الدولة الرستمية بالمغرب الإسلامي، م س، ص ٢١٣.

(٦) جذور الحضارة الإسلامية في الغرب الإفريقي، م س، ص ١٢.

(٧) ويدنر، دونالد: تاريخ إفريقيا جنوب الصحراء، ترجمة راشد البراوي، دار الجيل للطباعة - الفجالة، ١٩٦٢م، ص ٤٧.

(٨) المرجع السابق نفسه.

(٩) التاريخ السياسي والاقتصادي لإفريقيا فيما وراء الصحراء، م س، ص ٦٢.

(١٠) الوثنية والإسلام: تاريخ الإمبراطورية الزنجية في غرب إفريقيا، م س، (٢ / ٤٨٨).

(١١) إفريقيا من القرن الثاني عشر إلى السادس عشر، م س، ص ١٤٩.

(١٢) انظر حول هذه التقنية: ابن خلدون: "مقدمة ابن خلدون"، دار الفكر - بيروت، ٢٠٠١م، ص (٥١١ - ٥١٢).

تأثير الفراشة.. وإعادة اختراق إسرائيل لدول حوض النيل



أ.د. حمدي عبدالرحمن

أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة وزايد

ترتكز السياسة الخارجية الإسرائيلية- شأنها في ذلك شأن الدول الأخرى في النظام الدولي- على اعتبارات المصالح والقناعات الأيديولوجية، بيد أن الدولة العبرية لها طبيعتها وخصائصها المميزة؛ بوصفها كياناً دولياً مصطنعاً، يقوم على ركائز توراتية وتوسعية، ترمي في نهاية المطاف إلى تأسيس ما يُطلقون عليه: «إسرائيل الكبرى».



ما يزيد من خطورة الاختراق الإسرائيلي لإفريقيا أنه يرتبط بمحاولات استعمارية جديدة لإعادة صوغ حدود العالمين العربي والإفريقي، من خلال عمليات فك وتركيب جيواستراتيجية

تعدّ الأولى على مستوى رئيس الوزراء منذ زيارة إسحاق رابين للدار البيضاء عام ١٩٩٤م. وثمة دافع شخصي لهذه الزيارة، حيث إنها تأتي في الذكرى الأربعين لمقتل شقيق ننتياهو الأكبر أثناء عملية إنقاذ الرهائن في مطار عنتيبي بأوغندا في ٤ يوليو عام ١٩٧٦م. ومع ذلك؛ فإنّ دلالات هذه الزيارة تبدو مختلفة تماماً، فالطلب الإفريقي المتزايد على المساعدات الأمنية الإسرائيلية لمواجهة خطر الجماعات المتشددة، وبحث إسرائيل عن حلفاء جدد، وتجاوز تأثيرات الربيع العربي، دفع بننتياهو إلى التركيز مجدداً على تحسين العلاقات مع الدول الإفريقية، وخصوصاً في منطقة حوض النيل.

ويمكن تحديد الأهداف الأساسية للزيارة فيما يأتي:

- أهداف اقتصادية وتجارية:

تسعى إسرائيل لمواصلة تعميق العلاقات التجارية مع الدول الإفريقية الصاعدة اقتصادياً، حيث توجد نحو ستة اقتصادات إفريقية من بين عشر اقتصادات هي الأسرع نمواً في العالم، وتطرح إفريقيا العديد من فرص العمل في المجالات التي تمتلك فيها إسرائيل خبرة

وإنها لمفارقةٌ تثير التعجب؛ أنّ الدولة التي ادعت أنها قامت لحلّ المسألة اليهودية في العالم، وتخليص اليهود من مخاطر الاضطهاد العنصري، والإحساس بعدم الأمن، باتت هي نفسها تُعاني من الإحساس المزمّن بانعدام الأمن^(١).

لقد أضحت القضية المحورية التي تهيمن على الحياة السياسية في الدولة العبرية، سواء داخلياً أو في التعامل الخارجي، تتمثل في الحاجة إلى الأمن^(٢).

وعليه؛ فإنّ إسرائيل تسعى لتحقيق هدفين متلازمين؛ أولهما: الهيمنة والسيطرة في إطار محيطها الشرق الأوسطي، وثانيهما: شدّد أطراف نُظُم الجوار الإقليمية الكبرى؛ بما يمكنها من تحقيق الاختراق والسيطرة المنشودة.

زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي لمنطقة حوض النيل:

يمكن فهم زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين ننتياهو لأربع دول في منطقة حوض النيل، في يوليو ٢٠١٦م، في هذا السياق؛ بحسبانها تويجاً لسنوات طويلة من الاختراق الإسرائيلي لإفريقيا.

تعكس هذه الزيارة توجّهات إسرائيل الخارجية الجديدة بعد الربيع العربي، والتي جعلت إفريقيا على رأس أولوياته، وعلى الرغم من رحلات السّفاري السياسية التي يقوم بها المسؤولين الإسرائيليون لإفريقيا، مثل وزير الخارجية أفغدور ليرمان، فإنّ هذه الزيارة

(١) Michael Brecher, The Foreign Policy System of Israel: Setting, Images, Process, New Haven: Yale University Press, 1972, 216

(٢) Alan Dowty, Israel Foreign Policy and the Jewish Question, Middle East Review of International Affairs, vol.3, No.1, March 12-1999. Pp.1

العرب اليوم أفضل من أيّ وقت مضى... فلماذا ندعى نحن في القارة الإفريقية أننا نعرف أفضل من دول المنطقة».

- أهداف أمنية واستراتيجية:

لا شك أنّ الخبرة الاستخباراتية والعسكرية الإسرائيلية تعدّ ذات قيمة مقدّرة للدول الإفريقية، ولا سيما تلك التي تواجه خطر الإرهاب والجماعات الراديكالية العنيفة، مثل القاعدة وبوكو حرام والشباب المجاهدين، وتحاول الدبلوماسية الإسرائيلية الترويج للنموذج الإسرائيلي في مكافحة الإرهاب، وخصوصاً في دول حوض النيل وشرق إفريقيا.

وقد اتضح ذلك في القمة الإقليمية التي عُقدت في أوغندا، وجمعت رئيس الوزراء الإسرائيلي بقيادة سبع دول إفريقية، هي: إثيوبيا، ورواندا، وأوغندا، وكينيا، وجنوب السودان، وزامبيا، بالإضافة إلى وزير خارجية تنزانيا.

ويعكس بيان القمة أهمية التعاون

الإسرائيلي على المستوى الإقليمي في مجال تبادل المعلومات الاستخباراتية، والتدريب من أجل محاربة الإرهاب.

- إشعال الخلاف بين دول المنبع والمصبّ لحوض النيل:

ربما يكون ذلك من بين الأهداف غير المعلنة للزيارة؛ إذ لا يخفى أنّ لإسرائيل أحلاماً قديمة في الحصول على حصّة من مياه النيل لري صحراء النقب، وهو ما عبّر عنه عملياً المهندس الإسرائيلي «اليشع كيلي» عام ١٩٧٤م، حيث قام بتصميم ترعة لسحب مياه النيل من أسفل قناة السويس وتوصيلها إلى إسرائيل.

ويُلاحظ أنّ السياسة الإسرائيلية قد ركزت، منذ أواخر الثمانينيات من القرن الماضي، في ترشيد توجهاتها الإفريقية بالتركيز في مناطق نفوذ محدّدة، ولعلّ أبرز تلك المناطق: القرن

واسعة، مثل: الزراعة، والاتصالات، والطاقة البديلة، والبنية التحتية.

- أهداف سياسية ودبلوماسية:

إسرائيل تسعى كذلك للحصول على المزيد من الدعم الدبلوماسي من الدول الإفريقية في مختلف هيئات الأمم المتحدة، حيث أنها تواجه انتقادات لاذعة بسبب احتلالها للضفة الغربية وحصارها لقطاع غزة، كما تحاول كذلك استعادة مقعدها بصفة مراقب في الاتحاد الإفريقي، والذي فقدته منذ عام ٢٠٠٢م.

وتسعى إسرائيل إلى إقامة تحالفٍ استراتيجيٍّ مع إفريقيا من خلال تقليص عدد دول الممانعة الإفريقية ضدّ إسرائيل، وهو ما تحقق بقرار غينيا استئناف علاقتها الدبلوماسية مع إسرائيل وزيارة مدير الخارجية الإسرائيلية لنتشاد، وقد تقرر عقد القمة الإسرائيلية الإفريقية الأولى في لومي عاصمة توغو عام ٢٠١٧م.

- أهداف تتعلق بتحويلات الصراع العربي الإسرائيلي:

فقد أدى هذا الصراع إلى الإضرار بالعلاقات الإسرائيلية الإفريقية في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، ومنذ بداية الثمانينيات عادت الحياة مرّة أخرى بين الإسرائيليين والأفارقة، وبالفعل باتت تل أبيب مقصداً للزعماء وكبار الشخصيات الإفريقية، حيث زارها هذا العام (٢٠١٦م): الرئيس الكيني أوهورو كينياتا، ورئيس توغو فوري جناسينجي، ووزير خارجية غانا، ووفد من رجال الدين المسلمين الأفارقة. ولعلّ تصريحات الرئيس الكيني في أعقاب اجتماعه بنتياهو في نيروبي تلخّص التحويلات الجيوسياسية في مثلث العلاقات بين كل من العرب والأفارقة وإسرائيل، يقول كينياتا: «إنّ علاقات إسرائيل بجيرانها

وقد استخدم مجموعة من الخبراء الإسرائيليين هذا المفهوم للتعبير عن ضرورة إحداث تغييرات جذرية في العقيدة الأمنية لدولة إسرائيل في أعقاب ثورات الربيع العربي من جهة، ونتيجة التطورات التكنولوجية المتسارعة في منطقة الشرق الأوسط من جهة أخرى.

ويرى أليكس مينتز Alex Mintz، الذي ترأس الاجتماع الرابع عشر لمؤسسة إدموند بنجامين دو روتشيلد بهرتسليا في يونيو ٢٠١٤م، ضرورة تغيير مبدأ «ديفيد بن جوريون» الذي حدّد العقيدة الأمنية لإسرائيل منذ قيامها حتى اليوم، ويُطلق على هذا المبدأ اسم: «القانون الشفوي» الذي يستند على ثلاثة مبادئ، هي^(١):

١ - الردع.

٢ - الإنذار المبكر.

٣ - التفوق العسكري.

فقد آمن الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي- منذ البداية- بأنّ طبيعة العلاقات الجيواستراتيجية بين العرب وإسرائيل لن تمكّن أيّاً من الطرفين من تحقيق نصر حاسم على الطرف الآخر، وعليه؛ يتعين على إسرائيل أن تسعى لتحقيق الشرعية الإقليمية من خلال الاعتراف التدريجي بوجودها في المنطقة.

وفي عام ٢٠٠٦م خضعت هذه العقيدة الأمنية لعملية مراجعة، حيث أضيف إلى هذا القانون الشفوي مبدأ رابع، هو: الدفاع.

على أنّ مؤتمر هرتسليا- السابق الإشارة إليه- قد اقترح إضافة أربعة مكونات أخرى جديدة؛ بهدف تطويع العقيدة الأمنية الإسرائيلية، وجعلها قادرة على مواجهة التحديات الإقليمية والدولية الجديدة، وتتمثل هذه المكونات الأربعة

الإفريقيّ، وحوض النيل، حيث تحرص الدولة العبرية على تكثيف وجودها في كلّ دول المنبع الإفريقية، مثل: إثيوبيا، وإريتريا، وكينيا، والكونغو الديمقراطية، وتحفظ إسرائيل بثلاث سفارات مهمة في كلّ من: إثيوبيا وإريتريا وكينيا.

كما يُلاحظ كذلك أنّ إسرائيل تحاول مواجهة الخطر الإسلامي المتصاعد في هذه المنطقة، وخصوصاً في ظلّ حالة ضعف الدولة أو انهيارها، كما هو الحال في الصومال، وتتنظر إسرائيل إلى هذه المخاوف الأمنية بوصفها تهديداً مباشراً لأمنها القومي.

على أنّ الهدف الأكثر أهمية الذي تسعى إليه الدبلوماسية الإسرائيلية يتمثّل في تطويق منظومة الأمن القوميّ المصريّ؛ من خلال تأليب دول منابع النيل على مصر والسودان؛ من خلال رفع المطالب الخاصة بإعادة النظر في توزيع حصص مياه النيل، وقد ظهر ذلك واضحاً منذ زيارة أفيغدور ليرمان وزير الخارجية الإسرائيلي لإفريقيا في سبتمبر ٢٠٠٩م، حيث اصطحب معه وفداً كبيراً يضمّ خبراء في: الزراعة، والرّي، والتجارة، وممثلين عن المؤسسات الصناعية والعسكرية في إسرائيل، وقد شملت زيارة ليرمان: كينيا وأوغندا وإثيوبيا.

ويُلاحظ أنّ وفوداً من دول حوض النيل الأخرى، مثل: الكونغو وكينشاسا وبوروندي، قد زارت إسرائيل بهدف مناقشة مشروعات التعاون المائيّ مع إسرائيل.

تأثير الفراشة.. وعودة إسرائيل لحوض النيل:

من المعلوم أنّ «تأثير الفراشة» the Butterfly Effect يعدّ تعبيراً مجازياً عن إمكانية أن تُحدث تغييرات طفيفة في مكان ما أثراً كبيراً في أماكن أخرى.

(١) <http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/premium-1.597519>

في:

تمّ التعبير عنه في عدة أشكال، لعلّ من أبرزها:

١ - الترويج للخيار الإسرائيلي في مواجهة

الحركات المسلحة في كلّ من شرق إفريقيا

وغربها- كما ذكرنا-: فإسرائيل ترى نفسها

صاحبة خبرة طويلة في تبنّي استراتيجيات

أمنية وعسكرية لمكافحة الإرهاب، وعليه: نجد

التغلغل الإسرائيلي واضحاً في دول حوض النيل،

ولا سيما كينيا وجنوب السودان وإثيوبيا، ومن

المعروف أنّ إسرائيل تقدّم التدريب والدعم

لكينيا في مواجهة حركة الشباب الصومالية.

٢ - تدشين أول لوبي إسرائيلي في الكنيست

لتعزيز العلاقات بين إسرائيل والدول الإفريقية:

وذلك برئاسة العضو شمعون سليمان، وفي ١٩

مايو ٢٠١٤م حضر وزير الخارجية أفغدور

ليبرمان أول اجتماع لهذا اللوبي، وأكد أنّ

إسرائيل بوصفها قوة اقتصادية، وتتمتع بعضوية

منظمة التعاون والتنمية، تستطيع أن تجني فوائد

سياسية واقتصادية كبرى من إفريقيا.

٣ - استخدام إسرائيل لقوتها الناعمة:

لتقديم العون للدول الإفريقية في مجالات

الزراعة والمياه والطبّ ومكافحة الإرهاب..

وغير ذلك، بيد أنّ إسرائيل في سعيها لتحقيق

هذا الهدف تقوم بعقد شراكات مع الدول

المانحة الكبرى، مثل: الولايات المتحدة وكندا

وإيطاليا، وذلك من أجل القيام بالمشروعات

الاستثمارية المختلفة.

ويمكن الإشارة في هذا السياق إلى المبادرة

الإسرائيلية الألمانية التي تمّ إبرامها بين البلدين

في فبراير ٢٠١٤م، من أجل تحقيق البرنامج

الإنمائي في كلّ من بوركينافاسو والكاميرون

وبوروندي.

إسرائيل وإريتريا:

يتميز الوجود الإسرائيلي في إريتريا بأنه

١ - الوقاية.

٢ - الاستباق.

٣ - التحالف مع الولايات المتحدة والقوى

الإقليمية.

٤ - التكيّف.

ولا يخفى أنّ إسرائيل تتبنّى بالفعل أساليب

الوقاية والضربات الاستباقية، وذلك باستخدام

كلّ أنواع الأسلحة المملوكة لديها، ويمكن في

هذا السياق الإشارة إلى ضرب المفاعل النوويّ

العراقيّ عام ١٩٨١م، والغارات الجوية على

سوريا، ومهاجمة قوافل في شرق السودان بزعم

أنها كانت تحمل أسلحة تتجه إلى قطاع غزة.

وإذا كانت العلاقة الاستراتيجية بين إسرائيل

والولايات المتحدة تمثّل أمراً مفروغاً منه في

أدبيات الفكر الاستراتيجيّ لكلّ من البلدين؛

فإنّ إسرائيل تتجه لبناء قاعدة تحالفات إقليمية

جديدة، سواء بشكلٍ رسميٍّ أو غير رسميٍّ، عبر

مستويات ثلاثة:

- المستوى الأول: يشمل دول الخليج

العربية؛ من خلال دعم مبادرة السلام العربية.

- المستوى الثاني: يشمل منطقة شرق

إفريقيا، ولا سيما دعم العلاقات مع دولٍ مثل:

كينيا وإثيوبيا وجنوب السودان وأوغندا.

- المستوى الثالث: يشمل دول حوض

المتوسط، ولا سيما اليونان وقبرص.

أما المكوّن الرابع للعقيدة الأمنية

الإسرائيلية الجديدة؛ فهو الذي يرتبط بمفهوم

«تأثير الفراشة»، وهو ما يعني تكيّف إسرائيل مع

التحولات الكبرى التي شهدتها المنطقة العربية

في أعقاب الاحتجاجات السلمية التي شهدتها

كلّ من تونس ومصر في أواخر عام ٢٠١٠م.

ولا يخفى أنّ الاختراق الإسرائيلي الناعم

لدول حوض النيل، في أعقاب الربيع العربي، قد



تهدف إسرائيل من خلال تحالفاتها الجديدة في حوض النيل إلى استكمال خطة الحصار الإفريقي، عبر آليات عدة، منها شراء النصب الأوفر من الصوك في سد النهضة، وفرض مزيد من الضغط على مصر

التي تسعى إلى السيطرة على باب المندب والطريق المائي المؤدي إلى قناة السويس، وعليه؛ فقد أضحت إريتريا ساحةً لتنافس القوى الشرق أوسطية المتنافسة (إسرائيل، وإيران)، وبما يهدد المصالح العربية في المنطقة.

إسرائيل وسد النهضة:

من المثير للانتباه حقاً أن معظم ما كتب أو قيل عن آثار سد النهضة على الأمن القومي المصري لا يخلو من المبالغة أو التهوين، فالأرقام والتقدير المعلنه هي مجرد اجتهادات قد تعكس رؤية سياسية معينة، أو عدم الفهم في كثير من الأحيان، واللافت للانتباه أن القرار الإثيوبي الخاص ببناء سد النهضة ليس مفاجئاً بحد ذاته، حيث إن إثيوبيا قامت بالفعل ببناء عدد من السدود ومحطات توليد الطاقة الكهرومائية على ضفاف بعض الروافد والأنهار في أراضيها، ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك ثلاثية سدود «جيني» على نهر «أوما»، بيد أن هذه السدود لا يمكن مقارنتها بسد النهضة الذي من المتوقع أن يولد ستة آلاف ميجاوات من الكهرباء، ويعد هذا السد الإثيوبي في حال

محدود، ولكنه مؤثر وذو مغزى كبير، ففي عام ٢٠١٢م كشفت وكالة ستراتفور الأمريكية أن إسرائيل تمتلك وحدات بحرية في أرخبيل دهلك وميناء مصوع، فضلاً عن وجود مركز للتصت في جبال أمبا سويرا.

وتستهدف هذه القواعد جمع المعلومات الاستخباراتية عن أية أنشطة غير معتادة في مياه البحر الأحمر، وخصوصاً من قبل إيران^(١). إن الهاجس الأمني هو الدافع الأكبر لإريتريا، والذي يجعلها ترتمي في أحضان إسرائيل، فإثيوبيا أضحت دولةً حبيسةً بعد استقلال إريتريا، وهي ما فتئت تحاول الوصول إلى مياه البحر الأحمر من خلال إعادة السيطرة على ميناء عصب، ولا يخفى أن هذه الفكرة تمثل أحد الأهداف الكبرى التي تسعى إلى تحقيقها النخبة الحاكمة في أديس أبابا، كما إنها تمثل إحدى أبرز قضايا الفكر الاستراتيجي الإثيوبي. ثمة سبب آخر يفسر هذا التقارب الإثري الإسرائيلي، وهو رغبة حكومة أسمرأ في أن تؤدي علاقتها بإسرائيل إلى التأثير في الولايات المتحدة؛ بما يغير من سلوكها التصويتي المتعلق بإريتريا في المحافل الدولية، ومع ذلك؛ فإن إسرائيل تبدو غير راغبة في توسيع علاقتها بإريتريا؛ نظراً لأنها تحتفظ بعلاقات متميزة مع إثيوبيا، كما إن لديها اهتماماً أوسع بمنطقة شرق إفريقيا؛ إذ تسعى إسرائيل إلى تطويق الحكومة الإسلامية في السودان، وذلك من خلال تعزيز علاقتها بدول الجوار، مثل: كينيا وجنوب السودان.

ويبدو أن محاولة إريتريا كسر طوق العزلة الدولية عليها؛ هو الذي دفعها للتعاون مع إيران

(١) انظر نصّ التقرير في:

Stratfor, Eritrea: Another Venue for the Iranian-Israeli Rivalry, December 21, 2012

هي: أن تدفق المياه في نهر النيل سوف يتأثر بمعدلات متفاوتة؛ ما يؤدي إلى نقصان نصيب مصر من مياه النيل.

ويبدو أن إثيوبيا على وعي بحجم المشكلات التي قد تحدث عندما يتم ملء السد، ولتجنب ذلك ينبغي أن تتم عملية ملء خزان السد بطريقة مسؤولة ودون مَنع أو حجز للمياه عن دولتي المصب؛ لأن ذلك يُعدُّ أمراً غير مقبول وفقاً لقواعد التعامل الدولي، كما إنه يفقد صفة الأخلاقية، ولعل المقطوع به هنا هو استحالة التنبؤ بأبعاد عملية ملء الخزان.

ليس هذا فقط؛ فهناك آثارٌ سلبية أخرى للسد فيما يتعلق بالبيئة، مثل: ارتفاع درجات الملوحة، والتلوث، وتآكل التربة في المنطقة المحيطة.

ولعل ذلك كله يدفع إلى ضرورة الحوار والتفاوض بين جميع الأطراف.

على أن يمكن الخطورة في بناء سد النهضة الإثيوبي يتمثل في كونه ليس جزءاً من مبادرة حوض النيل أو اتفاقية التعاون الإطاري، أو أي اتفاق ثنائي بين إثيوبيا ومصر، إنه مجرد مشروع إثيوبي، يأتي ضمن استراتيجية وطنية لبناء السدود واستخدام الموارد المائية، كما أن تصديق البرلمان الإثيوبي على «اتفاقية عنتيبي» بالإجماع يعني إصراراً إثيوبياً واضحاً على استبعاد مصر من الترتيبات الإقليمية الجديدة التي تقودها إثيوبيا في حوض النيل، ومن المعلوم أن عدم التنسيق بين دول حوض النيل، ولا سيما إثيوبيا ومصر، فيما يتعلق باستخدام المياه، سوف يلحق ضرراً بالغاً بدولتي المصب. ولعل الدور الإسرائيلي في دعم سد النهضة الإثيوبي يرتبط بسعي تل أبيب الدائم للوصول إلى منابع النيل، ويمكن أن نشير هنا إلى مشروع «اليشع كالي» عام ١٩٧٤م، والذي كان يهدف إلى

اكتماله واحداً من أكبر عشرة سدود في العالم، وهو ما يرفع من قدر إثيوبيا الإقليمي، ويجعلها في مصاف القوى الإفريقية الصاعدة.

ولعل ذلك يفسر لنا سرّ التلاحم الشعبي، والتصميم السياسي على المضي قدماً في تنفيذ حزمة السدود الإثيوبية، وقد ظهرت هذه الروح الوطنية في شراء الصكوك الخاصة بتمويل السد من قبل المواطنين داخل إثيوبيا وخارجها، وهو الأمر الذي جعل عملية التمويل ممتدة مع بناء السد نفسه، وهي لحظات تتجلى فيها المشاعر الوطنية الإثيوبية، وتعيد إلى الذاكرة أجواء مصر الناصرية أثناء بناء السد العالي.

وطبقاً لرؤية رئيس الوزراء الإثيوبي الراحل ملس زيناوي؛ فإن سد الألفية سوف يحقق مصالح كل من السودان ومصر؛ من خلال منع الفيضانات وتوفير الأراضي للري، وهو ما يعني- من وجهة نظره- ضرورة مشاركتها في تكاليف بناء هذا السد، بنسب تتراوح بين ٢٠٪ و ٣٠٪ لكل منهما، «ومع ذلك، ونظراً لعدم وجود عدالة في النظام المائي لدول حوض النيل، فإن إثيوبيا سوف تتحمل وحدها تكاليف بناء السد»، وذلك على حد قول زيناوي.

ولعل الموقف الأصعب الذي سوف تواجهه مصر- بلا جدال- يتمثل في عملية ملء خزان السد، وهو أمرٌ يتوقف على معدلات هطول الأمطار، وهي معدلات متفاوتة في الغالب الأعم، فإذا كانت معدلات الأمطار غزيرة؛ فقد تستغرق عملية ملء السد سنتين على الأكثر، أما في حالة حدوث جفاف وقلة تساقط الأمطار؛ فسوف تستغرق عملية ملء السد مدة أطول، ليس هذا فحسب؛ فكمية المياه في خزان السد سوف يكون لها تأثيرٌ بالغٌ في تدفق مياه النيل. النتيجة التي نخلص إليها ببساطة شديدة

نقل مياه النيل إلى صحراء النقب عبر أنابيب تمرّ تحت قناة السويس.

إسرائيل وجنوب السودان:

لقد كانت إسرائيل من أوائل الدول التي أعلنت اعترافها بدولة جنوب السودان؛ فور انفصالها عن الدولة الأمّ في أوائل يوليو ٢٠١١م، وقد أعرب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في ذلك الوقت عن استعداد بلاده لتقديم العون لجنوب السودان في مجالات الزراعة والاتصالات والبنية الأساسية، على أنّ الاتصالات بين حركة التمرد في جنوب السودان وإسرائيل مسألة قديمة العهد، وترجع إلى أوائل الستينيات من القرن الماضي.

وهنا يُطرح التساؤل حول مغزى ودلالات هذه الهجمة الدبلوماسية الإسرائيلية الجديدة على جنوب السودان؟ وما الذي تريده إسرائيل من حكومة جوبا؟ وما انعكاسات ذلك كلّ على مصر بعد انهيار نظام مبارك؟

في أثناء زيارته لإسرائيل أواخر ديسمبر ٢٠١١م؛ أعرب رئيس جنوب السودان سلفاكير عن إعجابه ودعمه لدولة إسرائيل، حيث قال: «أنا سعيد للغاية لوجودي في إسرائيل، والسير على تراب أرض الميعاد، ولا شك أنّ شعب جنوب السودان بأسره يشعر معي بهذه السعادة»، وأضاف كير: «بدونكم (أي إسرائيل)؛ لما قامت لنا قائمة، لقد ناضلتم معنا من أجل استقلال جنوب السودان، ونحن حريصون على التعلّم من تجاربكم وخبراتكم الواسعة»، وفي المقابل؛ أشار الرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز أنّ إسرائيل لديها مصالح دائمة من أجل تطوير

وتشير بعض التقارير الدولية إلى محاولات إسرائيل المراجعة والتصديق على اتفاقية المجاري المائية الدولية، وهي اتفاقٌ إقليمي عالميٌّ من شأنه أن يمنح البلدان في المنطقة الحقّ في تقاسم الموارد المائية، وإعادة توزيع الحصص وفقاً لذلك.

وتأمل إسرائيل أن يتمّ الاعتراف بها بوصفها دولة شرق أوسطية، وهو الأمر الذي يعطيها الحقّ في تقاسم مياه النيل، وتعمل إسرائيل بالفعل على قدم وساق في قطاعات المياه والزراعة الخاصّة بكثيرٍ من دول حوض النيل، مثل: كينيا وإثيوبيا، وهناك خبراء إسرائيليون يقيمون في هذه البلدان، فضلاً عن احتفاظ إسرائيل بقواعد عسكرية في إريتريا.

ومن المعلوم أنّ إسرائيل قد وقّعت اتفاقاً مع إثيوبيا، يتعلق بتوزيع الكهرباء التي سيتمّ إنتاجها من سدّ النهضة، وقد بدأت بإنشاء خطّ لنقل الكهرباء إلى كينيا، وخطّ آخر إلى جنوب السودان، ولا شك أنّ عقود توزيع الكهرباء تُظهر أنّ إسرائيل جزءٌ أساسيٌّ من عمليات وسياسات التشغيل بسدّ النهضة.

وتهدف إسرائيل من خلال تحالفاتها الجديدة في حوض النيل إلى استكمال خطة الحصار الإفريقيّ الذي يضمّ جنوب السودان وكينيا وإريتريا وإثيوبيا، عبر آليات عدة، منها شراء النصب الأوفر من الصكوك في سدّ النهضة، وفرض مزيدٍ من الضغط على مصر، وإيجاد آلية للتعاون مع الصين والدول الكبرى التي تملك الكثير من الشركات والمصالح، كلّ ذلك يدفع إلى محاصرة مصر وابتزازها، وهو ما تجلّى في عرض إسرائيل للتوسط بين مصر

(١) ذكرت وكالة الأنباء الإثيوبية: أنّ وزير الزراعة الإسرائيلي يائير شامير أعرب عن استعداد إسرائيل لمساعدة مصر وإثيوبيا في التوصل إلى اتفاق بشأن بناء سدّ النهضة الإثيوبي. انظر: الأهرام العربي، ٢٤ أبريل ٢٠١٤م.

الجنوبي لبناء تحالفٍ جديدٍ في شرق إفريقيا، يضمُّ إلى جانب جنوب السودان: أوغندا وكينيا وإثيوبيا، ولا شك بأن قيام هذا المحور الاستراتيجيِّ يمثِّل خصماً استراتيجيًّا لدور مصر الإقليمي في إفريقيا.

وأحسب أنّ اختراق إسرائيل للأمن المصريِّ والعربيِّ عبر بوابة جنوب السودان: يمثِّل - من النواحي النفسية والاستراتيجية - أمراً لا يمكن إنكاره أو تجاهله في التفكير الاستراتيجيِّ المصريِّ والعربيِّ.

وثمة مجموعة من المؤشرات والتحركات التي تقوم بها إسرائيل، من شأنها الضغط على الإرادة المصرية والعربية في حالة جنوب السودان، ومن ذلك ما يأتي:

- قيام إسرائيل بتوظيف أدوات قوتها الناعمة لكسب عقول شعب جنوب السودان وقلوبه: وهو ما يمهد لتأسيس قاعدة نفوذ دائمة لإسرائيل في جنوب السودان، إذ من المتعارف عليه أنّ إسرائيل لديها خبرة واسعة في استخدام قدراتها الفنية والتكنولوجية لتوفير المساعدات التنموية اللازمة للدول الإفريقية، وقد حققت نجاحاً ملاحظاً في هذا المجال.

- يمكن استخدام ملف مياه النيل وتوظيفه سياسياً من قبل إسرائيل: حيث إنّ جنوب السودان تتمتع بوفرة مائية، ويمكن لها من خلال إقامة المشروعات المشتركة، مثل قناة جونجلي، أن تسهم في حلّ الأزمة المائية في مصر. ولا شك في أنّ مصر لديها شكوك متزايدة في التحركات الإسرائيلية لدى دول حوض النيل، إذ ما فتئت الدبلوماسية الإسرائيلية تحرّض دول مناع النيل على المطالبة بإلغاء النظام القانوني لنهر النيل، والذي وُضع في زمن الاستعمار الأوروبي.

- تعمل إسرائيل بالتنسيق دوماً مع الولايات

ودعم بلدان شرق إفريقيا: «نحن نعلم أنكم ناضلتُم بكلِّ شجاعة وحكمة، وواجهتم جميع الصعاب من أجل إقامة بلدكم، وبالنسبة لنا: فإنّ ولادة جنوب السودان هي علامة فارقة في تاريخ الشرق الأوسط لتعزيز قيم الحرية والمساواة، والسعي نحو السلام والخير، وإقامة علاقات حسن جوار»^(١).

ومن المثير للانتباه: أنّ زيارة كير لإسرائيل استمرت فقط مدة ٢٤ ساعة، حيث التقى خلالها رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، ووزير الخارجية أفينغور ليرمان، ووزير الدفاع إيهود باراك، كما زار ياد فاشيم Yad Vashem، وهو متحف تاريخ المحرقة اليهودية.

تحديات للأمن المصري والعربي: لعلّ ما يدعو إلى التأمل والتدبّر هو: توقيت الحملة الدبلوماسية التي تقوم بها إسرائيل لتوثيق عرى الصداقة بينها وبين حكومة جنوب السودان، فتاريخ العلاقة معروفٌ منذ بدايات حركات التمرد، وثمة حالة من العشق تدفع دوماً بالنخبة المهيمنة في جنوب السودان للتطلع صوب الدولة الإسرائيلية، والعجيب في الأمر: أنّ النخبة الحالية التي تحكم في جوبا لا تزال تتأى بنفسها عن أي روابط قد تجمعها بالعروبة هوية وثقافة!

يقول سلفاكير رئيس جنوب السودان في أثناء استقباله لأحد الوفود الإسرائيلية في جوبا: «إنّي أنظر فأجد سفارة لإسرائيل في الأردن، وسفارة أخرى في مصر، ومع ذلك فإنّ جنوب السودان ليست دولة عربية».

وتستفيد إسرائيل من هذا التوجّه السوداني

Israel and Africa, Jerusalem Post Editorial, (١)
:At .23:48 2011/22/12
[http://www.jpost.com/Opinion/Editorials/
Article.aspx?id=250634](http://www.jpost.com/Opinion/Editorials/Article.aspx?id=250634)

المتحدة والدول الغربية: وهنا يمكن الإشارة إلى المشاريع الغربية لإعادة صياغة منطقة جنوب السودان وشرق إفريقيا من الناحية الجيوإستراتيجية؛ بهدف تصفية النفوذ العربي والإسلامي فيها، أليس تفتيت كل من السودان والصومال بمثابة تحدٍّ خطير للأمن القومي العربي، وإضافة مهمة لمكانة قوى إقليمية غير عربية مثل إثيوبيا وكينيا وأوغندا؟ إن بعض التقارير تشير إلى سيطرة الإسرائيليين- ولو بشكل غير مباشر- على بعض القطاعات الاقتصادية الناشئة في جنوب السودان، مثل قطاع الفنادق والسياحة، بالإضافة إلى تقديم مساعدات مهمة في مجالات الزراعة والاتصالات وأعمال البنية الأساسية، ألا يعني ذلك كله تقويضاً للدور المصري في المنطقة، ومحاولةً لاحتواء مصر في مرحلة ما بعد مبارك؟

على سبيل الختام:

لعل ما يزيد من خطورة الاختراق الإسرائيلي لإفريقيا أنه يرتبط بمحاولات استعمارية جديدة لإعادة صوغ حدود العالمين العربي والإفريقي، من خلال عمليات فك وتركيب جيوإستراتيجية، الأمر الذي يؤدي إلى خلق كيانات جديدة مصطنعة، تنال من مقومات وأسس النظم الإقليمية السائدة.

ولا يخفى أنّ الإعلام الغربي ما فتئ يروج لمقولة الصدام بين العرب والأفارقة في مناطق التماس الكبرى، ابتداءً من القرن الإفريقي الكبير، وحتى الساحل الموريتاني على المحيط الأطلسي، ألم يتم تصوير الصراع الدائر في دارفور بأنه محاولات للهيمنة من قبل أقلية عربية على أغلبية إفريقية؛ تعاني ظلم التهميش والاستبعاد؟

إنّ مدة الانقطاع التاريخية بين الشعبين

العربي والإفريقي، والتي امتدت منذ مجيء الاستعمار الغربي، تمثل تحدياً خطيراً أمام دعم جهود التضامن العربي الإفريقي، كما إنّ تحديات العولمة الراهنة، وما تفرضه من مخاطر على كل من الشعبين العربي والإفريقي، تقضي بأهمية عودة التلاحم والتضامن بين الجانبين، وهو ما ينبغي أن ينعكس على أجندة جميع تنظيمات العمل الجماعي المشترك لدى الفريقين، ولا سيما الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية، ولا بد من أن يدعم ذلك الموقف السياسي: الشروع في تأسيس حوار إستراتيجي جديد بين العرب والأفارقة، تُطرح من خلاله القضايا المشتركة كافة؛ بهدف الوصول إلى رؤية واحدة لمواجهة تلك القضايا ■



واقع الانتخابات في إفريقيا عام 2016م.. وتأثيراتها في التغيير السياسي

د. السيد علي أبو فرحة

دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية من جامعة القاهرة، مدرس العلوم السياسية بكلية السياسة والاقتصاد / جامعة بني سويف



استقرت المجتمعات والنظم السياسية المعاصرة على وسيلةٍ وحيدةٍ للتغيير السلمي، وتداول السلطة بين فرقاء أي نظامٍ سياسي، وهي أداة «الانتخابات»، وذلك بعد عقودٍ من اختبار أدوات ووسائلٍ عدّةٍ للتغيير؛ بين عنيفةٍ وسلميةٍ؛ تفاوتت تكلفتها المجتمعية والسياسية والاقتصادية، وأخفقت في تحقيق الاستقرار السياسي المنشود، كأدوات الانقلاب العسكري العنيف، والانقلاب العسكري الأبيض، وانقلاب النخبة، والتفاوض السياسي، والمحاصصة السياسية.

الوسطى، النيجر، بنين، تشاد، الرأس الأخضر، أوغندا، جزر القمر، ساوتومي وبرنسيب، وجامبيا، وغينيا الاستوائية، الجابون، جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية الكونغو الشعبية، جيبوتي، غانا، الصومال، زامبيا^(١). وسيتم الإشارة إلى واقع تلك الانتخابات كما يأتي:

أولاً: استِمرار «الانتخابات» وسيلة لاستدامة النظم السياسية في غير سبيل الديمقراطية في النصف الأول من عام ٢٠١٦م: شهدت تسع دول في القارة الإفريقية انتخابات عامة رئاسية، أو برلمانية؛ نتج عنها تسمية رئيس الحكومة، وذلك حتى قرابة نهاية أبريل ٢٠١٦م، وهي دول: (إفريقيا الوسطى، والنيجر، وبنين، أوغندا، جزر القمر، تشاد، الكونغو الشعبية، جيبوتي، الرأس الأخضر).

وقد شهدت تلك الدول اختباراً حقيقياً لمعضلة عجز الديمقراطية عن التغيير في إفريقيا، كما سيرد بالعرض والتحليل فيما يأتي:

إفريقيا الوسطى (فبراير ٢٠١٦م):

شهدت تلك الدولة، التي لاقت ويلات عنف مركّب- بين سياسيٍّ وطائفيٍّ ودينيٍّ- في السنوات الثلاث الأخيرة، إجراء الدور الثاني للاقتراع الرئاسيٍّ في ١٤ فبراير ٢٠١٦م^(٢)، وقد انتهت تلك الانتخابات بفوز «فوستان اركانج تواديرا» (آخر رئيس وزراء للرئيس السابق

بيد أنّ تلك الأداة (الانتخابات)، الثمينة سياسياً للشعوب المعاصرة، لا تحظى بالقيمة نفسها في الخبرات الإفريقية المتفاوتة، والتي تستعين بها منذ عقود دون الولوج لجوهرها في حالاتٍ عدة، كما تدمجها بأدواتٍ أخرى تقليدية عديدة؛ قد تُفرغها في بعض الأحيان من مضمونها الديمقراطي.

وتتهض أهمية هذه الدراسة، في هذا التوقيت من عام ٢٠١٦م، في ضوء ما شهدته وتشهده القارة الإفريقية من اختبارٍ واسع النطاق لأداة «الانتخابات» بوصفها وسيلةً للتغيير السياسي، أو الاستدامة السياسية، في إفريقيا على حدّ السواء، حيث بلغت حالات الانتخابات ستة عشر استحقاقاً رئاسياً في عام ٢٠١٦م.

ويستهدف هذا التحليل رصد الانتخابات الرئاسية التي شهدتها القارة الإفريقية جنوب الصحراء مؤخراً؛ في محاولةٍ لاختبار الأداة الديمقراطية المعروفة بـ «الانتخابات»؛ بوصفها وسيلةً للتغيير السياسي الديمقراطي، أو وسيلةً للاستدامة السياسية غير الديمقراطية في كثيرٍ من الأحيان.

لذا؛ فإنّ محور التحليل في هذا المقام هو: اختبار صحّة تلك المقولة المعنية باعتبار «الانتخابات» وسيلةً للتغيير السياسي الديمقراطي في إفريقيا، أو أنها وسيلة لاستدامة النظم غير الديمقراطية في إفريقيا، وذلك في الدول التي شهدت انتخابات رئاسيةً منذ مطلع عام ٢٠١٦م، ومحاولة اختبار تلك المقولة في الدول التي ستشهد في هذا العام انتخاباتاً رئاسية، وذلك لتحديد المسافة بين الديمقراطية والتغيير السياسي في تلك البلدان.

أما عن قائمة الدول التي شهدت- أو ستشهد- انتخابات عامةً رئاسية، أو عامةً برلمانية؛ ينتج عنها تسمية رئيس الوزراء وحكومته في عام ٢٠١٦م، فهي: (إفريقيا

(١) تقرير بعنوان: «٢٠١٦: الانتخابات في إفريقيا»، معهد البحوث الإفريقية، المملكة المتحدة، لندن، عبر الرابط <http://www.africaresearchinstitute.org/> / الأتي: (2016/04/blog-sticky/2016-elections-africa/

(٢) «إفريقيا الوسطى: إجراء الدور الثاني الحاسم في الانتخابات»، خبر منشور بتاريخ ١٤ فبراير ٢٠١٦م، شبكة يورونيوز عربية عبر الرابط: <http://arabic.euronews.com/2016/02/14/polls-close-in-central-african-republic-presidential-run-off-vote/>

في الدور الثاني؛ مقابل ما يقرب من ٦٧٪ في الدور الأول؛ وفقاً للإحصائيات الرسمية بالنيجر، في حين توقعت مصادر بدء محادثات للمصالحة بين الرئيس الفائز مؤخراً والمعارضة السياسية في البلاد^(٤).

أوغندا (فبراير ٢٠١٦م):

أجريت الانتخابات الرئاسية الأوغندية في ١٨ و ١٩ فبراير ٢٠١٦م، في مناخ من التحفظ والتوتر، في ضوء ترشّح الرئيس الأوغندي المنتهية ولايته «يووري موسيفيني» (البالغ من العمر ٧١ عاماً) لولاية خامسة، مدتها خمس سنوات، وهو الرئيس الذي يحكم البلاد منذ عام ١٩٨٦م عبر تولّيه منصب رئاسة الدولة؛ بالإضافة لمنصبي وزير الدفاع ورئيس حزب حركة المقاومة الوطنية^(٥).

وقد حصل أقرب المرشّحين المنافسين للرئيس الحالي على ٢٥,٤٪ من الأصوات؛ وفقاً للنتائج الرسمية، وهو مرشّح حزب منتدى التغيير الديمقراطي المعارض «كيزا بيسيجي»، والذي يعدّ معارضا ومنافساً تاريخياً لموسيفيني، حيث خسر الانتخابات الرئاسية من الدورة الأولى في آخر ثلاثة انتخابات، وهي انتخابات أعوام: (٢٠٠١م، ٢٠٠٦م، ٢٠١١م) على التوالي، كما أنه شغل منصب «وزير» مرّات عديدة؛ بالإضافة لكونه الطبيب الخاصّ بالرئيس «موسيفيني» إبان حروب المقاومة^(٦).

(٤) إعادة انتخاب إيسوفو رئيساً للنيجر، والمعارضة ترفض النتائج، شبكة الجزيرة الإخبارية، بتاريخ ٢٣ مارس ٢٠١٦م، عبر الرابط الآتي: <http://www.aljazeera.net/news/international/2016/3/23/>

(٥) أوغندا: موسيفيني يفوز في الانتخابات الرئاسية، وكالة أنباء أر تي التركية، ٢١ فبراير ٢٠١٦م، عبر الرابط: <https://arabic.rt.com/news/812057>

(٦) «الانتخابات الرئاسية في أوغندا تنطلق علي وقع التدمير والاحتجاجات»، جريدة الشرق الأوسط السعودية، ١٩

فرانسوا بوزيزي الذي أُطيح به عام ٢٠١٣م) على منافسه «أنيسي جورج دولوجيليه» (رئيس الوزراء السابق في الفترة ١٩٩٩م - ٢٠٠١م) إبان حكم الرئيس «أنجي فيليكس باتاسي» في جولة الإعادة، حيث حصل على ما يربو عن ٦٢٪ من الأصوات، في حين أعلن المرشّح الرئاسي الخاسر «دولوجيليه» قبوله بالنتائج، وعدم التقدّم بأية طعون^(١).

النيجر (فبراير ٢٠١٦م):

انتُخب الرئيس المنتهية ولايته «محمدو إيسوفو» (البالغ من العمر ٦٤ عاماً) لولاية ثانية، مدتها خمس سنوات، بعد فوزه في جولة الإعادة بنسبه ٩٢,٥٪ من الأصوات، في مقابل أربعة عشر مرشحاً رئاسياً^(٢)، أبرزهم المرشّح الرئاسي المعارض، والمعتقل منذ نوفمبر ٢٠١٥م على خلفية اتهامه بالتورط في قضية «اتجار بالأطفال»: «هاما أمادو» (البالغ من العمر ٦٦ عاماً) الذي حصل على ٧,٥٪ من الأصوات، حيث عُقدت جولة الإعادة في النصف الثاني من مارس ٢٠١٦م، في حين عُقدت الجولة الأولى في ٢١ فبراير ٢٠١٦م، وذلك في مناخ سادته الاتهامات بالتضييق، وعدم النزاهة، والمقاطعة^(٣)، بنسب مشاركة بلغت حوالي ٦٠٪

(١) عادل دلال: «فستان اركانج تواديرا رئيس جديد لجمهورية إفريقيا الوسطى»، منشور بتاريخ ٢٠ فبراير ٢٠١٦م، شبكة يورونيوز عربية، عبر الرابط الآتي: <http://arabic.eu-ronews.com/2016/02/20/touadera-hopes-to-heal-rifts-after-winning-car-presidential-poll/>

(٢) عبدالله ماسالكي: «النيجر تجري انتخابات الرئاسية، وإيسوفو يسعى لولاية ثانية»، وكالة أنباء رويترز، ٢١ فبراير ٢٠١٦م، عبر الرابط: <http://ara.reuters.com/article/worldNews/idARAKCN0VU08I>

(٣) ربع ناخبي النيجر محرومون من الانتخابات، وكالة أنباء سكاى نيوز عربية، ٢٣ يناير ٢٠١٦م، عبر الرابط الآتي: <http://www.skynewsarabia.com/web/article/810094/>

جزر القمر (فبراير ٢٠١٦م):

شهدت جزر القمر انعقاد أولى دورات انتخاباتها الرئاسية في ٢١ فبراير ٢٠١٦م، وهي الانتخابات التي تنافس فيها ٢٥ مرشحاً، وجرت على دورتين، ومن الجدير بالذكر أنّ مرشحي تلك الانتخابات ينحدرون من جزيرة القمر الكبرى (إحدى الجزر الثلاثة المكوّنة للدولة)، حيث ينصّ الدستور أنّ رئاسة الدولة دورية بين الجزر الثلاث، لذا فإنّه لن يصوّت في الدورة الأولى كلّ ناخبي الاتحاد، وإنما الناخبون من جزيرة القمر الكبرى فقط، والبالغ عددهم ١٥٩ ألفاً، في حين يحقّ لناخبي الجزر الثلاثة التصويت في الدورة الثانية من الانتخابات، وهي الدورة التي عُقدت في العاشر من أبريل ٢٠١٦م^(١).

وقد أسفرت تلك الانتخابات في دورتها الثانية عن فوز العقيد «عثمان غزالي»، وقد سبق أن حكم البلاد في الفترة: (١٩٩٩م إلى ٢٠٠٦م)^(٢).

بنين (مارس ٢٠١٦م):

عُقدت في ٦ مارس ٢٠١٦م الانتخابات الرئاسية في بنين؛ في أعقاب إعلان الرئيس «توماس بوني ياي» رحيله عن السلطة، بعد تولّيه فترتين رئاسيتين منذ عام ٢٠٠٦م، حيث لا يجوز له إعادة الترشّح بموجب الدستور البنيني، وإن اتجهت نيته لتعديل الدستور للترشّح لولاية ثالثة؛ لولا المعارضة القوية التي تلمسّها في هذا الشأن. وتعدّ تلك الانتخابات سادس عملية اقتراع

فبراير ٢٠١٦م، عدد رقم ١٣٥٩٧، ومتاح عبر الرابط الآتي
للجريدة:

<http://aawsat.com/home/article/572161/>

(١) «بدء الانتخابات الرئاسية في جزر القمر»، جريدة الحياة اللندنية بتاريخ ٢١ فبراير ٢٠١٦م، عبر الرابط الآتي:
<http://www.alhayat.com/Articles/14083680/>

(٢) «انتخاب عثمان غزالي رئيساً لجزر القمر»، شبكة الجزيرة الإخبارية، بتاريخ ١٦ أبريل ٢٠١٦م، عبر الرابط الآتي:
<http://www.aljazeera.net/countries/comoros>



**الديمقراطية بأبيتها الوحيدة
المتمثلة في «الانتخابات»
لا تزال عاجزة عن التغيير
الحقيقي في إفريقيا، بالرغم
من وجود حالات مقدّرة
للتغيير عبر الديمقراطية**

رئاسي في بنين منذ بدء مسارها الديمقراطيّ الراهن في عام ١٩٩١م، وقد تنافس في تلك الانتخابات ٢٣ مرشحاً، كان أبرزهم «ليونيل زينسو» رئيس الوزراء قبيل الانتخابات، وهو اقتصاديٌّ ومصرفيٌّ سابق، كما يحظى بدعم الرئيس «توماس»^(٣).

انتهت الانتخابات بفوز المرشّح الرئاسيّ ورجل الأعمال «باتريس تالون» (البالغ من العمر ٥٧ عاماً) في الدور الثاني للانتخابات، والذي عُقد في ٢٠ مارس ٢٠١٦م، وقد أقرّ المرشح الخاسر بنتائجها، حتى قبل إعلانها رسمياً، ويعدّ الرئيس «تالون» المستثمر الرئيس في بنين عبر زراعة القطن، وإدارة ميناء مدينة «كوتونو»، كما يُذكر أنه الممول الرئيس للحملات الانتخابية للرئيس المنتهية ولايته، إلا أنه أضحى أبرز منافسيه السياسيين فيما بعد^(٤).

(٣) الانتخابات الرئاسية تبدأ في بنين، شبكة الجزيرة الإخبارية، بتاريخ ٦ مارس ٢٠١٦م، عبر الرابط الآتي:
<http://www.aljazeera.net/news/international/2016/3/6/>

(٤) السيد عبد العليم: «بنين: انتخابات نزيهة وأمن واستقرار وتخلّف وفساد لا مثيل لها»، مقال منشور بجريدة الوطن العمانية، بتاريخ ٥ أبريل ٢٠١٦م، عبر الرابط الآتي:
<http://alwatan.com/details/106443>

لانتخاب نوابٍ جددٍ للجمعية الوطنية (البرلمان)، لمدة خمس سنواتٍ مقبلة، وهي الانتخابات التي تتشكّل على إثرها حكومة الأغلبية البرلمانية.

وتنافست في تلك الانتخابات ستة أحزاب، هي:

١ - الحزب الإفريقي لاستقلال الرأس الأخضر، وهو الحزب الحاكم إبان تلك الانتخابات منذ عام ٢٠٠١م، كما أنه عضو «الاشتراكية الدولية».

٢ - حزب الحركة من أجل الديمقراطية.

٣ - حزب الاتحاد المستقل والديمقراطي للرأس الأخضر.

٤ - الحزب الاشتراكي الديمقراطي.

٥ - حزب العمل والتضامن.

٦ - حزب الشعب.

وتسفر تلك الانتخابات عن انتخاب ٧٢ عضواً بالجمعية الوطنية من ١٣ دائرة انتخابية، ويتراوح عدد الأعضاء المنتخبين عن كل دائرة بين عضوين إلى ثمانية عشر عضواً، وتتمّ الانتخابات بأسلوب التمثيل النسبي عبر القائمة المغلقة^(٣).

وقد أسفرت الانتخابات عن فوز حزب «الحركة من أجل الديمقراطية» برئاسة «يوليسيس كوريا إي سيلفا»، وهو حزبٌ ذو توجه ليبرالي، ويعدّ حزب المعارضة الرئيس قبيل تلك الانتخابات، حيث فاز بما يربو عن ٥٠٪ من الأصوات؛ ليعود للسلطة مرة أخرى، حيث فاز بأول انتخاباتٍ تعددية عام ١٩٩١م، ثم انتخابات ١٩٩٥م، لينتقل لصفوف المعارضة عام ٢٠٠١م، ثم يعود مرة أخرى للأغلبية البرلمانية ومقعد

الكونغو الشعبية (برازافيل) (مارس ٢٠١٦م): بعد التصديق على دستورٍ جديدٍ للبلاد، في استفتاءٍ دُعي له في نوفمبر ٢٠١٥م، ألغي بموجبه حاجز العمر، وعدد الولايات الرئاسية للترشّح للانتخابات الرئاسية، وفي مناخٍ من التحفّظ والتضييق عبر قطع السلطات الرسمية لخطوط الهاتف والإنترنت والرسائل النصية القصيرة لدواعٍ وصفتها بـ «الأمنية»، دُعي نحو ٢ مليون ناخبٍ لاختيار رئيسٍ لدولة الكونغو برازافيل في ٢٠ مارس ٢٠١٦م، وهي الانتخابات التي فاز بها الرئيس المنتهية ولايته «دينيس ساسو نغيسو» (البالغ من العمر ٧٢ عاماً)، وأعلن خمسة مرشّحين رئاسيين من المعارضة: أنّ الانتخابات تمّت في مناخٍ يُقدّرها وصف الـ «نزيفة، وشفافة، وتتمتع بالمصداقية» - على حدّ قولهم -^(١).

وقد حكم الرئيس المنتهية ولايته (الفائز بتلك الانتخابات) البلاد لما يربو عن ٣٢ عاماً، في الفترات من (١٩٧٩م) إلى (١٩٩٢م)، ثم خسر الانتخابات في ذلك العام، ليعود عام ١٩٩٧م بعد الحرب الأهلية، ثمّ فاز في انتخاباتٍ محلّ تحفظاتٍ وجدلٍ في عام ٢٠٠٢م، وما تزال مستمرة بفوزه الأخير^(٢).

الرأس الأخضر (مارس ٢٠١٦م):

شهدت جمهورية الرأس الأخضر في العشرين من مارس ٢٠١٦م انعقاد الانتخابات التشريعية، برقابةٍ من بعثة الاتحاد الإفريقي، وقد دُعي لها ما يقرب من ٣٥٠ ألف مواطن،

(١) «نغيسو رئيساً للكونغو برازافيل لولاية جديدة»، شبكة الجزيرة الإخبارية، ٢٤ مارس ٢٠١٦م، عبر الرابط: <http://www.aljazeera.net/news/24/3/international/2016>

(٢) «فوز رئيس الكونغو ساسو نغيسو بفترة رئاسية جديدة»، جريدة الشرق الأوسط السعودية، بتاريخ ٢٤ مارس ٢٠١٦م، العدد رقم ١٣٦٢١، عبر الرابط الآتي للجريدة: <http://aawsat.com/home/article/599721>

(٣) تغطية الموقع الرسمي للاتحاد الإفريقي لانتخابات جمهورية الرأس الأخضر، عبر الرابط: <http://au.int/ar/2016-parliamentary-elections-cape-verde>

رئيس الوزراء هذا العام^(١).

تشاد (أبريل ٢٠١٦م):

جرت الانتخابات الرئاسية في تشاد في العاشر من أبريل ٢٠١٦م، في مناخ شهد اتهامات من المعارضة بانحياز لجنة الانتخابات إلى الحزب الحاكم من ناحية، ووجود رقابة بعثة من الاتحاد الإفريقي من ناحية أخرى^(٢).

فاز في تلك الانتخابات الرئيس المنتهية ولايته «إدريس ديبي» بفترة ولاية خامسة، والذي يحكم البلاد منذ ٢٦ عاماً، وذلك بعد حصوله على ٦١٪ من الأصوات، من ضمن ١٢ مرشحاً منافساً، ليفوز بها من الجولة الأولى، في حين جاء أقرب منافسيه «صالح كيزابو» في المركز الثاني، حيث حصل على ١٢٪، وقد بلغت نسبة المشاركة ما يقرب من ٧٦٪، وذلك وفقاً للإحصائيات الرسمية بالبلاد^(٣).

جيبوتي (أبريل ٢٠١٦م):

أُجريت يوم الجمعة الموافق ٨ أبريل ٢٠١٦م الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية بجيبوتي، برقابة من: الجامعة العربية، والاتحاد الإفريقي، والتعاون الإسلامي، وهي الانتخابات التي خاضها الرئيس المنتهية ولايته «إسماعيل عمر جيله» (البالغ من العمر ٦٩ عاماً)، الذي يتقلد هذا المنصب منذ ١٧ عاماً، ويعدّ ثاني رئيس

لجيبوتي منذ استقلالها عن فرنسا عام ١٩٧٧م، وذلك بعد خلافته لعمه الرئيس الأول لها «حسن جولد أبتيدون» عام ١٩٩٩م^(٤).

وقد نافسه في تلك الانتخابات: «عمر علمي خيره»، بصحبة المرشح «محمد داود شحم»، ممثلين لائتلاف المعارضة الجيبوتي، تحت اسم: «الاتحاد من أجل الإنقاذ الوطني»، والذي يتكون من سبعة أحزاب معارضة، قاطعت ثلاثة منها تلك الانتخابات، حيث أخفقت أحزاب الاتحاد في الاتفاق على تسمية مرشح واحد للانتخابات الرئاسية، أما المرشحون المستقلون بتلك الانتخابات فهُم: «حسن إدريس أحمد»، «محمد موسى علي»، «جامع عبد الرحمن جامع»، وتبلغ الكتلة الناجبة ١٨٧ ألف ناخب تقريباً؛ من إجمالي ٨٧٥ ألف مواطن بدولة جيبوتي^(٥).

وقد فاز الرئيس المنتهية ولايته «إسماعيل عمر جيله» بتلك الانتخابات؛ لتكون رابع ولاية رئاسية له، حيث حصل على نسبة أصوات تجاوزت ٨٠٪ من أصوات الناخبين^(٦).

غينيا الاستوائية (أبريل ٢٠١٦م):

شهدت جمهورية غينيا الاستوائية، في الرابع والعشرين من أبريل ٢٠١٦م، انعقاد الدور الأول للانتخابات العامة الرئاسية لانتخاب رئيس البلاد، تمّت الانتخابات بمراقبة بعثة

(٤) «بدء التصويت في الانتخابات الرئاسية بجيبوتي»، جريدة الشرق الأوسط السعودية، بتاريخ ٨ أبريل ٢٠١٦م، العدد رقم ١٣٦٦٦، عبر الرابط الآتي للجريدة: <http://aawsat.com/home/article/611461>

(٥) «إقبال ضعيف في انتخابات الرئاسة في جيبوتي»، وكالة أنباء سكاى نيوز عربية، بتاريخ ٨ أبريل ٢٠١٦م، في الرابط: <http://www.skynewsarabia.com/web/article/831139>

(٦) «إسماعيل غيلة يفوز بالانتخابات الرئاسية في جيبوتي»، جريدة الرياض السعودية، بتاريخ ٩ أبريل ٢٠١٦م، في الرابط الآتي: <http://www.alriyadh.com/1145276>

(١) «حزب المعارضة الرئيسي في الرأس الأخضر يعود إلى السلطة»، يومية إيلاف الإلكترونية، العدد ٥٤٢٠، بتاريخ ٢٤ مارس ٢٠١٦م، عبر الرابط: <http://elaph.com/Web/html.1078859/3/News/2016>

(٢) «بعثة إفريقية إلى تشاد لمراقبة الانتخابات الرئاسية»، شبكة الجزيرة الإخبارية، بتاريخ ٦ أبريل ٢٠١٦م، عبر الرابط: <http://www.aljazeera.net/news/international/2016/4/6>

(٣) «ديبي يفوز بفترة رئاسية خامسة في تشاد»، شبكة الجزيرة الإخبارية، بتاريخ ٢٢ أبريل ٢٠١٦م، عبر الرابط: <http://www.aljazeera.net/news/international/2016/4/22/>

كوستا» وُلد عام ١٩٣٧م، وهو أول رئيس لها عند الاستقلال عام ١٩٧٥م، ثم خسر الانتخابات في: (١٩٩٦م، ٢٠٠١م)، وبالإضافة لاعتبارات السن؛ فإن المسار الديمقراطي بها مرشح للتماسك^(٣).

أما البيانات الإحصائية لتلك الانتخابات؛ فكان إجمالي عدد الكتلة الناجبة في تلك الانتخابات ١٧٣, ٥١ ألف صوت، من إجمالي عدد أصوات مسجلة تبلغ ٢٢٢, ١١١ ألف صوت، والأصوات الصحيحة منها بلغت ٦٠٦, ٤٣ ألف صوت، والباطلة ٥٦٧, ٧ ألف صوت، وقد ترشح لتلك الانتخابات مرشحان اثنان، أحدهما: الرئيس المنتهية ولايته «مانويل بينتو دا كوستا»، والآخر هو: «إفاريستو اسبيريتو سانتو كارفالو»، وهو مرشح الحركة الديمقراطية المستقلة، وقد انسحب الرئيس المنتهية ولايته من الانتخابات بعد جولتها الأولى في ضوء ادعاءاته بتزويرها، مما جعل «كارفالو» المرشح الوحيد في الجولة الثانية، والتي انتهت بفوزه بها بعدد ٥٨, ٤٢ ألف صوت؛ بما نسبته ٨٢, ١٩٪، لتبدأ مرحلة جديدة من التداول السلمي للسلطة في هذه الدولة الصغيرة التي لا يتجاوز عدد سكانها ٢٠٠ ألف نسمة^(٤).

الجابون (أغسطس ٢٠١٦م):

أما الجابون؛ فقد كان يُتوقع عدم حدوث تغيير سياسي عبر هذه الانتخابات، وذلك وفقاً لآراء المراقبين قبل انطلاقها، وذلك في ضوء تولّي «علي» ابن الرئيس السابق «عمر بونغو» للسلطة خلفاً لوالده في عام ٢٠٠٩م، والذي تولّى السلطة منذ عام ١٩٦٧م، وحتى وفاته في

للاتحاد الإفريقي مكوّنة من أربعين عضواً، ويترأسها رئيس جمهورية بنين السابق «يوني يايي»^(١)، ومن المنتظر أن يفوز بها الرئيس المنتهية ولايته «تيودورو أويانج» (البالغ من العمر ٧٣ عاماً)، والمستمر في الحكم منذ ٣٦ عاماً؛ في أعقاب انقلاب عسكري عام ١٩٧٩م، ليكون أقدم من تولّى منصب «الرئيس» في القارة الإفريقية، ومستمر حتى تاريخه^(٢).

ثانياً: «الانتخابات» كوسيلة للاستدامة السياسية في الربع الثالث من عام ٢٠١٦م:

شهد ويشهد النصف الثاني من عام ٢٠١٦م انتخابات عامة رئاسية في سبع دول، مرتبة وفقاً للتواريخ التي عُقدت فيها الانتخاب، أو المزمع انعقاد الانتخابات بها - سياتي ذكرها في: ثالثاً-، وذلك كما يأتي:

ساوتومي وبرنسيب (يوليو ٢٠١٦م):

كان من المزمع أن تُعقد الانتخابات العامة بدولة «جمهورية ساوتومي وبرنسيب الديمقراطية» في يوليو من عام ٢٠١٦م، وقد عُقدت بالفعل في ١٧ يوليو، وأعلنت نتائجها الرسمية في السابع من أغسطس عام ٢٠١٦م، وقد كان التغيير عبر الانتخابات العامة الراهنة متوقعاً في «ساوتومي وبرنسيب»؛ لاعتبارات السن خاصة، حيث إن الرئيس الحالي «مانويل بينتو دا

(١) «رئيسة مفوضية الاتحاد الإفريقي توافق على نشر بعثة مراقبة قصيرة المدى إلى الانتخابات الرئاسية في جمهورية غينيا الاستوائية»، بيان صحفي منشور على إدارة الإعلام والاتصال، مفوضية الاتحاد الإفريقي، بتاريخ ١٤ أبريل ٢٠١٦م، عبر الرابط: <http://www.au.int/ar/auc-chairperson-approves-deployment-short-term-election-observation-mission-equatorial-guinea>

(٢) «ناخبو غينيا الاستوائية يتوجهون إلى صناديق الاقتراع لتعديل ولاية الرئيس، جريدة الشرق الأوسط السعودية، ٢٤ أبريل ٢٠١٦، العدد رقم ١٣٦٦٢، عبر الرابط الآتي للجريدة: <http://aawsat.com/home/article/624191>

(٣) انظر: <https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/tp.html>

(٤) Election guide: Democracy assistance & Elections News/ Sao Tome and Principe , via link: <http://www.electionguide.org/elections/id/2973>

٢٠٠٩م^(١).

وقد عُقدت الانتخابات على دورة واحدة وليست دورتين، في السبت الموافق ٢٧ أغسطس ٢٠١٦م، بين عددٍ من المرشحين، ودُعي لها حوالي ٦٢٨ ألف ناخب، تحت إشراف مراقبين من الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي.

فاز في هذه الانتخابات الرئيس المنتهية ولايته «علي عمر بونغو أوديمبا» (٥٧ عاماً) في سياقٍ غريب، حيث أعلن منافسه الرئيس المعارض «جان بينغ» (٧٣ عاماً) - وهو الرئيس السابق لمفوضية الاتحاد الإفريقي، ووزير لعدد من الحقب الوزارية في عهد بونغو الأب - فوزه هو الآخر في الانتخابات، وهو ما قاد إلى مصادمات على إثر اتهامات متبادلة بالتزوير، فقد شهدت أنحاء من البلاد، وبخاصة مدينة «بور جنتي» بجنوب غربي البلاد، وهي مدينة غنية بالبترو، احتجاجات واشتباكات بين قوات الأمن ورافضين لما وصفوه بتزويرها، وقد انتهت أحداث الشغب والمصادمات بعدما خلّفت ثلاثة قتلى؛ وفقاً للبيانات الرسمية الصادرة عن السلطات الحكومية، وذلك بعد فترةٍ وجيزةٍ من الانتخابات^(٢).

زامبيا (أغسطس ٢٠١٦م):

أما زامبيا؛ ثاني أكبر منتج للنحاس في إفريقيا، والتي تعاني من تراجع اقتصاديٍّ جراء انخفاض أسعار السلع، فقد انتُخب «إدغار لونغو»، وهو وزير الدفاع السابق، في ٢٤ يناير ٢٠١٥م، في انتخاباتٍ خاصّةٍ لاستكمال مدة حكم الرئيس «مايكل ساتا» الذي تولّى الحكم

في ٢٠١١م عبر الانتخابات، وتوفي في ٢٠١٤م، وعليه كان من المزمع أن تُعقد انتخابات عامّة رئاسية في أغسطس ٢٠١٦م لانتخاب رئيسٍ جديدٍ للبلاد، لذا فإن زامبيا كانت على موعد مع استكمال مسارها الديمقراطي^(٣).

وقد عُقدت الانتخابات في موعداها، وانتُخب فيها «إدغار لونجو» بصعوبةٍ بالغة، بهامش ضئيلٍ نسبياً (٣٥، ٥٠٪) للمرشح الفائز مقابل ٦٣، ٢٧٪ لمنافسه)، لفترةٍ رئاسيةٍ جديدةٍ بعد فوزه على منافسه الرئيسي «هاكيندي هيشيلما» مرشح حزب المعارضة الرئيسي في زامبيا «الحزب المتحد للتنمية الوطنية»، في الانتخابات التي وصفها الأخير بأنه تمّ التلاعب بنتائجها، وقد رفض حزب المرشح المعارض النتائج، وأكد أنه سيطعن عليها أمام المحكمة الدستورية؛ متهماً مسؤولي الانتخابات بتزويرها^(٤).

ثالثاً: توقعات التغيير في الربع الأخير من عام ٢٠١٦م:

أما الدول المزمع انعقاد الانتخابات بها في الربع الأخير من عام ٢٠١٦م؛ فهي:

- الصومال (أكتوبر ٢٠١٦م).
- الكونغو الديمقراطية (٧ نوفمبر ٢٠١٦م).
- جامبيا (١ ديسمبر ٢٠١٦م).
- غانا (ديسمبر ٢٠١٦م).

ويبدو أنّ الوضع في الصومال لا يزال يكتنفه الغموض بشأن عقد الانتخابات العامّة في موعداها لاختيار رئيسٍ جديدٍ للبلاد؛ في ضوء

(٣) «لونجو يفوز بفارق ضئيل على منافسه في انتخابات الرئاسة في زامبيا»، وكالة أنباء رويترز، ٢٤ يناير ٢٠١٥م، الرابط: <http://ara.reuters.com/article/world-News/idARAKBN0KX0Sj20150124>

(٤) «فوز لونجو رئيس زامبيا بفترة جديدة في انتخابات متنازع على صحتها»، وكالة أنباء رويترز بالعربية، ١٥ أغسطس ٢٠١٦م، الرابط: <http://ara.reuters.com/article/worldNews/idARAKCN10Q14L>

Gambian presidential election set for (١) December 2016, news24, via link; <http://www.news24.com/Africa/News/gambian-presidential-election-set-for-december-2016-20151208>

(٢) «محتجون على نتائج الانتخابات في الجابون يشتكون مع الشرطة»، وكالة أنباء رويترز بالعربية، ١ سبتمبر ٢٠١٦م، عبر الرابط: <http://ara.reuters.com/article/worldNews/idARAKCN11747A>

العامّة في الدول الإفريقية ونتائجها - بعاليه-، والسيناريوهات المتوقعة لتلك التي لم تُعقد بعد، يمكن الوقوف على الآتي:

- استمر الرئيس المنتهية ولايته في ستّ دول- من أصل عشر دول- في الحكم؛ عبر إعلان فوزه في الانتخابات الرئاسية التي جرت في عام ٢٠١٦م، وهي: (النيجر، تشاد، أوغندا، الكونغو الشعبية، جيبوتي، وغينيا الاستوائية)، أي ما نسبته ٦٠٪.

- تغيّر شخص «الرئيس» - رئيس الوزراء» (في حالة النظام البرلماني بالرأس الأخضر)- في أربع حالات، هي: (إفريقيا الوسطى، بنين، جزر القمر، الرأس الأخضر)؛ من أصل عشر دول؛ بنسبة ٤٠٪.

- يلاحظ أنّ كلّ الرؤساء المستمرين في الحكم عبر الانتخابات- المشار إليها بعاليه-، إنما تولّوا في أعقاب انقلاب عسكريّ، أو هم من بقايا حركات استقلالٍ وطني.

- يلاحظ أنه في الدول التي شهدت تغيير في شخصية «الرئيس» عبر «الانتخابات»، وهي الدول الأربع سالفة الذكر، فإنّ المرشّح الفائز في الانتخابات بإفريقيا الوسطى محسوب على الرئيس الذي تمّت إزاحته قبل اتساع دائرة العنف، كما أنّ المرشّح الفائز في الانتخابات- أو الحزب الفائز في حالة الرأس الأخضر- بجزر القمر والرأس الأخضر: تولّوا الحكم في فترات سابقة.

- أنّ الديمقراطية وآلياتها الانتخابية تبرز تقدماً واضحاً في: (الرأس الأخضر، وبنين، وجزر القمر)، وهي دول تحقّق مواقع جيدة مقارنةً بالدول الستّ التي لم تشهد تغييراً في رأس السلطة عبر الانتخابات، باستثناء إفريقيا الوسطى التي شغلت موقعاً متقدماً- أي أكثر سوءاً-؛ وفقاً لتقرير «الدول الفاشلة»

ما يُنسب من تصريحاتٍ لمؤسساتٍ رسميةٍ بعدم إمكانية تنظيم الانتخابات في موعدها^(١)، على الرغم من تداول بعض وسائل الإعلام نفي الرئيس الصوماليّ لذلك، وتأكيدِه انعقادها، وفي ضوء التضارب الحاصل؛ فإنه يبدو أنّ الديمقراطية لا تزال غير قريبة عن الواقع الصوماليّ الراهن. في حين يبدو أنّ «كابيلا الابن»: لديه متسعٌ من الوقت للحكم لفترةٍ جديدةٍ في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والذي يتولى السلطة منذ عام ٢٠٠١م، وذلك في مناخٍ من معارضة سياسيين وأحزابٍ لاستمراره.

أما جامبيا؛ فإنها على موعدٍ مع إعادة انتخاب الرئيس «يحيي جامع» الذي يحكم البلاد في أعقاب انقلاب يوليو ١٩٩٤م، وأعيد انتخابه ثلاث مرات، وعليه؛ فإنه مرشّح للاستمرار، خصوصاً في ضوء صغر سنّه، حيث يبلغ من العمر ٥٠ عاماً، وذلك حال استمرار ظروف حكمه.

وأخيراً: فإنّ غانا، التي توصف بأنها نموذجٌ للديمقراطية في إفريقيا، ستكون على موعدٍ مع الانتخابات العامة لاختيار رئيسٍ جديدٍ للبلاد؛ خلفاً للرئيس «جون دراماني ماهما» الذي يتولّى السلطة منذ عام ٢٠١٢م^(٢).

رابعاً: «الانتخابات» كأداة في إفريقيا لتحقيق الاستدامة السياسية للخبّة الحاكمة:

من العرض السابق لمسار الانتخابات

(١) «الصومال يعلن استحالة تنظيم انتخابات ٢٠١٦م»، شبكة الجزيرة الإخبارية، ٢٩ يوليو ٢٠١٦م. عبر الرابط: <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2015/7/29/>

(٢) «غانا: النموذج الديمقراطي في إفريقيا تودع رئيسها وتشهد نقلاً سلساً للسلطة»، جريدة الشرق الأوسط السعودية، ٢٦ يوليو ٢٠١٢م، العدد ١٢٢٩٤، عبر الرابط http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=688086&issue_no=12294#.Vx4hDPkrIdU

الصادر لعام ٢٠١٥م، كما هو موضح في الجدول الآتي^(١):

جدول:

الدول التي شهدت انتخابات عامّة في النصف الأول من عام ٢٠١٦م، وموقعها وفقاً لتقرير الدول الهشة

م	الدولة	الترتيب وفقاً للتقرير
١	الرأس الأخضر	٩٥
٢	بنين	٧٣
٣	جزر القمر	٥٩
٤	غينيا الاستوائية	٥٤
٥	جيبوتي	٤٠
٦	الكونغو الشعبية (برازافيل)	٣٣
٧	أوغندا	٢٣
٨	النيجر	١٩
٩	تشاد	٦
١٠	إفريقيا الوسطى	٣

المصدر: الجدول من تصميم الباحث؛ استناداً لتقرير الدول الهشة لعام ٢٠١٥م.

- استناداً للجدول السابق؛ يتضح أنّ الدول التي شهدت تغييراً في رأس السلطة تحرز تقدماً - باعتبارها الأبعد عن الفشل؛ وفقاً للمؤشر السالف - في كونها أكثر الدول الإفريقية تماسكاً واستقراراً ونموً، باستثناء حالة إفريقيا الوسطى، وعليه؛ فإن الديمقراطية توتي ثمارها في نطاق الدول الأطراف بالقارة، بيد أنّ قلب القارة لا يزال عصياً على التغيير الديمقراطي. - أنّ الدول التي عُقدت الانتخابات بها في

الربع الثالث من عام ٢٠١٦م؛ لم تختلف نتائجها عن التوقعات التي ذهب لها المراقبون قبيل هذه الانتخابات.

- لربما تعدّ زامبيا الحالة الوحيدة التي اختلف حولها المراقبون بشأن استمرار الرئيس المنتهية ولايته من عدمه؛ في ضوء اعتقاد تماسك المسار الديمقراطي بها.

- أنّ الدول التي من المزمع انعقاد الانتخابات بها في الربع الأخير من ٢٠١٦م؛ لن تختلف بصورة ما عن مثيلتها التي عُقدت في النصف الأول منه، حيث يمكن تقسيمها إلى فئتين:

أولهما: فئة الدول التي ستشهد انتخابات مع استمرار شخص «الرئيس»، فمن المرشح استمرار - في حال ثبات الظروف؛ خصوصاً: عدم استخدام القوة العسكرية للتغيير أو اندلاع عمليات عنف - رؤساء دول كل من: (الكونغو الديمقراطية، وجامبيا)، وذلك حال انعقاد تلك الانتخابات.

والفئة الثانية: هي فئة الدول التي ستشهد تغييراً عبر الانتخابات، وهي: غانا.

- أما فيما يخصّ الصومال؛ فيبدو أنّ سؤالها سيدور حول: ما إذا كانت ستعقد الانتخابات من عدمه؟ وليس عمّا إذا كانت الانتخابات ستنتج تغييراً.

خاتمة:

في النهاية؛ يبدو أنّ الديمقراطية بألياتها الوحيدة المتمثلة في «الانتخابات» لا تزال عاجزة عن التغيير في إفريقيا، وأنه على الرغم من وجود حالات مقدرة للتغيير عبر الديمقراطية - كالتي سبق ذكرها -؛ فإنها لا تزال تعدّ استثناءً في واقع إفريقي معقد ومضطرب ■

(١) تقرير «الدول الهشة» لعام ٢٠١٥م، متاح على الرابط الآتي <http://fsi.fundforpeace.org> للتقرير:

العلاقات اليابانية الإفريقية

د. رتيبة برد

أستاذة العلوم السياسية بجامعة تيزي وزو - الجزائر

تعمل اليابان على دعم ديناميكية تطورها المستمر، إنتاجاً وتعاملاً، وفق استراتيجية قائمة على التصنيع والتجارة، قصد التكيف مع الظروف، والتخفيف من حدة الأزمات، وقد تزايد لديها - لاحقاً - طموح قويّ للتنافس على البؤر الاستراتيجية، كمناجم الطاقة والثروة، كما هو الحال بالنسبة لاهتمامها بالقارة الإفريقية، ومنافسة القوى التقليدية الأوروبية والأمريكية فيها.



كيب تاون بجنوب إفريقيا.

بلغت قيمة المساعدات اليابانية للدول الإفريقية في خلال ١٩٧٠م: ما يعادل ٤٣, ٨ ملايين دولار، لتزداد سنة ١٩٨٠م بما قيمته ٣٥, ٢٧١ مليون دولار، كما اتجهت اليابان إلى إنشاء مشاريع في إفريقيا، إلا أن ما يمكن تسجيله هو أن الشركات اليابانية كانت حذرة في الاستثمار في الدول الإفريقية؛ فيما عدا الدول التي تتوفر على الموارد الأولية^(١).

وانطلاقاً من سنة ١٩٧٧م؛ أصبحت اليابان، بوصفها دولة رئيسة مانحة، تؤدّي دوراً مهماً في تقديم المساعدات الرسمية للدول الإفريقية؛ من خلال برنامج لمضاعفة المساعدات من أجل دعم التنمية في القارة الإفريقية^(٢)، ولقد بلغ إجمالي مساهمتها في الفترة ما بين (١٩٩٤م - ٢٠٠٠م) ما يعادل ٦٠٠ مليون دولار^(٣).

ثانياً: تطور المدركات اليابانية تجاه إفريقيا؛

انعكاساً للمستجدات والمتغيرات الدولية؛ تحوّل التنافس من شكله التقليدي الأيديولوجي إلى تنافس اقتصادي وسياسي؛ بالرغم من أن الأطراف التقليدية والجديدة المتسابقة نحو ثروات إفريقيا ما تزال قادرة على التنافس عبر المواجهات الحربية^(٤).

(١) التقرير الاستراتيجي الإفريقي، ٢٠٠١م - ٢٠٠٢م، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة، ٢٠٠٢) ص ٣٤٣.

(٢) Julien Kita, «L'Aide publique au développement Japonaise et l'Afrique: Vers un partenariat fructueux», (Centre Asiefrifri, septembre 2008), p. 16

(٣) التقرير الاستراتيجي الإفريقي، ٢٠٠١م - ٢٠٠٢م، مرجع سبق ذكره، ص ٣٤٣.

(٤) راوية توفيق: «التنافس الدولي في القارة الإفريقية»، في: magazine.com www.albyan

تكمّن أهمية دراسة العلاقات اليابانية الإفريقية في فهم الاستراتيجية اليابانية في إفريقيا، وتأكيد أن توجهاتها مغايرة للتوجه الغربي، من خلال الوقوف على مظاهر التنافس الأزلّي في إفريقيا، والفرص المتاحة لليابان فيها، والتركيز على مسار «تيكاد» المجسّد لإطار التعاون لأجل التنمية في إفريقيا.

وللبحث في ذلك كله؛ نطلق من إشكالية جوهرية، ألا وهي: ما أساس التوجهات اليابانية وطبيعتها تجاه قارة إفريقيا؟ وسيتم تناول الموضوع وفق مقاربة الاعتماد المتبادل؛ بصفته إطاراً نظرياً يفسّر العلاقات اليابانية الإفريقية لتركيزها على البعد الاقتصادي في العلاقات الدولية.

كما تتطوّل الدراسة من طرح فرض أساسي؛ مضاده: أن الاهتمام الياباني يرتبط بمنظومة الأهداف والمصالح التي تسعى اليابان لتحقيقها في إفريقيا؛ أكثر من مزاعم تحقيق التنمية في القارة الإفريقية.

أولاً: الخلفية التاريخية للعلاقات اليابانية - الإفريقية؛

تعود العلاقات اليابانية الإفريقية إلى عشرينية القرن الماضي، في حدود ١٩٢٨م، ففي هذا العام بدأت العلاقات الدبلوماسية بين اليابان ومصر، لكن علاقاتها بالقارة الإفريقية عموماً لم تفعّل إلا في حدود نهاية السبعينيات، إذ كانت مقتصرة على إقامة علاقات دبلوماسية مع الدول الإفريقية المستقلة حديثاً؛ مع بداية المدّ التحرري في أواخر الخمسينيات.

وتعدّ بداية سنوات السبعينيات منعرجاً أكثر حيوية، حيث قامت فيها اليابان بدعم وجودها الدبلوماسي والقنصلي في عدة دول إفريقية، إلى أن توجّست بافتتاح أول قنصليّة لها عام ١٩٨١م في أبعد نقطة من القارة، وهي مدينة

السياسية»^(٢)، ومن ثمّ شهدت بداية التسعينيات انخفاضاً ملاحظاً في حجم المساعدات الغربية الموجهة للقارة الإفريقية.

- مسألة «التدخل»: استغلت اليابان- كذلك- الحساسيات الإفريقية/الغربية المتعلقة بمسألة «التدخل»، التي جعلت إفريقيا تفتح أبوابها وتقدم تسهيلاتاً للاستثمارات الآسيوية أكثر فأكثر، لأنّ الشريك الآسيوي يميّزه تبني الإدراك الاقتصادي لمصلحة الطرفين في علاقات التعاون؛ بعكس الإدراك السياسي الغربي الذي يعتمد أسلوب «التدخل» في شؤون الدول الإفريقية حتى السيادة منها، الأمر الذي يُشعر هذه الأخيرة أنها أمام حالة استعمارٍ جديد؛ في ظلّ النظام العالمي الجديد.

الكثير من المحللين يذهب إلى القول بأنّ الدول الإفريقية عليها أن تعتمد على نفسها في إنجاح نماذج التحول الديمقراطي؛ لأنّ المعونات الغربية- في كلّ الأحوال- لا تكفي إلا عُشر احتياجاتها، وما هي إلا حُجّة للتحكم في مصير القارة ومستقبلها.

- تراجع المساعدات الدولية المقدّمة للقارة الإفريقية: بعد انتهاء الحرب الباردة؛ توجهت الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية إلى دعم البناء الاقتصادي لدول أوروبا الشرقية، ممّا أدى إلى تراجع المساعدات لإفريقيا.

بالإضافة إلى تفاقم أزمة اللاجئين والمشردين؛ نتيجة تزايد الصراعات الإثنية والعرقية داخل القارة الإفريقية.

وفي ظلّ هذه الظروف تمحورت الاستراتيجية اليابانية في إفريقيا حول ما يأتي:

ولقد أثّرت المتغيرات الدولية، المتمثلة أساساً في نهاية الصراع الأيديولوجي، والتوجّه الدوليّ إلى المنافسة الاقتصادية مع بداية سنوات التسعينيات، في توجهات اليابان، حيث أخذت زمام المبادرة السياسية والاقتصادية تجاه إفريقيا، التي كانت منذ فترةٍ ضمن مناطق هامشية بالنسبة لاهتمامات السياسة الخارجية اليابانية.

وتوفّرت جملة من الظروف لصالح التغلغل الآسيوي، وبخاصة اليابان، في إفريقيا، من أهمها:

- مسألة «المشروطة»^(١): التي فرضتها دول الغرب المانحة (الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية) على المساعدات والمعونة المقدمة للدول الإفريقية، إضافة إلى تراجع هذه المساعدات، وبرغم اتجاه عددٍ من الدول الإفريقية إلى إرساء إصلاحاتٍ في الاتجاه الديمقراطي؛ فإنها لم تحصل على القدر الكافي من المساعدات الموعودة.

وفي الجيل الثاني للمشروطة بالفترة نفسها؛ تحوّل التهديد بإيقاف المعونات، أو إيقافها فعلاً، إلى وسيلة لفرض نوع من العزلة والحصار على النظم التي لا تتبع النهج الديمقراطي (الغربي)، وهو ما أصبح يُعرف باسم: «المشروطة»

(١) الجيل الأول للمشروطة ركز في آليات الإصلاح الاقتصادي؛ مدفوعاً بما عانته دول العالم الثالث من أزمات اقتصادية في ذلك الوقت، وكان مضمون هذا الجيل الأول من المشروطة هو: تبني برامج التكيف الهيكلي؛ كشرط لتلقي المساعدات من المؤسسات المالية الدولية، ولأنّ تلك البرامج عكست اتجاهها لفرض الليبرالية الاقتصادية على دول العالم الثالث؛ فإنها لم تخل من بُعدٍ سياسي؛ لأنها هدفت إلى فرض النمط الغربيّ للتنمية على تلك الدول النامية، وعلى رأسها الدول الإفريقية؛ بوصفها أكثر الدول النامية اعتماداً على المساعدات الخارجية.

(٢) Olav stokke, «Aid and political conditonality: core issues and state of art», in: Olav stokke,(ed.), Aid and political conditonality, (London : frank cass, 1995), p. 12



**تعدّ اليابان الدولة الأولى
المانحة للمساعدات في
القارة الإفريقية منذ بداية
التسعينيات، وبرغم ذلك
تُعدّ المصلحة الاقتصادية
هي المحدد الأساسي
للاستراتيجية اليابانية**

تغلغلها، وبسّط نفوذها، بحجّة تحقيق الأمن العالمي، ومعالجة الأخطار التي تعانيها إفريقيا، وعدم السماح لها بالامتداد خارج حدودها.

**ثالثاً: التعاون لأجل التنمية
الإفريقية (تيكاد TICAD)^(٥)؛**

تطوّرت سياسة اليابان تماشياً مع أوضاع ما بعد الحرب الباردة، وانحصر دورها في البداية على تقديم المساعدات، إلا أنها مع أواخر الثمانينيات أعلنت سياسةً جديدة، تقوم على محاور ثلاثة: (المساعدات، والتبادل الثقافي، وحفظ السلام).

مؤتمر طوكيو الدولي الأول لتنمية إفريقيا - ١٩٩٣م:

عملت اليابان في بداية تسعينيات القرن الماضي على دعم التنمية في القارة الإفريقية، وإثارة انتباه المجتمع الدولي نحو إفريقيا

(٥) تتضمن عملية «تيكاد» خمسة أصحاب مصلحة رئيسيين، ويُدعون بالمنظمين المشاركين، وهم: حكومة اليابان، مفوضية الاتحاد الإفريقي، مكتب المستشار الخاص لشؤون إفريقيا التابع للأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، البنك الدولي.

- معالجة ضعف الأداء الاقتصادي للشريك الإفريقي: تركز الاستراتيجية اليابانية في إفريقيا عموماً على معالجة ضعف الأداء الاقتصادي للشريك الإفريقي، ومساعدته على تحقيق التنمية؛ فمؤشرات التنمية تشير إلى عجز التنمية في هذه الدول، على سبيل المثال في ٢٠٠٦م كانت النيجر أقلّ الدول نمواً من حيث الدخل الفردي بأقلّ من دولار واحد في اليوم؛ بمعدل ١٢٦ دولار في السنة^(١)، و ٨٠٪ من سكان تشاد يعيشون تحت مستوى دولار واحد في اليوم، وفي مالي ٦٠٪، وفي موريتانيا ٣٢٪^(٢). يُضاف إلى ذلك ارتفاع نسبة الفقر، فهي في تشاد أكثر من ٨٠٪، والنيجر ٦٣٪، ومالي ٦٤٪، وفي السودان وموريتانيا ٤٠٪.

- العمل على إيجاد حلول لأزمات القارة: تحاول اليابان العمل مع شركائها الأفارقة على إيجاد حلول لأزمات المجاعة الناتجة عن التصحّر والجفاف، وكذلك معالجة ضعف النمو الاقتصادي عن طريق: الدعم، والمساعدات، ومشاريع الاستثمار^(٣).

- تبني مفهوم «الأمن الإنساني»: تعدّ اليابان سبّاقة لتبني مفهوم «الأمن الإنساني» أساساً لسياساتها الداخلية أو الخارجية، ما يعني اعتماد مفهوم التحرّر من الخوف والحاجة^(٤)، ويسمح مفهوم «الأمن الإنساني» لها بتسهيل

(١) بحسب إحصائيات الأمم المتحدة: فإن النيجر تعدّ ثاني أفقر دولة في العالم.

(٢) أمحمد برفوق: «المعضلات الأمنية في الساحل الإفريقي وتدابيرها على الأمن الوطني الجزائري»، مجلة الجيش (الجزائر: العدد ٥٣٤، جانفي ٢٠٠٨م)، ص ٥١.

(٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية - ٢٠٠٧م/٢٠٠٨م، ص ٢٨٧.

(٤) خديجة عرفة محمد: «مفهوم الأمن الإنساني والاستخدامات المتناقضة للمفاهيم»، في: <http://www.arabrenewal.org/16/01/08>.

في إفريقيا، والتزمت اليابان- بوصفها قوة اقتصادية- بالمساهمة في تحقيق التنمية في القارة الإفريقية بكل أبعادها، وتطوير المستوى المعيشي لشعوبها، ومن ذلك إعلان اليابان في ٢٠٠٢م إلغاء ديونها المستحقة للدول الإفريقية الفقيرة^(٤).

مؤتمر طوكيو الدولي الثالث لتنمية إفريقيا - ٢٠٠٣م:

خلال الانعقاد الثالث للمؤتمر الدولي للتنمية في إفريقيا في ٢٠٠٣م؛ أعلنت اليابان عن توجهاتها الجديدة لمساعدة الدول الإفريقية من أجل تحقيق التنمية، وذلك بترسيخ الأمن والسلام، وهذه التوجهات الجديدة تُرجمت فعلياً بإعلان الوزير الأول الياباني بتخصيص مليار دولار لإعانة الدول الإفريقية خلال ٥ سنوات، وذلك في قطاعات: الماء، والصحة، والتربية^(٥).

مؤتمر طوكيو الدولي الرابع لتنمية إفريقيا - ٢٠٠٨م:

دخلت العلاقات اليابانية الإفريقية مرحلة جديدة بانعقاد الدورة الرابعة لتيكاد في ٢٠٠٨م، حيث تم الإعلان فيها عن مجموعة إجراءات كفيلة بتقوية الروابط بين الطرفين، أهمها زيادة المساعدات اليابانية الممنوحة للدول الإفريقية، كما تم وضع ٤ مليارات دولار على شكل قروض من أجل تطوير البنيات التحتية.

قدّمت خطة عمل يوكوهاما- بوضوح-

بعد تهميشها لفترة، ومن ذلك دعوتها لعقد «مؤتمر طوكيو الدولي الأول لتنمية إفريقيا» (تيكاد (TICAD)^(١)) عام ١٩٩٣م^(٢)؛ ليُجسّد بداية مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات اليابانية الإفريقية، وقد شارك فيه ٤٨ دولة إفريقية، و ١٢ دولة مانحة، و ٨ منظمات دولية، تبنّى المؤتمر «إعلان طوكيو للتنمية في إفريقيا»، وهو بمثابة إطار عام للتنمية؛ أكد أهمية دعم إفريقيا لذاتها من ناحية، والحاجة إلى دعمها من ناحية أخرى.

مؤتمر طوكيو الدولي الثاني لتنمية إفريقيا - ١٩٩٨م:

عُقد «مؤتمر طوكيو الثاني للتنمية في إفريقيا» في أكتوبر ١٩٩٨م، بمشاركة ٨٠ دولة، و ٤٠ مؤسسة دولية، وبعض المنظمات غير الحكومية، تبنّى المؤتمر «خطة عمل طوكيو للتنمية الإفريقية في القرن الحادي والعشرين»، بوصفها إطاراً استراتيجياً، يهدف إلى تحقيق هدفين أساسيين: حفظ معدلات الفقر، وإدماج إفريقيا في الاقتصاد العالمي. كما تشير الخطة إلى ضرورة الاعتناء بمجالات التنمية الاجتماعية المرتبطة بالتعليم، والصحة، ومكافحة الأمراض، وكذا التنمية الاقتصادية^(٣). مع بداية الألفية الثالثة؛ عرفت المؤسسات الدولية ديناميكية جديدة لصالح دعم التنمية

(١) هذا المؤتمر عرف النور بعد نهاية الحرب الباردة إثر انهيار المعسكر الشيوعي، وبدأ اجتماعاته في طوكيو عام ١٩٩٣م، بحيث يتعقد دورياً كل خمس سنوات في العاصمة اليابانية؛ على أساس أنّ اليابان هي أحد المشرفين الأساسيين عليه.

(٢) شاركت اليابان في استضافة مؤتمرات تيكاد في الأعوام: (١٩٩٢ - تيكاد ١)، (١٩٩٨ - تيكاد ٢)، (٢٠٠٣ - تيكاد ٣)، (٢٠٠٨ - تيكاد ٤)، (٢٠١٣ - تيكاد ٥)، (تيكاد ٦) في نيروبي، كينيا، خلال الفترة من ٢٧-٢٨ أغسطس ٢٠١٦م.

(٣) التقرير الاستراتيجي الإفريقي، ٢٠٠١م - ٢٠٠٢م، مرجع سبق ذكره، ص ٣٤٤.

(٤) Kita, Julien Kita, «L'Aide publique au développement Japonaise et l'Afrique: Vers un partenariat fructueux», Centre Asiefr (septembre 2008), p. 19

(٥) «Japan's Action to Promote Investment to Africa: Highlights of the Tokyo International Conference on Investment to Africa», Ministry of Foreign Affairs (Japan) (26 February 2003), <http://www.mofa.go.jp/region/Africa/conf0302/pamph1et.pdf>



الشريك الآسيوي يميّزه تبني الإدراك الاقتصادي لمصلحة الطرفين في علاقات التعاون؛ بعكس الإدراك السياسي الغربي الذي يعتمد أسلوب «التدخل» في شؤون الدول الإفريقية

الاستثمارات اليابانية حتى ٢٠٠١م ما قيمته ٥ مليارات دولار، غير أنّ هذه الاستثمارات تراجعت سنة ٢٠٠٢م، بما قيمته ١,٢٢ مليار دولار^(٣).

ومن أهم القطاعات التي تستثمر فيها الشركات اليابانية:

أ - قطاع النقل: كالطرق والجسور والنقل البحري، وقد وصل عدد المشاريع التي استثمرت فيها اليابان في هذا القطاع إلى حوالي ٧٤٥ مشروعاً (١٩٥١م - ٢٠٠١م)، مما جعله يشكّل ثلث الاستثمارات اليابانية.

ب - قطاع المناجم: أنجزت اليابان ١٣٥ مشروعاً في هذا القطاع.

ج - قطاع الخدمات الاجتماعية: ويقع في المرتبة الثالثة بعدد ١١٩ مشروعاً.

ومن أهم الدول التي تقيم معها اليابان علاقات تجارية: زيمبابوي، وكينيا، وغانا، وزامبيا، وتصدّر هذه الدول المواد الخام الأولية، مثل: القطن والمعادن والأخشاب، وتستورد

أعمالاً يجب اتخاذها خلال فترة خمس سنوات: وهي: تعزيز النمو الاقتصادي، وتحقيق الأهداف التنموية الألفية، وتوطيد السلام والحكم الرشيد، وحلّ قضايا التغيّر المناخي والقضايا البيئية، وتوسيع قاعدة المشاركة من أجل القارة الإفريقية.

مؤتمر طوكيو الدولي الخامس للتنمية إفريقيا - ٢٠٠٨م:

ارتبط «مؤتمر طوكيو الدولي الخامس للتنمية الإفريقية»^(١) بتحقيق محاور ثلاثة رئيسية: أولاً: تأكيد اليابان، بوصفها عضواً مسؤولاً في المجتمع الدولي، أنها تعمل على حلّ مشكلات إفريقيا؛ لكسب ثقة المجتمع الدولي. ثانياً: أهمية أن تقوّي اليابان علاقتها الاقتصادية بإفريقيا؛ بوصفها سوقاً واعدة، مع معدلات نمو مرتفعة، كما تحتوي على موارد طبيعية بوفرة، وتشهد تعداداً سكانيّاً متزايداً. ثالثاً: التعاون مع الدول الإفريقية أساسيّ لحلّ قضايا عالمية أخرى؛ من بينها: إعادة هيكلة مجلس الأمن الدولي، والتغيّر المناخي^(٢).

يتضح مما سبق: أنّ اليابان تركّز في علاقتها بالدول الإفريقية على الجانب الاقتصادي، وتستخدم في ذلك عدة أدوات؛ أهمها:

- المساعدات الرسمية: بلغت قيمتها في ٢٠٠١م ما قيمته ٨٥٤٧ مليون ين.

- الاستثمارات المباشرة: بلغ إجمالي

(١) للمرة الأولى في مؤتمر طوكيو الدولي الخامس للتنمية الإفريقية: تقف مفوضية الاتحاد الإفريقي بوصفها هيئة تنفيذية للاتحاد الإفريقي، جنباً إلى جنب مع الحكومة اليابانية والأمم المتحدة وبرنامج التنمية في الأمم المتحدة والبنك الدولي.

(٢) إندوميتسوغي: "استكشاف السياسة اليابانية تجاه إفريقيا من خلال مؤتمر طوكيو الدولي الخامس للتنمية الإفريقية"، في: <http://www.nippon.com/ar/currents/> /d00083

(٣) Anne Androuais, «Japon et Afrique: La Genèse des relations économiques», Afrique Contemporaine, (No. 212, hiver 2004), p. 121

من اليابان: الآلات والمعدات الصناعية؛ كالسيارات^(١).

رابعاً: مسارات التنافسية اليابانية في إفريقيا:

أضحت القارة الإفريقية بيئة ذات جاذبية للاستثمار الأجنبي، مما يفسر الموجة الجديدة من التدافع على مواردها الطبيعية؛ ففي هذا المجال تُظهر بيانات الاستثمار العالمي ازدياد حدة التنافس العالمي بين الشركات العالمية (الأوروبية، الأمريكية، الصينية، اليابانية...) لاقتسام الحكمة الإفريقية.

وقد توصلت هيئة التجارة الخارجية اليابانية، من خلال عملية مسح أجرتها على الأسواق الإفريقية، إلى توفر دافعية كبيرة لدى الشركات اليابانية العاملة في إفريقيا لتوسيع الأعمال، استهدف المسح ٢٤ دولة، من بينها: جنوب إفريقيا ومصر والمغرب وكينيا ونيجيريا وكوت ديفوار، وامتدت فترة المسح من ٢٨ سبتمبر إلى ١٠ نوفمبر ٢٠١٥م.

شاركت في المسح ٢٢٨ شركة، بنسبة ٦٤,٤٪ من إجمالي ٣٥٤ شركة، تتوقع نسبة ٥٥,٦٪ من هذه الأخيرة توسيع الأعمال خلال عام أو اثنين، وتتوقع نسبة ٥٢,٣٪ من الشركات تحقيق فائض، وتوقّعت نسبة ٤١٪ حدوث تحسّن في الأداء خلال ٢٠١٦م.^(٢)

وفيما يتعلق ببيئة الاستثمار؛ فقد رأت نسبة ٦٦,٥٪ من المشاركين أنّ بيئات الاستثمار المحلية، من خلال حجم الأسواق وإمكانياتها، تدرج ضمن المزايا، خصوصاً في تنزانيا التي

(١) Ibid. p. 119.

(٢) أيمن عزام وهاجر عمران: «انعقاد مؤتمر تيكاد السادس»، جريدة المال، في: <http://www.almalnews.com/Pages/StoryDetails.aspx?ID=277685>

حصلت على نسبة تأييد بلغت ٩٠٪، ونيجيريا بنسبة ٨٦,٧٪، كما تصدّرت إمكانيات السوق قائمة أقوى عوامل بدء العمليات في إفريقيا لدى الشركات اليابانية بنسبة ٩٠,٥٪، والحجم بنسبة ٧٣,٨٪، وأشارت نسبة ٦١,٥٪ من الشركات إلى أنّ أعمالها مربحة بعد الدخول في السوق الإفريقية، وطلبت ٤٦,٤٪ من الشركات توفير دعم ماليّ، يشمل تمويل الاستثمارات والتأمين التجاري وتوفير الائتمان، وطلبت ٤٢,٩٪ منها إنشاء اتفاقيات ثنائية، ومعاهدات ضريبية، واتفاقيات لحماية الاستثمارات^(٣).

بعض نماذج التعاون الناجحة بين الطرفين الياباني والدول الإفريقية:

أ - التعاون الياباني الجزائري:

العلاقات الثنائية بين الجزائر واليابان جيدة وممتازة، تعود إلى ما قبل استقلال الجزائر^(٤)، وتمتدت أكثر خلال سبعينيات القرن الماضي، إذ ساهم اليابانيون في إنشاء اقتصاد الجزائر وتطويره، على غرار إنشاء مركب تكرير البترول، بمدينة أرزيو، أحد دعائم الاقتصاد الجزائري. وبالنسبة لأهمّ فرص التعاون بين البلدين؛ نذكر منها: التعاون في مجال الطاقات المتجددة، على غرار برنامج «اس اس بي»، وهو مشروعٌ مستقبليّ يتعلق بإنتاج الطاقة الكهربائية من الطاقة الشمسية التي تزخر بها الجزائر^(٥)، وشراكة مجمع سوناتراك النفطي مع «جي جي سي» اليابانية بقيمة ٢٦٠ مليون دولار، لرفع

(٢) المرجع السابق نفسه.

(٤) تمّ افتتاح مكتب لتمثيل جبهة التحرير الوطني في طوكيو سنة ١٩٥٨م، وهذا يدلّ على متانة العلاقات.

(٥) يمتدّ المشروع على مدار ٥ سنوات، وتساهم فيه جامعة وهران، وقد تمّ تكوين الطاقم المسير للمشروع، وكلّ الأمور تسير على أحسن ما يرام، لأن تطوير الطاقات المتجددة مسألة حيوية للبلاد.

طاقة الإنتاج (روفامينغ).

توليد الكهرباء برادس؛ بمبلغ يناهز ٥٦٠ مليون دينار، ومشروع «حماية حوض وادي مجردة من الفيضانات» بمبلغ ١٦٠ مليون دينار، بالإضافة إلى مشاريع أخرى بصدد الإعداد.^(٤)

ج - التعاون الياباني المغربي:

تتميز إجراءات التعاون الاقتصادي بين المغرب واليابان بالمساهمة في تمويل العمليات الاستراتيجية من أجل النمو الاجتماعي والاقتصادي للمملكة، هكذا رافق اليابان المغرب في إنجاز العديد من المشاريع ذات الصبغة الفلاحية، منها: مشروع «ري دائرة عبدة دكالة - الشطر الثاني» (يتعلق الأمر بتهيئة ١٩,٠٠٠ هكتار؛ بقيمة إجمالية تقارب ملياري درهم). وتمويل المشاريع الصغيرة المحلية، في إطار برنامج المساعدة المقدمة لفائدة المشاريع المحلية الصغيرة (هبات يابانية بقيمة ١٠ ملايين درهم، تم منحها لمنظمات غير حكومية: إعادة تأهيل الخطارات بإقليم تافيلالت، الماء الصالح للشرب، تهيئة الساقيات لاستعمالها في الري التقليدي، الطرق القروية، تحسين شروط عيش النساء...)^(٥).

كما تهتم اليابان بفتح شركة «فوروكوا إليكتروك»، المتخصصة في صنع الكابلات والألياف البصرية، مصنعا لها بمدينة طنجة، باستثمار مالي قدره ٨ ملايين دولار^(٦)، كما

كما تساهم اليابان في تمكين الجزائر في تنويع اقتصادها، وإنهاء التبعية للنفط، كما أنّ مصنعي السيارات اليابانيين مهتمون جداً بالسوق الجزائرية، لأنها أحد أهم الأسواق الإفريقية، وكذلك الأمر بالنسبة لميدان التجهيزات الكهرومنزلية^(١)، كما نسجل مشاركة اليابان في إنجاز مشروع «الطريق السيار شرق-غرب» باعتباره مشروع القرن^(٢)، كما أنّ هذا المشروع يُعدّ رمزاً للتعاون الجزائري الياباني^(٣).

ب - التعاون الياباني التونسي:

أعربت اليابان عن اهتمامها بتطور الأوضاع السياسية والاقتصادية في تونس، وبخاصة نجاح المسار الديمقراطي، لما لتونس من الإمكانيات والظروف الملائمة لتكون نموذجاً ناجحاً في المنطقة العربية والإفريقية، وخلال زيارة رئيس الوكالة اليابانية للتعاون الدولي Akihiko TANAKA في ٢٠١٤م؛ أعلن عن استعداد اليابان لدعم عدد من المشاريع التنموية في تونس، ويذكر أنه تم توقيع اتفاقيتي تمويل بين تونس واليابان لإنجاز مشروع محطة

(١) من الإيجابيات أنّ اليابان تضمن أنّ المنتجات اليابانية المُسوقة في الدول الشريكة هي نفسها المسوقة في البلدان الأخرى، مثلها مثل أوروبا والقارة الأمريكية؛ إذ إنّ المؤسسات اليابانية تعمل وفق قاعدة ثابتة، هي الحفاظ على سمعة المنتج الياباني، كما أنّ استقرار المؤسسة اليابانية في بلد ما يساعد في نقل التكنولوجيا اليابانية إلى هذا البلد، كما تساهم المؤسسات اليابانية على تكوين الإطار المحلي التي تعمل ضمن هذه المشاريع.

(٢) بالرغم من الخلافات التي حصلت بين شركة «كوجال»، التي أوكل لها إنجاز الشطر الشرقي لمشروع الطريق السيار، وبين الحكومة، فإنّ الخلاف لا يمكنه أن يؤثر في حضور الشركات اليابانية في الجزائر.

(٣) الشروق، «حوار مع ماسايا فوجيوارا، سفير اليابان في الجزائر، الشروق، في: <http://www.elkhadra.com/fr>

(٤) Ministère de l'Investissement et de la Coopération Internationale Tunisie <https://www.facebook.com/MinistryOfInvestmentAndInternationalCooperation/posts/904247272923036>

(٥) وزارة الفلاحة والصيد البحري، «المغرب»، في: <http://www.agriculture.gov.ma/ar/partenairesaude-#veloppement>

(٦) محسن الهاشمي: ثالث أكبر شركة «كابلات» في العالم تستعد للاستثمار بطنجة، طنجة ٢٤، في: <http://www.tanja24.com/news13908.html>

قبل «الجايكا»، فضلاً عن اهتمامها بمشروع لطاقة الرياح في خليج السويس، ومشروع للتقريب عن الغاز في المياه العميقة، ومحطة كهرباء بنظام الدورة المركبة في الصعيد^(٤)، ومشاريع أخرى، ومنها منح طارئة لمواجهة الكوارث الطبيعية، بلغت حوالي ٥٧٠ مليون دولار، استغلتها مصر لمواجهة آثار زلزال أكتوبر ١٩٩٢م.

هـ - العلاقات اليابانية ودول جنوب الصحراء الكبرى:

تحرص اليابان على تخصيص المساعدة للمنطقة الشاسعة الواقعة بين إفريقيا الشمالية وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى^(٥)، وتضم العديد من الدول، بينها: مالي، وموريتانيا^(٦)، والنيجر، وتشاد، والسودان، وليبيا.

وأعلنت اليابان تقديم ٧٥٠ مليون يورو، على مدى خمس سنوات، للمساعدة على استقرار الوضع في منطقة الساحل الإفريقية؛ على أمل طمأننة الشركات اليابانية التي تغريها الأسواق الإفريقية؛ لكنها تشعر بالقلق تجاه ظاهرة اللأمن واللااستقرار. ستسمح المساعدات بتعزيز الحماية الاجتماعية، مع التركيز في التغذية والتعليم والصحة، وأيضاً دعم النساء والشباب، ما من شأنه استرجاع الأمل بتنمية اقتصادية في المنطقة، وسيسهم كذلك في استقرارها.

تسجل العلاقات بين الطرفين العديد من المبادرات، وتبادل الزيارات، في إطار التعاون التقني.

د - التعاون الياباني المصري:

تعرف الاستثمارات اليابانية في مصر ارتفاعاً، خصوصاً منذ الفترة ٢٠٠٨م إلى ٢٠١٤م، حتى وصل عدد الشركات اليابانية القائمة في مصر إلى ٦١ شركة، بإجمالي مساهمات في رأس المال المصدر ٢٠٢ ملايين دولار، إذ طرأ تحسن على المؤشرات العامة للاقتصاد المصري عقب تبني الحكومة خطة إصلاحات موسعة لتحسين بيئة الأعمال، وكذا طرح العديد من المشروعات الكبرى للاستثمار المحلي والدولي، في مقدمتها: مشروع تنمية محور قناة السويس^(٧)، ومشروع المثلث الذهبي^(٨).

كما أن اليابان تعمل في توفير وزيادة إنتاج الطاقة الكهربائية بمصر، واستخراج الغاز الطبيعي قبالة السواحل المصرية، وفي مجالات تنقية المياه والصرف الصحي، وهناك شركات مثل ميتسوبيشي هيتاشي تولى اهتماماً كبيراً للعمل في توصيل المياه^(٩)، كما تهتم شركة ميتسوبيشي بمشروع إنشاء محطة لتوليد الطاقة من الفحم، تقدر تكلفته الاستثمارية بنحو ٢,٥ مليار دولار، بالإضافة لمشروع الخط الرابع لمترو الأنفاق الممول من

(٤) أحمد لطفي: «العلاقات المصرية اليابانية»، مصراوي، في: http://www.masrawy.com/News/News_Egypt/details/2016/3/1/7

(٥) ما أكده رئيس الوزراء الياباني أثناء عقد مؤتمر طوكيو الدولي الخامس من أجل تنمية إفريقيا (تيكاد).

(٦) تهتم اليابان فيها بالاستخراج المنجمي في مرتفع كدية الجبل، ووسائل التفريغ والشحن التي تستخدم تمهيداً لنقل الحديد الخام إلى الميناء المعدني بمدينة نواذيبو، في طريقه نحو التصدير إلى الخارج.

(٧) أكد كين موكاى نائب رئيس البعثة الدبلوماسية اليابانية بالقاهرة، يوم الاثنين ٠٩ مايو ٢٠١٦م، أن اليابان سوف تستثمر في محور تنمية قناة السويس.

(٨) حسن فهمي: «مصر تستعرض فرص الاستثمار في منتدى إفريقي تستضيفه اليابان»، الميدان، في: <http://www.almydan.com/ar/content/19864%D9%85%D8%B5%D8%B1>

(٩) اليوم السابع، في: <http://www.youm7.com/story/2016>



المصلحة الاقتصادية هي المحدد الأساسي للاستراتيجية اليابانية في إفريقيا، فإفريقيا بمثابة خزان للطاقة والموارد الطبيعية، واليابان من أكبر الدول الصناعية في العالم، انطلاقاً من تحليل لائحة الواردات اليابانية المتمثلة في الموارد الطاقوية، ولهذا تحتاج إلى قدر كبير من الموارد الطبيعية لا تتوفر في أراضيها، مثل: البترول، الغاز الطبيعي، والمواد المعدنية؛ كالحديد والفوسفات... إلخ.

لذلك نسجل: أن تزايد الاهتمام والتنافس الدولي على القارة الإفريقية مرده إلى كون القارة منبعاً ومصدراً رئيساً - بالإضافة للطاقة - لكل الثروات، حيث تنتج ٨٠٪ من

وفضلاً عن هذا الشق من المساعدة المخصصة للتنمية؛ ستقدم اليابان دعماً لبلدان المنطقة مخصصاً لمساعدتها على مكافحة الإرهاب وحفظ الأمن؛ من خلال تدريب ٢٠٠٠ شخص على عمليات مكافحة الإرهاب وحفظ الأمن^(١).

خامساً: تطوّر الأهداف والمصالح اليابانية في إفريقيا؛

تعدّ اليابان الدولة الأولى المانحة للمساعدات في القارة الإفريقية منذ بداية التسعينيات، وبالرغم من ذلك تُعدّ

(١) اليابان ترغب في تعزيز استثماراتها في إفريقيا، القدس العربي، في:

<http://www.alquds.co.uk/?p=50512>

د - إضعاف طموح المنافس الصيني إقليمياً ودولياً؛ بالرغم من أنّ المدخل الاقتصادي قد يخفف من حدة المنافسة والمزاحمة الدبلوماسية والسياسية بين البلدين، والتي قد تتغلب على الأحقاد التاريخية، فلا يجب أن نغفل كون الطرفين يتسابقان كذلك على مستوى عالميٍّ لأجل الظفر بمقعدٍ دائمٍ في مجلس الأمن.

سادساً: آليات تفعيل الدور الياباني في إفريقيا؛

في ظلّ التسابق والتجاذب الدوليّ على القارة الإفريقية؛ يرى المفكر الإفريقيّ علي مزروعى أنّ العولمة مرتبطة بتزايد حدة نهب الثروات الإفريقية واستغلالها، لذلك يتوجب على دول القارة اتخاذ مجموعة من الإجراءات لمواجهة المدّ الاستغلالي، ومقاومة تهميش القارة الإفريقية، ولخروج إفريقيا من التبعية للأطراف الخارجية، ومساعدتها وتأثيراتها، من أهمّ هذه الإجراءات ما يأتي:

١ - الاستفادة مما تقدمه هذه الدول من برامج إنمائية، وعدم تضييع الفرص.

٢ - تفعيل دور الشعوب، وإشراكها في عملية صنع القرار، وعدم اقتصار السياسات على النخب الحاكمة، التي تعمل غالباً على تحقيق أهدافها، وتدين بولائها لأطرافٍ خارجية.

٣ - تفعيل النشاط الإقليميّ داخل القارة، من خلال تشجيع العلاقات البينية بين مختلف التكتلات الإقليمية.

٤ - تنوع شبكة العلاقات الخارجية، ما يجعل باب الخيارات مفتوحاً، ويكون لإفريقيا اختيار البديل الأفضل.

٥ - الاعتماد على عقد مؤتمرات وقمم بين الأطراف المتنازعة على القارة، ودفعها

بلايتين العالم، وأكثر من ٤٠٪ من ألماس العالم، و ٢٠٪ من الذهب والكوبالت^(١)، كما تزرخ بكميات معتبرة من الموارد الطبيعية. وعموماً؛ يرجع الاهتمام الياباني المتزايد بإفريقيا، والتنافس الحادّ بين القوى الدولية عليها، لاعتبارات عدّة، من أبرزها:

أ - الموقع الجيوبوليتكي: إفريقيا تمتلك معابر تجارية وموانئ بحرية مهمّة على المحيطين الهندي والأطلسي؛ بما يجعلها منطقة جدّ مهمّة بكلّ الأبعاد.

ب - منابع الطاقة: زادت في الآونة الأخيرة الاكتشافات النفطية في القارة، وهو أمرٌ يمثّل فرصة كبيرة لليابان في إطار استراتيجيتها في جلب الاحتياجات النفطية وتوفيرها؛ إذ تحتل القارة موقعاً مهمّاً في خريطة إنتاج النفط العالمي، حيث بلغ إنتاجها - بحسب اللجنة الإفريقية للطاقة - ١١٪ من الإنتاج العالميّ عام ٢٠٠٥م، كما أنّ احتياطيّ القارة من النفط الخام - بحسب تقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية - يبلغ ١٠٪ من الاحتياطيّ العالمي، ويتمركز بشكلٍ أساسيٍّ في منطقتيّ غرب إفريقيا ومنطقة البحيرات العظمى وشمال إفريقيا^(٢)، كما تتوفر القارة على حوالي ٨٪ من احتياطيّات الغاز الطبيعيّ العالمي.

ج - اعتبار إفريقيا سوقاً استهلاكية واسعة؛ فهي تضمّ حوالي ٧٠٠ مليون نسمة.

(١) علي حسين باكير: «التنافس الدولي في إفريقيا: الدوافع والأهداف والسيناريوهات المستقبلية»، مركز الجزيرة للدراسات (٢٠٠٩م)، في: <http://www.aljazeera.net/NR/sxeres/2117487C497F94AC80C323BE72BB.hym>

(٢) خالد حنفي علي: «النفط الإفريقي: بؤرة جديدة للتنافس الدولي»، السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد ١٦٤، أبريل ٢٠٠٦م، ص ٨٦.

خاتمة:

السؤال الذي يتبادر للأذهان: ما مدى قدرة الدول الإفريقية المضيفة على تحقيق الانتفاع الأكبر من علاقات التعاون مع اليابان في تحقيق معدلات تنمية ملموسة، والاستفادة من نقل التكنولوجيا، وخلق فرص عمل، ومن ثمّ رفع المستوى المعيشي للأفارقة؟ هل النفع الأكبر سيعود للشركات الأجنبية بتعظيم أرباحها؛ من خلال استنزافها لموارد القارة الاقتصادية؟ على دول إفريقيا أن تتعامل بحزم مع قضايا الاستغلال لثرواتها المادية، فالأولوية هي تحقيق الاكتفاء الذاتي لكل دولة، ثمّ تحقيق الاكتفاء الذاتي الإقليمي أو الجوّاري. ونسجّل هنا: أنّ التعاون والتضامن الدوليّ صار أحد أهمّ الاستراتيجيات لمواجهة الأخطار الجديدة التي تتطلب هذا النوع من التكافل لتفادي أضرارها، المهم أن يستهدف هذا التعاون الحدّ من الاستغلال الضار بثروات القارة ■

إلى اتباع «الاستراتيجيات التعاونية»؛ بدلاً من «الاستراتيجيات التنافسية» التي تضرّ بالجميع.

٦ - وضع آليات فعّالة لضبط التسلّح في المنطقة، وكذا الميليشيات، خصوصاً أنّ بعض الأطراف التقليدية، كفرنسا، تجعل من النزاعات دافعاً قوياً لتدخلها في القارة، كما إنّ بعض النزاعات الخاملة يتمّ تشيبتها من أجل الحصول على الأرباح الطائلة الناتجة عن صفقات بيع الأسلحة، الخفيفة منها خاصّة.

٧ - العمل على وضع نماذج ومشاريع تنموية على كلّ الأصعدة، تكون نابعة من البيئة الداخلية لإفريقيا، وليست مستوردة، كما هو الحال بالنسبة لمبادرة النيباد.

٨ - الاستفادة من الموارد المتوفرة، وعدم السماح للآخرين باستنزافها، وذلك من خلال ضبط حجم الموارد الموجودة، ومراقبة الشركات الأجنبية في عملها.

إنّ السياسات والاستراتيجيات الأجنبية في إفريقيا ما هي إلا مجرد آلية من آليات عمل السياسة الخارجية في تحقيق أهدافها ومصالحها، ولا شك أنّ الاعتماد على المساعدات والقروض الخارجية، باعتباره مبدأً ثابتاً، كما كان في فترة الحرب الباردة، يخلق قيوداً من التبعية قد لا يمكن التخلّي عنه^(١)، هنا تكمن أهمية تغيير هذا المبدأ إلى آخر أكثر واقعية، وهو مبدأ التجارة وليس المساعدات.

(١) على مدى أكثر من ٥٠ عاماً، تلقت فيها الدول الإفريقية المساعدات والقروض الخارجية، ما يزال يثار العديد من التساؤلات: ماذا حققت تلك المساعدات؟ ولماذا لم تؤدّ إلى تحسين مستويات المعيشة، أو توفير شروط تحقيق التنمية المستدامة؟.



التحليل الجغرافي للحركة السياحية إلى إفريقيا



د. موسى فتحي موسى عتلم

أستاذ الجغرافيا الاقتصادية المساعد، قسم الجغرافيا - كلية
الآداب / جامعة المنوفية - مصر

شهدت حركة السياحة العالمية نمواً
متزايداً، حتى بلغت ١١٢٢
مليون سائح عام ٢٠١٥م؛ بالمقارنة بنحو ٢٥
مليون سائح عام ١٩٥٠م، كما زادت العوائد
السياحية من ٢ بليون دولار عام ١٩٥٠م؛ إلى
١٠٤ بليون دولار عام ١٩٨٠م؛ إلى ١٢٤٥
بليون دولار عام ٢٠١٤م^(١).

(١) The World Tourism Organization (UNWTO).



الكثير من موارد القارة السياحية لم يستغل بعد، خصوصاً مع زيادة معدلات النمو التي تشهدها الحركة السياحية إلى القارة

العالمية من ناحيةٍ أخرى.

وتكتسب دراسة السياحة في إفريقيا أهمية في ظل دورها في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي للكثير من الدول، وتوفير فرص العمل المباشرة وغير المباشرة، حيث زاد دخل القطاع السياحي في القارة من ٧,٢ مليار دولار عام ١٩٨٠م، إلى ٢٦,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٠م، إلى ٥٠,٣ مليار دولار عام ٢٠١٠م، ومن المتوقع أن يبلغ ٨٥ مليار دولار عام ٢٠٢٠م^(٤).

كما تساهم السياحة الإفريقية في تشغيل نسبة كبيرة من السكان، فقد قُدِّرت العمالة المباشرة في السياحة والسفر بالقارة بحوالي ٧,٧ ملايين نسمة عام ٢٠١٠م^(٥)، كما أسهمت العمالة المباشرة في السياحة بنحو ٣,١٪ من جملة العمالة بالقارة الإفريقية، و ٣,٣٪ من جملة العمالة بالعالم، وترتفع مساهمة السياحة في العمالة إلى ٢٢,١٪ من جملة العمالة في سيشل، و ١٢,٧٪ في موريشيوس، و ١٢,٦٪ في

ويؤكد الوضع السابق التنافسيّة التي تشهدها السياحة بين الدول من أجل الحصول على حصّة أكبر من السائحين، حيث مثّل عدد السائحين نحو ٢,٥٪ من عدد سكان العالم عام ٢٠٠٠م، ومن المتوقع أمام النموّ السياحيّ العالميّ أن تصل النسبة إلى ٧٪ عام ٢٠٢٠م، وما زال أمام السياحة الكثير لكي تحقّق المزيد في ظلّ عالم تتباعد مكوناته، وتتصاعد صراعاته، ويكثر فقرائه.

وتتسم الحركة السياحية في العالم بعدم المساواة، حيث حظيت أوروبا بالنصيب الأكبر من السائحين عام ٢٠١٤م؛ بنسبة ٥٠٪، ووزّع النصف الباقي على مناطق العالم الأخرى، كما حظيت أوروبا بنحو ٤٠,٩٪ من الدخل السياحيّ العالمي، الأمر الذي يعكس التفاوت الكبير بين مناطق العالم في الحركة السياحية والدخل السياحي^(١).

ويُلاحظ أنّ نصيب قارة إفريقيا من السائحين في العالم ينخفض كثيراً عن نصيبها من السكان والمساحة، فنسبة مساحة القارة ٢٢٪^(٢) من مساحة العالم، و ١٦٪ من سكانه عام ٢٠١٥م^(٣)، لكن نصيبها لم يتجاوز ٥٪ من السائحين عام ٢٠١٥م، الأمر الذي يجعل التنمية السياحية في القارة ضرورة حتمية، لما تتضمنه القارة من مقومات طبيعية وبشرية من ناحية، وحتى ترتفع نسبة مساهمة القارة في السياحة

2015, Tourism Highlights, p. 16

(١) موسى فتحي عتلم: جغرافية السياحة، كتاب التعليم المفتوح، مطابع جامعة المنوفية، ٢٠١٦م، ص ٦٢.

(٢) Africa Institute of South Africa, Africa at a glance, Facts and Figures, 2009, p.15.

(٣) <http://www.prb.org/Publications/2015-world-population-/Datashets/2015-data-sheet.aspx>

(٤) The World Tourism Organization (UNWTO), 2015, Tourism Highlights, p. 16

(٥) World Bank, The State of Tourism in Africa, (٥) Vol. 2, September 2011, p. 8

الرأس الأخضر^(١).

القطاعات الأكبر والأسرع في النمو عالمياً؛ مقارنةً بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، فبمرور الوقت تُكتشف مقاصد سياحية، فبينما كانت أكبر ١٥ دولة من الدول التي يقصدها السائحون في العالم تستوعب نحو ٩٨٪ من عدد السائحين على مستوى العالم عام ١٩٥٠م؛ نجد أن النسبة انخفضت إلى ٧٥٪ فقط عام ١٩٧٠م، وواصلت انخفاضها إلى ٥٧٪ فقط من إجمالي السائحين عام ٢٠٠٧م، وذلك في ظل اكتشاف مقاصد سياحية جديدة، أغلبها في العالم النامي الذي تُعدّ قارة إفريقيا جزءاً منه^(٤).

ويؤكد الوضع السابق التفاضلية التي تشهدها السياحة بين الدول من أجل الحصول على حصّة أكبر من السائحين، ومن ثمّ الحصول على نصيب أكبر من العوائد، كما يشير تقرير آفاق السياحة العالمية عام ٢٠٢٠م إلى: أن الأقاليم الثلاثة الأكثر استقبالية للسائحين في العالم ستكون: أوروبا في المرتبة الأولى (ستستقبل ٧١٧ مليون سائح)، وآسيا والباسيفيكي (ستستقبل ٢٩٧ مليون سائح)، تليها الأمريكتان (بحوالي ٢٨٢ مليون سائح)، ويأتي بعد ذلك إفريقيا والشرق الأوسط وجنوب آسيا، وهذا يجعل السياحة قاعدة انطلاق للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في شتى ربوع العالم، وبخاصة الاقتصاديات النامية.

وتشهد إفريقيا نمواً متزايداً في أعداد السائحين القادمين إليها - برغم صغره -، الذين زاد عددهم من ٠,٥ مليون سائح (بنسبة ٠,٢٪ من السائحين في العالم) عام ١٩٥٠م، إلى ٢,٦٪ عام ١٩٨٠م، إلى ٢٧,٩ مليون سائح (بنسبة ٤,١٪) عام ٢٠٠٠م، إلى ٥٥,٧ مليون سائح

وتشهد مساهمة السياحة في توفير فرص العمل بالقارة نمواً واضحاً، ففي عام ٢٠٠٠م أسهمت بنحو ٦,١١ مليون فرصة عمل، زادت إلى ٢٠,٥ مليون عام ٢٠١٤م، تمثّل نحو ٨,١٪ من جملة الأيدي العاملة بالقارة، ومن المتوقع أن تصل فرص العمل إلى ٢٦ مليون عام ٢٠١٥م، كما أسهم القطاع السياحي خلال الفترة (٢٠٠٠م - ٢٠١٤م) بتوفير ٣,٥ ملايين فرصة عمل مباشرة^(٢).

يستهدف هذا البحث بيان تطوّر الحركة السياحية في العالم ونصيب إفريقيا منها، والتوزيع الجغرافي للحركة السياحية من أجل الوصول إلى الأقاليم الرئيسية لاستقبال السائحين في القارة، كما يعرض البحث دول الجذب السياحي، ووسائل نقل السائحين، وأغراض السياحة، في القارة.

تطوّر الحركة السياحية في العالم، ونصيب إفريقيا منها:

تؤكد دراسة الحركة السياحية استمرار حدة المنافسة بين دول العالم لاجتذاب السائحين من ناحية، وتزايد عدد الدول النامية الساعية لتطوير قطاعها السياحي؛ من أجل الحصول على نصيب من السياحة الدولية من ناحية أخرى^(٣).

وتوضح متابعة الحركة السياحية في العالم تزايد النمو السياحي في العالم، وتتنوع مجالات القطاع السياحي، بحيث أصبح واحداً من

(١) UNWTO, Tourism Barometer 2011, p. 4

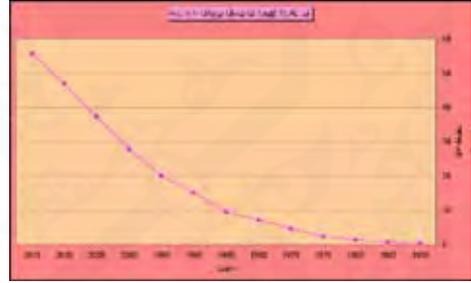
(٢) UNWTO, Tourism in Africa, A Tool for Development, 2015, p. 13

(٣) محيا زيتون: السياحة ومستقبل مصر بين إمكانات التنمية ومخاطر الهدر، منتدى العالم الثالث، دار الشروق، ٢٠٠٢م، ص ١١.

(٤) موسى فتحي عتلم: الجغرافيا الاقتصادية، مطابع جامعة المنوفية، ٢٠١٦م، ص ٢٩٤.

(بنسبة ٤,٩٪ من السائحين في العالم) عام ٢٠١٥م، ومن المتوقع أن يبلغ العدد ٨٥ مليون سائح (بنسبة ٦,٣٪ من إجمالي السائحين) عام ٢٠٢٠م^(١).

الشكل (١): تطور أعداد السائحين في إفريقيا بالمليون سائح



المصدر: من حساب الباحث؛ اعتماداً على بيانات منظمة السياحة العالمية.

وتعكس معدلات النمو التي سجلتها أعداد السائحين في إفريقيا تفوقها الكبير على المتوسط العالمي خلال الفترة (١٩٥٠م - ٢٠١٥م)، ففي حين سجل المعدل السنوي لنمو أعداد السائحين في إفريقيا ١٧٠٪؛ نجد أنّ المعدل العالمي لم يتجاوز ٦٧,٣٪ خلال الفترة نفسها، كما تبين معدلات نمو الحركة السياحية خلال الفترة (٢٠٠٥م - ٢٠١٤م) أنّ المعدل السنوي لنمو السياحة الإفريقية بلغ ٥,٤٪ مقابل ٢,٨٪ للمعدل العالمي، و ٢,٨٪ لقارة أوروبا، و ٣,٥٪ للأمريكتين^(٢)، وهذا يحمل دلالة واضحة على النمو الذي تشهده السياحة الإفريقية؛ برغم ضآلة نصيبها بالمقارنة بمناطق العالم الأخرى.

وبرغم التنوّع في المعروض السياحيّ الإفريقيّ، ما بين مناطق السياحة البيئية في إفريقيا الجنوبية والشرقية، والسياحة الشاطئية عبر سواحل إفريقيا على البحرين المتوسط والأحمر والمحيطين الأطلنطيّ والهندي، فإنّ هناك بعض الدول الإفريقية ما زالت تعاني من ضعف الحركة السياحية إليها، وقد يكون هذا نتيجة تضخيم وسائل الإعلام للأوضاع السائدة في بعض الدول الإفريقية؛ من حيث انعدام الأمن والفقر والتصحر والصراعات المتنوعة التي تعيش فيها هذه الدول، خصوصاً بعض دول إفريقيا جنوب الصحراء، أو ضعف التغطية الإعلامية للتعريف بمكونات الجذب السياحيّ في القارة، أو عوامل أخرى، مثل ضعف إمكانية الوصول ونقص الخدمات.

لذا؛ قدّمت اليونسكو عام ٢٠٠٠م استراتيجيةً من أجل تنمية السياحة المستدامة في الصحراء الكبرى، استهدفت تنمية السياحة الصحراوية، وتعظيم دورها في حماية التراث الثقافيّ والطبيعي، وتسويق المنتج السياحيّ الصحراوي، لما لذلك من انعكاسات اقتصادية واجتماعية^(٣).

ويتضح من دراسة تطوّر الحركة السياحية إلى إفريقيا: أنّ القارة صارت من المقاصد السياحية التي تتجه إليها نسبة من السائحين في العالم، لكن بالمزيد من الدعم الإعلامي والتكنولوجي يمكن زيادة نصيب القارة؛ لأنّ الكثير من مواردها السياحية لم يُستغل بعد، خصوصاً مع زيادة معدلات النمو التي تشهدها الحركة السياحية إلى القارة.

(١) اعتماداً على بيانات منظمة السياحة العالمية.

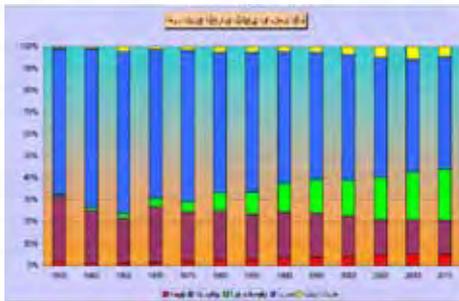
(٢) موسى فتحي عتلم: الجغرافيا الاقتصادية، مطابع جامعة المنوفية، ٢٠١٦م، ص ٢٩٦.

(٣) عز الدين الحسني: استراتيجية من أجل تنمية للسياحة الدائمة في الصحراء الكبرى، اليونسكو، العقد العالمي للتنمية الثقافية، ٢٠٠٠م، ص ٦.

أعداد السائحين في العالم إلى الحدود القصوى لها؟ ما مدى انعكاس ذلك على قدرة القطاع السياحي في العالم على استيعاب المزيد من السائحين؟ أم أنّ معدلات النمو المنخفضة لها عوامل أخرى مرتبطة بتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي؟ ما تداعيات ذلك على صناعة السياحة في العالم؟

وبرغم تزايد الوزن النسبي للحركة السياحية القادمة إلى إفريقيا؛ فإنها تأتي في المرتبة الأخيرة أو قبل الأخيرة في معظم السنوات، ففي الوقت الذي مثلت فيه منطقة آسيا والباسيفيكي نحو ١٪ من أعداد السائحين في العالم عام ١٩٥٠م، نجد أنّ نسبة تلك المنطقة ارتفعت إلى ٢٣٪ عام ٢٠١٥م (الشكل ٢)، ومن المتوقع أن يبلغ ٢٩,٦٪ عام ٢٠٣٠م، وهذا يؤكد أنّ الحركة السياحية التي تتجه إلى القارة الإفريقية لا تتناسب مع المقومات الجغرافية والتاريخية والثقافية في القارة.

الشكل (٢): تطور التوزيع الجغرافي لأعداد السائحين بالمليون في أقاليم العالم



ويتضح من الشكل (٢): أنّ هناك زيادة في نصيب القارة الإفريقية من الحركة السياحية العالمية، وبرغم ذلك تقع مع منطقة الشرق الأوسط في ذيل قائمة الحركة السياحية العالمية التي استقبلت أوروبا النصيب الأكبر منها.

التوزيع الجغرافي للحركة السياحية العالمية، ونصيب إفريقيا منها: تشير اتجاهات الحركة السياحية العالمية إلى: المناطق التي ترسل السائحين، والمناطق التي تستقبلهم، أي: (المنشأ، والمقصد)، التي تتضمن عوامل أو دوافع اختيار السائحين لمكان ما من الأماكن من أجل الذهاب إليه، وقد تكون عوامل اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو دينية، أو عوامل أخرى.

وبرغم تميّز السياحة الدولية باتساع رقعتها الجغرافية باستمرار، وتنوّع الجهات السياحية، مع اكتشاف العديد من المقاصد، فإنّ أوروبا والأمريكيتين ما تزالان تمثلان مجالين لاستقطاب العديد من السياح في العالم، ويوضح الجدول (١) التوزيع الجغرافي للسائحين في أقاليم العالم بين (٢٠٠٠م - ٢٠١٥م).

الجدول (١): التوزيع الجغرافي لأعداد السائحين بالمليون في العالم (٢٠٠٠م - ٢٠١٥م)

العالم	إفريقيا	الأمريكيتين	آسيا والباسيفيكي	أوروبا	الشرق الأوسط	إجمالي العالم بالمليون
٢٠٠٠	٢٧,٩	١٢٨,٢	١١٠,٦	٣٩٢,٦	٢٤,٥	٦٨٤,٧
٢٠٠٥	٣٧,٣	١٣٣,٢	١٥٥,٤	٤٤١,٥	٣٩,٠	٨٠٦,٨
٢٠١٠	٤٩,٥	١٥٠,١	٢٠٥,٤	٤٨٨,٩	٥٤,٧	٩٤٩,٠
٢٠١٥	٥٥,٧	١٨١,٠	٢٦٣,٣	٥٨١,٨	٥١,٠	١١٣٣,٠

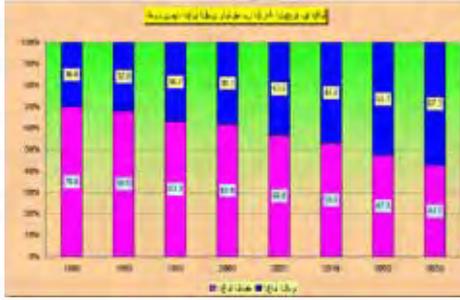
World Tourism Organization (UNWTO).
Tourism Highlights. several Edition

ويعكس النمو في حركة السائحين اتجاهات توجّههم الجغرافي، والمناطق الأكثر جذباً للسائحين، وأثر ذلك في السوق السياحي العالمي، وفي العوائد التي تحققها المقاصد السياحية الكبرى.

ويثير دراسة معدّل النمو في الحركة السياحية العالمية تساؤلات مهمة: هل وصلت

على استقطاب السائحين من ناحيةٍ أخرى، الأمر الذي يحتمُّ على إفريقيا ضرورة الدخول بشدَّة في هذه المنافسة؛ حتى تنال نصيبها من العائد الاقتصاديِّ والتمويِّ من حركة السياحة العالمية التي تُترجم على شكل عوائد اقتصادية متعددة.

الشكل (٣): تطوُّر نصيب العالم النامي والمتقدِّم من الحركة السياحية العالمية



ويشهد التوزيع الجغرافيُّ لأعداد السائحين في مناطق القارة تبايناً جغرافياً - (الشكل ٤):

- فقد أتت شمال إفريقيا في المرتبة الأولى: حيث بلغ متوسطها خلال الفترة (١٩٩٠م - ٢٠١٠م) نحو ٤٢,١٪، أي أنها تستأثر بمفردها بأكثر من خمسِ أعداد السائحين، ويقف وراء زيادة نصيبها قريبا من القارة الأوروبية التي تُعدُّ أحد مصادر الإمداد بالسائحين، وسهولة الوصول إليها، بالإضافة إلى بعدها عن الصراعات في بعض دول إفريقيا جنوب الصحراء.

- وأتت منطقة جنوب إفريقيا في المرتبة الثانية: بحوالي الربع (٢٤,٧٪) من عدد السائحين خلال الفترة نفسها.

- ثمَّ شرق إفريقيا: بنسبة ٢١,٦٪.

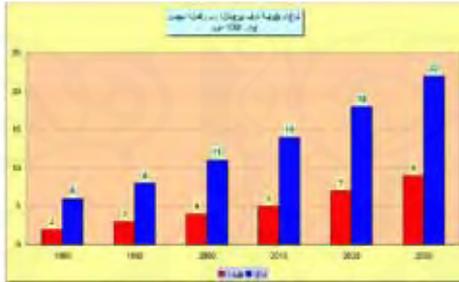
- وشاركت منطقة غرب إفريقيا ووسطها: على استحياء في استقبال السائحين القادمين للقارة.

والمهمُّ في هذا الأمر: أنَّ قارة إفريقيا، التي تمثِّل بؤرة تركيزنا في هذا البحث، صارت سوقاً سياحية رائجة، والدليل على ذلك ما تحقَّقه من معدلات مرتفعة للنموِّ عند مقارنتها بالمعدلات التي سجَّلتها الأقاليم الأخرى من العالم، وربما يعود هذا النموُّ إلى تنوُّع الأسواق السياحية فيها، في ظلِّ تنوع البيئات والموارد الطبيعية فيها، ومن ثمَّ تنوع المعروض السياحيِّ وانعكاسه على جذب المزيد من السائحين.

ولا شك بأنَّ النموَّ السياحيَّ في أقاليم العالم المختلفة له مقوماته التي تتباين من إقليم لآخر، لكن المحصلة هي زيادة أعداد السائحين لتصل إلى الصورة الحالية، والمتوقع زيادتها عمَّا هي عليه، حيث شهد الشرق الأوسط أكثر الأقاليم نموًّا في عدد السائحين القادمين إليه، يليه آسيا والباسيفيكي، مقابل معدلات نموِّ منخفضة في الأمريكتين، وهذا يوضِّح حدوث زيادة كبيرة في الأسواق المستقبلية للسياح في الأقاليم النامية، فبينما استقطبت الأسواق السياحية التقليدية في أوروبا والأمريكيتين نسبة ٩٦٪ من مجموع السياح في العالم عام ١٩٥٠م؛ تراجعت تلك النسبة بحلول عام ٢٠٠٦م لتبلغ ٧٠,٥٪ لصالح الأقاليم النامية في آسيا والباسيفيكي والشرق الأوسط وإفريقيا. ومن المتوقع للعالم النامي، الذي تمثِّل قارة إفريقيا عموده الفقريُّ، أن يستقطب المزيد من السائحين على حساب العالم المتقدِّم، ففي الوقت الذي بلغت فيه نسبة العالم النامي ٣٠٪ من الحركة السياحية العالمية؛ نجدها قد ارتفعت إلى ٣٨,١٪ عام ٢٠٠٠م، ومن المتوقع أن تصل نسبتها إلى ٥٢,٧٪ عام ٢٠٢٠م، و ٥٧,٢٪ عام ٢٠٣٠م (الشكل ٣)، مما يؤكِّد أنَّ هناك تنافسية واضحة بين العالم المتقدِّم والعالم النامي في استقطاب السائحين من ناحية، وتنافسية أكبر بين مناطق العالم النامي ودوله

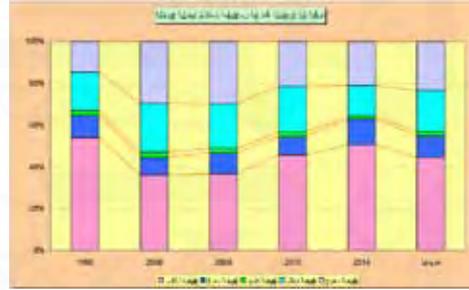
السياحية في مناطق العالم، بلغت درجتها ٠,٩٥، لكن سجّلت علاقة طردية أقل بين الحركة السياحية والمساحة، بلغت درجتها ٠,٢٩، كما سجّلت علاقة ارتباط طردية ضعيفة بين الدخل السياحي وعدد السكان، بلغت درجتها ٠,٤١. وهناك بُعد مهم في دراسة الحركة السياحية، هو العلاقة بين أعداد السكان في القارة وبين أعداد السائحين القادمين إليها، حيث ينخفض أعداد السائحين إلى السكان في القارة الإفريقية انخفاضاً كبيراً بالمقارنة بالمتوسط العالمي، كما يوضح ذلك (الشكل ٥) الذي يتبين منه تفاوت العلاقة بين السكان والسائحين بالقارة بالمقارنة بالعالم، وما لذلك من انعكاسات اجتماعية واقتصادية.

الشكل (٥): تطوّر نصيب السكان من السائحين في إفريقيا والعالم



وقد تؤدي التغيرات المناخية دورها في التأثير على الحركة السياحية إلى القارة، حيث يرى البعض أنّ ارتفاع درجة الحرارة بمعدّل يتراوح بين (درجة، وأربع درجات) سوف يسبّب تراجعاً شديداً في مؤشر راحة السياحة في بعض الدول العربية الإفريقية، وبذلك يمكن أن تتحول المناطق المصنفة سياحياً في الوقت الحالي بين (جيدة، وممتازة)؛ إلى تصنيفات تتراوح بين (هامشية، وغير مواتية) بحلول عام ٢٠٨٠م، كما سيؤثر تآكل الشواطئ، وارتفاع مستويات البحار، على المراكز السياحية

الشكل (٤): التوزيع النسبي لمناطق قارة إفريقيا من الحركة السياحية إلى القارة



التغيرات الحديثة لهذا التوزيع الجغرافي: لم تستمر صدارة منطقة شمال إفريقيا للمشهد، من حيث استقبالها لعدد الأكبر من السائحين في القارة، حيث توضح بيانات عام ٢٠١٥م أنّها لم تستقبل سوى ١٨,٥% من السائحين؛ مقابل ٨١,٥% لمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء، في ظلّ العديد من الاضطرابات السياسية التي شهدتها بعض دول الشمال الإفريقي، مثل مصر وليبيا وتونس، مما انعكس على تناقص أعداد السائحين في هذه الدول التي تمثّل مكوّناً مهماً من الشمال الإفريقي.

وعلى سبيل المثال: استقبلت مصر حوالي ١٤ مليون سائح عام ٢٠١٠م، حيث كانت السياحة تمثّل المصدر الثاني للدخل، حيث أسهمت بنحو ١٢,٥ بليون دولار، لكن بيانات عام ٢٠١٥م سجّلت انخفاض العدد إلى نحو ٩,٥ ملايين سائح، كما انخفض أعداد السائحين في تونس من ٦,٩ ملايين سائح عام ٢٠١٠م؛ إلى ٦ ملايين سائح عام ٢٠١٠م. العلاقة بين التغيرات في الحركة السياحية: تتباين مناطق العالم من حيث الوزن النسبي للسكان والمساحة والحركة السياحية والدخل السياحي بها، مما يبرز أنّ العلاقة بين هذه التغيرات ليست متوازنة، حيث سجّلت علاقة ارتباط طردية قوية بين الدخل السياحي والحركة

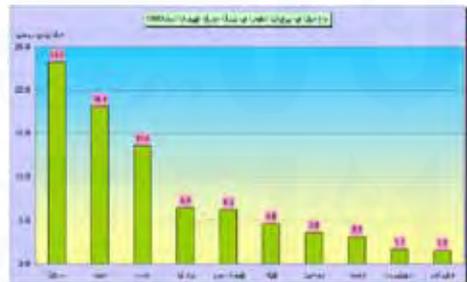
الشاطئية، وبالدرجة الأولى في: (مصر، وتونس، والمغرب)، وهذا بلا شك يستوجب البحث عن خيارات لأنماطٍ سياحيةٍ بديلة، تكون أقلّ عرضة للتغيير المناخي، مثل السياحة الثقافية^(١).

دول الجذب السياحي في قارة إفريقيا:

لا تتسم الحركة السياحية في إفريقيا بالمساواة؛ لأنّ هناك بعض الدول تجذب أعداداً كبيرة من السائحين؛ مقابل دولٍ أخرى نصيبها محدودٌ للغاية، وتوضّح البيانات أنّ الدول العشر الأولى في الحركة السياحية بالقارة أسهمت بنحو ٨٢,١٪ من أعداد السائحين بالقارة عام ١٩٩٠م، مما يؤكد حدّة التركيز الجغرافي للحركة السياحية المتجهة إلى القارة في عددٍ محدودٍ من الدول، كما يبدو التفاوت واضحاً بين الدول العشر الأولى نفسها، حيث أسهمت الدول الثلاث الأولى (المغرب، تونس، مصر) بنحو ٥٥٪ من جملة السائحين (الشكل ٦)؛ أي أنّ الشمال الإفريقي أكثر استقطاباً للسائحين من مناطق القارة الأخرى، أما منطقة وسط إفريقيا؛ فلم تشارك في رسم خريطة الحركة السياحية بالقارة إلا بنسبٍ محدودةٍ للغاية.

الشكل (٦): الدول الإفريقية العشرة الأولى

في الجذب السياحي عام ١٩٩٠م



(١) مصطفى كمال طلبة: العالم العربي ومواجهة تحديات تغيير المناخ، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٩، يناير ٢٠١٠م، ص ٤٥.

ويمكن تقسيم دول القارة بحسب حجم الحركة السياحية المتجهة إليها عام ١٩٩٠م إلى:

- دول يتفوّق عدد السائحين القادمين إليها على مليون سائح: هي: الجزائر والمغرب وتونس ومصر وجنوب إفريقيا.

- دول يتراوح عدد السائحين بها بين ٥٠٠,٠ مليون - مليون سائح: وهي: كينيا وزيمبابوي وبيسوانا.

- باقي الدول: انخفض عدد السائحين فيها عن نصف المليون: مع العلم بأنّ هناك بعض الدول لا تتجه إليها إلا أعدادٌ محدودةٌ للغاية، مثل جزر القمر التي اتجه إليها ٨ آلاف سائح فقط.

ويُلاحظ من دراسة الحركة السياحية إلى إفريقيا عام ٢٠٠٠م، الجدول (٢)، أنّ جنوب إفريقيا تبوّأت المرتبة الأولى، تلتها دول شمال إفريقيا في احتلال صدارة دول القارة من حيث الحركة السياحية، ويتبيّن وجود فجوةٍ كبيرةٍ بين الدول الأولى في أعداد السائحين، كما يتبيّن أنّ بعض دول شرق إفريقيا وجنوبها جاءت ضمن الأكثر استقبلاً للسائحين بالقارة.

الجدول (٢): التوزيع النسبي للحركة

السياحية في إفريقيا عام ٢٠٠٠م

الدولة	عدد السائحين بالمليون	الرتبة	النسبة من أعداد السائحين بالقارة
المغرب	٤,٢٧	٤	١٢,٨
تونس	٥,٠٠	٣	١٥,٠
مصر	٥,١٠	٢	١٥,٢
الجزائر	٠,٨٦	٨	٢,٦
جنوب إفريقيا	٦,٠٠	١	١٨,٠
كينيا	٠,٨٩	٧	٢,٧
زيمبابوي	١,٩٠	٥	٥,٧
بيسوانا	١,١٠	٦	٣,٢

على نشرة إحصاءات منظمة السياحة العالمية
م.٢٠١٥.

وبرغم النموّ السياحيّ الذي شهدته السياحة في القارة؛ فإنّ الدول العشر الأولى في الحركة السياحية في العالم عام ٢٠١٤م، وهي: (فرنسا، الولايات المتحدة، إسبانيا، الصين، إيطاليا، تركيا، ألمانيا، المملكة المتحدة، الاتحاد الروسي، المكسيك)، ليس من بينها دولة إفريقية واحدة.

ويرتبط بحركة السائحين إلى إفريقيا جنسياتهم، فقد تبين أنّ الدول الأكثر زيارة للقارة هي: الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ٢١٪، تليها المملكة المتحدة ١٩٪، وفرنسا ١٧٪، وبلي ذلك باقي الدول.

كما أسهمت الصين في الحركة السياحية إلى القارة بنصيب كبير، فعلى سبيل المثال في عام ٢٠١٤م وقدّم منها ١٧٢ ألف سائح إلى مصر، و ١٤٥ ألف سائح إلى جنوب إفريقيا، و ١٢٨ ألف سائح إلى إثيوبيا، و ٨٢ ألف سائح إلى الجزائر، و ٤٤ ألف سائح إلى كينيا^(١).

وسائل انتقال السائحين إلى إفريقيا؛ برغم أنّ وسائل نقل السائحين متعدّدة؛ فقد استحوذ النقل الجويّ على النصيب الأكبر، حيث يساهم بنسبة ٥٤٪، والنقل البريّ ٣٩٪، والسكك الحديدية ٢٪، والنقل المائيّ ٥٪، من الحركة السياحية العالمية عام ٢٠١٤م^(٢).

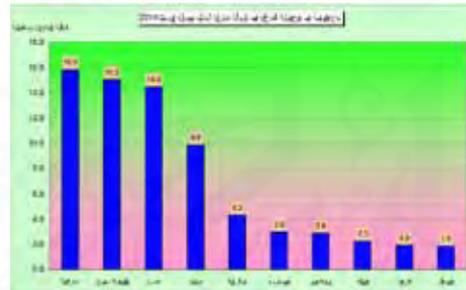
وقد سارت القارة الإفريقية على المنوال نفسه؛ حيث تفوّق بها النقل الجويّ على أنماط النقل الأخرى، ففي عام ٢٠١٠م استخدم ٢٤,٥ مليون سائح قادمين للقارة الإفريقية النقل

موريشيوس	٠,٦٦	٩	٢,٠
نيجيريا	٠,٨١	١٠	٢,٤
جملة العشرة الأول	٢٦,٥٩	-	٧٩,٦
جملة باقي القارة	٦,٨١	-	٢٠,٤
الإجمالي	٣٣,٤٠	-	١٠٠,٠

المصدر: جُمعت البيانات وحسبت بواسطة الباحث؛ من نشرات منظمة السياحة العالمية؛ مع إضافة مصر التي تدرجها المنظمة ضمن الشرق الأوسط

وبرغم وجود ثوابت في الدول العشر الأولى في الحركة السياحية، التي يأتي معظمها من نصيب دول شمال إفريقيا، فإنّ ترتيب تلك الدول يتبدل وفقاً للظروف الاقتصادية والسياسية السائدة، فقد تراجعت مصر إلى المرتبة الثالثة بعد المغرب وجنوب إفريقيا عام ٢٠١٤م بعد أن كانت تشغل المرتبة الأولى في القارة، ونحو ٢٢٪ من أعداد السائحين بالقارة عام ٢٠١٠م، في ظلّ بعض التغيرات السياسية والاضطرابات الأمنية التي شهدتها مصر في أعقاب ٢٥ يناير، فمئذ ذلك التاريخ والسياحة المصرية لم تسترد عافيتها، حيث انخفضت نسبة مساهمتها في السياحة الإفريقية عام ٢٠١٤م إلى ١٤,٤٪ (الشكل ٧)، الأمر الذي يتطلب تضافر الجهود من أجل تنمية السياحة المصرية التي كان لها دورها في دعم الاقتصاد المصري.

الشكل (٧): التوزيع النسبيّ للدول العشر في الحركة السياحية في إفريقيا عام ٢٠١٤م



المصدر: من حساب الباحث؛ اعتماداً

(١) Africa Travel Association, Africa Tourism Monitor, September 2013, p. 20

(٢) UNWTO, Tourism Highlights, 2015, p. 4

الجوي، يمثلون ٤٨,٧٪ من جملة السائحين، ويمثلون نحو ٥٪ ممن استخدموا النقل الجويّ في العالم؛ مقابل ٤٥,١٪ للسائحين في أوروبا استخدموا النقل الجوي.

ولا يتأثر الطلب على النقل السياحيّ بظروف مناطق الطلب فقط، بل بإمكانات مناطق العرض (المقصد السياحي) وقدراتها، خصوصاً البنيتين التحتية والفوقية، فالعلاقة بينهما طردية، فالطلب السياحيّ يزيد إذا زادت جودة خدمات البنية التحتية والفوقية في المقصد السياحي^(٣).

والخلاصة: أنّ الوزن النسبيّ للنقل الجويّ في تزايدٍ في ظلّ تفضيل السائحين له، ودخول الشركات الخاصّة بجانب الشركات الوطنية كمنافسٍ في نقل السائحين، مما انعكس على انخفاض التكلفة التي تعود في النهاية لصالح السائح، أما النقل البريّ بنوعه؛ فيشهد انخفاضاً في الوزن النسبيّ له.

أغراض السياحة في إفريقيا:

إنّ انتقال السائح من منطقة (المنشأ) إلى منطقة (المقصد) له غرضٌ وهدفٌ محدد، وقد تعدّدت أغراض السائحين في العالم عام ٢٠١٤م كما يأتي:

- * ٥٣٪ منهم: كان غرضهم الراحة والترويح وقضاء العطلات.
- * ٢٧٪ غرضهم السياحة الصحية والدينية.
- * ١٤٪ غرضهم سياحة الأعمال.
- * ٦٪ من السائحين غرضهم غير مصنّف^(٤).

في مصر، سلسلة دراسات في جغرافية مصر، الأنجلو المصرية، ١٩٧٨، ص ٨٢.

(٣) مجدي سيد أحمد أبو النصر: تحليل جغرافي للنقل السياحي الدولي بمصر، المجلة الجغرافية العربية، ع ٦٣، ٢٤٠م، ص ٢٤٠.

(٤) UNWTO, Tourism Highlights, 2015 Edition, (٤)

p. 4

وقد حظي شمال إفريقيا بالنصيب الأكبر من السائحين إلى إفريقيا الذين استخدموا النقل الجويّ بنسبة ٤٥,٨٪ من إجماليّ القارة، في ظلّ القرب الجغرافيّ وتوافر المطارات والخدمات الجوية، بالإضافة إلى دور النقل الجوي في تقليص المسافة الزمنية والمكانية.

ويتوقع أن يستخدم ٥٢٪ من السائحين في العالم النقل الجويّ؛ مقابل ٤٨٪ لوسائل النقل الأخرى عام ٢٠٢٠م، كما يتوقع أن تزداد مساهمة إفريقيا إلى ٦,٤٪ من جملة المستخدمين للنقل الجويّ في العالم؛ مقابل ٣٦,٨٪ لقارة أوروبا، كما سيظلّ شمال إفريقيا أوفر حظاً من حيث نصيبه من السائحين المنقولين بالجوّ في القارة بنسبة ٤٢,٦٪ من إجماليّ القارة.

لذا؛ فإنّ بعد إفريقيا عن الأسواق السياحية أدى إلى ضرورة البحث عن وسائل نقل جويّ أكثر جودة، وأكثر قدرة على المنافسة، فعدم انتشار النقل الجويّ بكثافة، وتدني كفاءة شبكة الطرق البرية، يُعدّان من معوّقات التنمية السياحية بالقارة، فبينما تضمّ القارة نحو ١٦٪ من عدد سكان العالم؛ فإنها لا تخدم إلا بنحو ٤٪ من الخدمات الجوية العالمية^(١).

وإذا كان البيان السابق يعطي أفضلية للنقل الجويّ في نقل السائحين، في ظلّ العلاقة الطردية بين السياحة والنقل الجوي التي أكدها العديد من الدراسات^(٢)، فمن ناحيةٍ أخرى نجد

(١) World Bank, Tourism in Africa, Harnessing tourism for growth and improved livelihoods, 2013, p. 72

(٢) محمود عبداللطيف عصفور وآخرون: جغرافية النقل

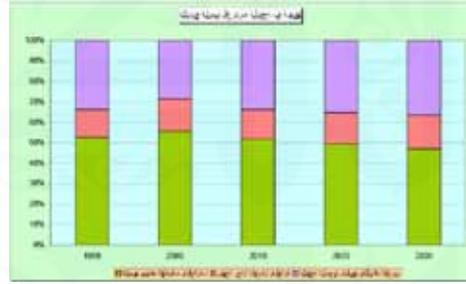
السياحة في إفريقيا التي تتضمن العديد من البيئات الطبيعية والثقافية والحضارية؟ لا شك في أن الكشف عن هذه الأنماط وخروجها للنور يجب أن يحظى بأولوية؛ من أجل أن ترتفع نسبة مساهمة إفريقيا من السياحة العالمية.

ولا شك بأن نمو القطاع السياحي بالقارة الإفريقية سيكون له انعكاساته، سواء من حيث تنوع مصادر الدخل في القارة وعدم الاعتماد على مصدر واحد من مصادر الدخل، أو من حيث تقليل الاعتماد على المعونات والمساعدات الخارجية، ودورها في توفير فرص العمل، خصوصاً لدى الفئات الشابة التي تعاني البطالة، هذا بالإضافة لدورها في الكشف عن مكونات البيئة الطبيعية والموروثات الثقافية بهذه الدول. رؤية مستقبلية للحركة السياحية بالقارة الإفريقية:

يتوقع أن يتزايد نصيب القارة من السائحين عام ٢٠٢٠م ليصل إلى ٧٪ من أعداد السائحين بالعالم؛ بحوالي ١٣٤ مليون سائح^(٩) (الشكل ٩)، كما يتوقع أن يستمر التنافس بين مناطق القارة على السائحين، وإن كانت منطقة الشمال الإفريقي ستحظى بنحو ٢,٥٪ من عدد السائحين بالعالم عام ٢٠٢٠م (مقابل ٢٪ لنصيبها عام ٢٠١٠م)، تليها منطقة شرق إفريقيا بنحو ٢,١٪ (مقابل ١,٣٪ عام ٢٠١٠م)، ثم منطقة الجنوب الإفريقي بنسبة ١,٦٪ (مقابل ١,٣٪ عام ٢٠١٠م)، وتأتي منطقة غرب إفريقيا ووسطها في المرتبة الأخيرة بنسبة ١,٢٪ (مقابل ٠,٧٪ عام ٢٠١٠م).

ويتباين الوزن النسبي لأغراض السياحة في إفريقيا، وإن كان الترويج وقضاء العطلات هي الأكثر بروزاً برغم ظهور أنماط جديدة من السياحة؛ كان لها دورها في جذب فئات عديدة من السائحين، مثل السياحة الصحية والسياحة الدينية، لكنها أقل جذباً من السياحة الترفيهية، ويوضح (الشكل ٨) تطور الوزن النسبي للسائحين حسب أغراض السياحة في إفريقيا.

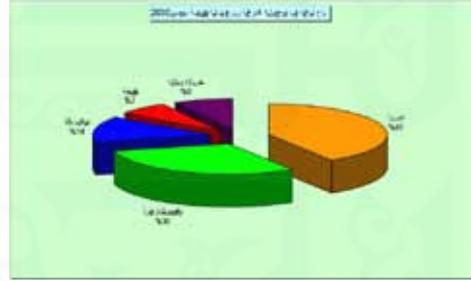
الشكل (٨): التوزيع النسبي لأغراض السياحة في إفريقيا



يتضح من الشكل (٨): أن الترفيه وقضاء العطلات هو النمط الأكثر انتشاراً بين أغراض السياحة في القارة- كما هو الحال في العالم-، حيث تمثل السياحة الترفيهية أحد أهم مظاهر الدخل السياحي في القارة، حيث زادت مساهمتها من ٥٠,٨ بليون دولار عام ٢٠٠٠م، إلى ٩٥,٩ بليون دولار عام ٢٠١٤م، وتشير التوقعات لعام ٢٠٢٥م أنها ستصل إلى ١٦٠,٩ بليون دولار، أما سياحة رجال الأعمال؛ فقد زاد عائدتها من ٢٠ بليون دولار عام ٢٠٠٠م، إلى نحو ٤٦ بليون دولار عام ٢٠١٤م^(١٠).

ويبقى التساؤل المطروح: أين باقي أنماط

الشكل (٩): نصيب إفريقيا المتوقع من الحركة السياحية في العالم عام ٢٠٣٠م



كما يشير تقرير السياحة في العالم عام ٢٠٣٠م أن نصيب السكان من السائحين في القارة سيتزايد من ٥ سائحين / ١٠٠ نسمة عام ٢٠١٠م، إلى ٩ سائحين / ١٠٠ نسمة عام ٢٠٣٠م، وسيتباين هذا المعدل بين مناطق إفريقيا المختلفة.

أي أن مستقبل السياحة الإفريقية يعكس المزيد من نمو الحركة السياحية المتجهة إلى القارة، وما لذلك من انعكاسات اجتماعية واقتصادية.

ويمكن تحقيق المزيد من النمو السياحي في القارة من خلال بعض الآليات، منها:

- ضرورة وضع جميع مناطق إفريقيا على خريطة المقاصد السياحية العالمية.
- تنمية الدور الإعلامي في القارة؛ من أجل التعريف بمكونات إفريقيا ومعطياتها السياحية.
- نشر خدمات البنية الأساسية اللازمة للنشاط السياحي في مناطق القارة المختلفة.
- المشاركة في المعارض السياحية الكبرى في العالم، التي تتنافس فيها الدول من أجل تقديم عروض سياحية تنافسية.
- إنشاء كيان تابع للاتحاد الإفريقي، أو كيان مستقل، بهدف دعم السياحة الإفريقية وتمييزها.
- استخدام تكنولوجيا الاتصالات، التي قرّبت مناطق العالم، في دعم منظومة السياحة الإفريقية.
- التركيز في بعض أنماط السياحة التي تحقّق فيها القارة مزايا تنافسية بالمقارنة بأقاليم العالم، مثل امتداد سواحل القارة على مسطحات مائية متعددة بنحو ٣٣ ألف كم، بالإضافة إلى وجود جزر تقترب من سواحل القارة يصل طول سواحلها إلى ٦ آلاف كم (٢) ■

ويتوقّع أن يكون معدل نموّ السائحين في العالم خلال الفترة (٢٠١٠م - ٢٠٣٠م) نحو ٣,٣؛ بدلاً من ٢,٧٪ خلال الفترة (١٩٩٥م - ٢٠١٠م)، حيث سيتزايد عدد السائحين بمقدار ٤٣ مليون سائح سنوياً في العالم خلال الفترة (٢٠١٠م - ٢٠٣٠م)، وسيكون اتجاه النموّ نحو مناطق العالم الناميّ بصورة أكبر من العالم المتقدّم، حيث سجّل معدل النموّ السياحيّ المتوقع للعالم النامي ٣,٨٪؛ مقابل ١,٨٪ فقط للعالم المتقدّم خلال الفترة نفسها.

ويشير تقرير السياحة العالمية لعام ٢٠٢٠م إلى: أن أكثر أنماط السياحة نموّاً هي السياحة الترفيهية، حيث تنمو بمعدل ٣,٣٪ سنوياً على مستوى العالم^(١)، وسيكون للسياحة الترفيهية ٤٧٪ من جملة السائحين بالقارة؛ مقابل ٣٧٪ للسياحة الدينية والصحية، و ١٦٪ لسياحة الأعمال عام ٢٠٣٠م.

كما يتوقّع أن تبلغ نسبة مساهمة النقل الجويّ في نقل السائحين بالقارة ٣٦٪؛ مقابل ٦٤٪ لأنماط النقل الأخرى عام ٢٠٣٠م، والقارة بذلك تحتاج إلى دعم منظومة النقل الجويّ بها، حيث تصل نسبة السائحين المنقولين جواً بالعالم ٥٢٪ عام ٢٠٣٠م.

(٢) Africa Institute of South Africa, Africa at a glance, Facts and Figures, 2008, p. 15.

(١) UNWTO, Tourism Towards 2030, Global Overview, 2015, p. 36.



الأمن الغذائي وتحديات التنمية في إفريقيا.. قراءة في الواقع والرهانات

أ. أسماء دهكال

باحثة دكتوراه في الاقتصاد الاجتماعي والتنمية الاقتصادية،
جامعة مصطفى اسطبولي، معسكر / الجزائر

سريعة؛ مقارنةً بسنوات (١٩٩٠م - ٢٠٠٥م)،
فإنه لا يسير بالسرعة الكافية لتحقيق هذا
الهدف المرجو في آفاق ٢٠٢٥م^(١)، فمعظم

يتصدر^و «الأمن الغذائي، والقضاء
على نقص التغذية») جملة
الأهداف الإنمائية المستدامة التي تناضل
إفريقيا من أجل تحقيقها بحلول عام ٢٠٢٥م،
لكن بالرغم من انخفاض معدّل الفقر، منذ عام
٢٠٠٥م إلى يومنا هذا (عام ٢٠١٦م)، بطريقة

(١) <http://www.afdb.org/fr/topics-and-sectors/topics/millennium-development-goals-mdgs/goal-1-eradicate-extreme-poverty-and-2016/06/hunger/>, consulté le 25

آخر، وإضافةً إلى ذلك: غالباً ما يعجز الذين يعانون من انخفاض مستويات الطاقة، أو سوء الحالة الصحية، عن الإنتاج، وعليه: من لا يجد عملاً يكفيه تقلّ قدرته على شراء الغذاء، وكثيراً ما يُشار إلى هذه العلاقة بوصفها همزة الوصل بين «الغذاء والتغذية» و «سبل العيش».

وغالباً ما يتم ربط مصطلح «الأمن الغذائي» بـ «الاكتفاء الذاتي»، لكن مفهوم «الاكتفاء الذاتي» يختلف تماماً عن مفهوم «الأمن الغذائي»، فالإكتفاء الذاتي هو: أن يعتمد بلدٌ ما على إمكانياته المحلية للحصول على احتياجاته من السلع الاستهلاكية، بهدف التقليل من مستوى التبعية الاقتصادية للدول الأخرى، وبالتالي تحقيق درجة أعلى من الاستقلالية في قراراته ومواقفه الدولية^(٢).

أبعاد الأمن الغذائي:

حسب التقرير الصادر عن مؤتمر القمة العالميّ للأمن الغذائي لعام ٢٠٠٩م: «يتحقق الأمن الغذائي عندما تتوافر لجميع الناس، في كلّ الأوقات، الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على أغذية كافية وسليمة ومغذية، تلبي احتياجاتهم التغذوية وأذواقهم، وتكفل لهم حياةً موفورة الصحة والنشاط».

استناداً إلى هذا التعريف: فإنّ أبعاد الأمن الغذائي تتمثل في:

- توافر الأغذية، والقدرة الاقتصادية والمادية للحصول على الأغذية.

- استخدام الأغذية، واستقرارها مع الوقت (في وجه التعرض للأخطار والصدمات).

من هذا المنطلق: يوجد عاملان أساسيان يساهمان بصورة مباشرة في تحقيق الأمن الغذائي، وهما: الوصول المادي، والوصول الاقتصادي.

العاملين يشغلون وظائف ذات دخل منخفض وغير مستقرة؛ ما أدى إلى تدني مستويات المعيشة، وزيادة الفروقات الاجتماعية، وقد أثبت عدد من الدراسات الاقتصادية أنّ الهدف الرئيس للنمو هو زيادة المدخيل والتقليل من نسبة الفقر، غير أنّ ازدياد النمو الاقتصادي قد لا يطال الجميع، وقد لا يؤدي إلى توفير مزيد من فرص العمل للجميع؛ ما لم توضع سياسات موجهة للفقراء خاصة.

وعليه؛ سنحاول الإجابة عن الإشكالية الآتية: ما واقع «الأمن الغذائي» في إفريقيا؛ في ظلّ تحقيق برامج التنمية وأهداف الألفية؟

أولاً: قياس الأبعاد المختلفة للأمن الغذائي:

مفهوم «الأمن الغذائي»:

يصف مفهوم «الأمن الغذائي» عددٌ من الظواهر المتصلة، فهو لا يعني توافر الغذاء فقط، بل أيضاً: إمكانية الحصول عليه، واستخدامه بشكل آمن.

كما أنّ مقلوبه، أي «انعدام الأمن الغذائي»، أوسع من مجرد الجوع (أو نقص التغذية)؛ وذلك لاشتماله على «سوء التغذية» أيضاً، وهي: عدم وجود ما يكفي من المغذيات الدقيقة (أو وجود كميات مفرطة، أو غير متوازنة) في الوجبة الغذائية^(١).

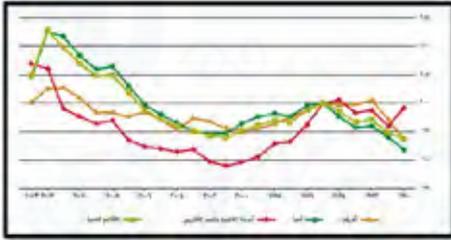
وتتصل حلقة «الأمن الغذائي» بحلقتي «الفقر» و «الصحة» وفق حسابات البنك الدولي، فإنّ قدرة الاستثمارات الزراعية على الحد من الفقر ضعفت قدرة الاستثمارات في أي قطاع

(٢) <http://www.masress.com/alwakei/10109>

(١) <http://www.fao.org/hunger/glossary/ar>

ويمكن تحديد الوصول الاقتصادي إلى الأغذية من خلال: أسعار الأغذية، وقدرة السكان الشرائية، فالمؤشر المحلي لأسعار الأغذية، الذي يُعرّف بأنه: نسبة معادل القدرة الشرائية الغذائية إلى معادل القدرة الشرائية بشكل عام، يسجل تكلفة الأغذية مقارنةً بإجمالي الاستهلاك، وعرفت هذه النسبة اتجاهًا تصاعدياً منذ عام ٢٠٠١م^(٢)، لكنها استقرت سنة ٢٠١٢م على مستويات تتسق مع الاتجاهات على المدى الأطول لمعظم الأقاليم.

الشكل (٢): تطور مؤشر سعر الغذاء المحلي^(٣):



وأدت «الاتجاهات غير القابلة للتوقع» في أسواق الأغذية العالمية إلى وضع مسألة «الهشاشة» في مقدّمة المناقشات المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي، في حين واجه منتجو الأغذية «المخاطر العالية»، وكان أثر «تقلبات الأسعار» وارتفاعها الحاد محدوداً أكثر مما كان متوقّعاً في البداية^(٤).

(٢) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم ٢٠١٢م، الأمن الغذائي بأبعاده المتعددة - روما، ص ٦.

(٣) المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

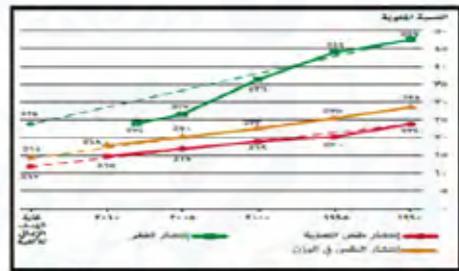
(٤) المصدر نفسه، ص ٢٨.

يُحدّد الوصول المادي من خلال: توافر البنى الأساسية ونوعيتها؛ بما في ذلك المواني، والطرق، وسكك الحديد، والاتصالات، ومرافق تخزين الأغذية، وغيرها من المنشآت التي تسهّل عمل الأسواق.

أمّا الوصول الاقتصادي؛ فيحدّد من خلال: الدخل المتاح، وأسعار الأغذية، وتوفير الدعم الاجتماعي والحصول عليه. ولمداخيل الزراعة، والغابات، ومصايد الأسماك، وتربية الأحياء المائية، دورٌ رئيسٌ في تحديد نتائج الأمن الغذائي.

ويمكن للتحسينات الحاصلة على مستوى الوصول الاقتصادي أن تعكس في شكل انخفاض في معدلات الفقر، فقد سجّلت معدلات الفقر ونقص التغذية انخفاضات على مدى السنوات العشرين المنصرمة؛ لكن بنسبٍ مختلفة، وحسب تقرير المنظمة العالمية للأغذية والزراعة لسنة ٢٠١٤م؛ فقد تراجعت معدلات نقص التغذية في الفترة ما بين ١٩٩٠م و٢٠١٠م من (٢٤٪ إلى ١٥٪) في الأقاليم النامية، مثل دول إفريقيا، في حين أنّ معدلات الفقر تراجعت من (٤٧٪ إلى ٢٤٪) عام ٢٠٠٨م؛ حسب المصدر نفسه.

الشكل (١): تراجع معدلات الفقر، معدلات نقص التغذية، بكلّ الأقاليم النامية^(١):



(١) المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

الشكل (٣): تطور أبعاد الأمن الغذائي في إفريقيا^(١):



ويكون الأمن الغذائي للبلد في أفضل أوضاعه إذا توافرت نسبٌ متساويةٌ لأربعة أبعاد، وهي: (التوفر، الاستقرار، الانتفاع، الحصول)؛ حسبما يبيّنه الشكل (٣).

وقد حققت دول إفريقيا الشمالية سنة ٢٠١٣م توازناً نسبياً في مجموع هذه الأبعاد؛ حرصاً منها على تحقيق الأمن الغذائي، أما دول إفريقيا جنوب الصحراء فتحاول تحقيق هدف الاستقرار أولاً؛ نظراً لما تعانيه من حروبٍ أهليةٍ وتحولاتٍ عسكرية.

صورةً عامةً لمجموعة المؤشرات، وتظيمها حسب الأبعاد الأربعة الخاصة بالأمن الغذائي^(٢):

البعد	مؤشرات الأمن الغذائي
التوفر	- متوسط كفاية إمدادات الطاقة الغذائية - متوسط قيمة إنتاج الأغذية - نصيب إمدادات الطاقة الغذائية المستمدة من الحبوب والحبوب والدرنات - متوسط الإمدادات من البروتينات - متوسط الإمدادات من البروتينات الحيوانية المصدر.
الحصول (الوصول المادي)	- النسبة المئوية من الطرقات المعبّدة من إجمالي الطرقات - كثافة الطرقات - كثافة السكك الحديدية.
الحصول (الوصول الاقتصادي)	- المؤشر المحلي لأسعار الأغذية.

الانتفاع	- الوصول إلى مصادر المياه المحسّنة - الوصول إلى مرافق الإصحاح المحسّنة.
الاستقرار (تجنب التعرّض للخطر)	- نسبة الاعتماد على الواردات من الحبوب - النسبة المئوية من الأراضي الصالحة للزراعة المجهّزة للري - قيمة الواردات الغذائية مقارنة بالصادرات الإجمالية من البضائع.
الاستقرار (تجنب الصدمات)	- الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب - تقلّب الأسعار المحلية للأغذية - تغيير إنتاج الأغذية للفرد الواحد - تغيير الإمدادات الغذائية للفرد الواحد.
الوصول	- انتشار نقص التغذية - نصيب الأغذية مما ينفقه الفقراء - عمق العجز الغذائي - معدل انتشار عدم كفاية الأغذية.
الانتفاع (مستويات الاستخدام)	- النسبة المئوية من الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون الهزال. - النسبة المئوية من الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون التقرّم. - النسبة المئوية من الأطفال دون الخامسة الذين يعانون نقص الوزن. - النسبة المئوية من البالغين الذين يعانون نقص الوزن. - معدل انتشار فقر الدم لدى النساء الحوامل. - معدل انتشار فقر الدم لدى الأطفال دون سن الخامسة. - معدل انتشار النقص في فيتامين أ. - معدل انتشار النقص في اليود.

ثانياً: واقع الأمن الغذائي في إفريقيا.. قراءة في الأرقام والإحصائيات:

يعاني نحو ٧٩٥ مليون نسمة^(٣) من سوء التغذية في العالم، في الفترة (٢٠١١م - ٢٠١٣م)، بعدما تراجع بنحو ١٦٧ مليون نسمة خلال العقد الأخير (منذ ٢٠٠٠م)، أي أقل من العدد المسجّل في الفترة (٢٠١٠م - ٢٠١٢م)،

(٣) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي - ٢٠١٥، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم - ٢٠١٥، تحقيق الغايات الدولية الخاصة بالجوع لعام ٢٠١٥: تقييم التقدّم المتفاوت - روما، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ص ٢.

(١) المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

(٢) المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

والذي بلغ ٨٦٨ مليون شخص^(١).

وعليه؛ تشير آخر تقديرات منظمة الأغذية والزراعة إلى أنه من المحتمل أن يكون شخص واحد من أصل ثمانية أشخاص في العالم قد عانى الجوع المزمن؛ بفعل عدم الحصول على الغذاء الكافي للتمتع بحياة نشطة وصحية. ويعيش أكبر عدد من الجياع^(٢) في الأقاليم النامية، حيث يُقدَّر انتشار نقص التغذية في إفريقيا بـ (٢١,٢٪) في الفترة (٢٠١١م - ٢٠١٣م).

إنَّ النمو السكاني الكبير الذي شهدته القارة الإفريقية منذ سنة ٢٠٠٩^(٣)، والذي يمثل ١٥٪ من عدد سكان العالم، أعاق النمو الاقتصادي، فأصبح أكثر بطئاً وأقلَّ شمولاً، إلى جانب عدم الاستقرار السياسي في بعض الأقاليم النامية، مثل إفريقيا الوسطى؛ مما أدى إلى كبح مسيرة التقدم والتنمية بشكل كبير.

وفي السياق نفسه؛ يشير تقرير المنظمة العالمية للأغذية والزراعة الصادر سنة ٢٠١٥م إلى: أنَّ الكوارث الطبيعية، وتلك التي من صنع الإنسان، أو عدم الاستقرار السياسي، قد أدت إلى أزمات ممتدة، تتلازم مع زيادة المخاطر وانعدام الأمن الغذائي لدى شرائح واسعة من السكان.

(١) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم - ٢٠١٣، الأمن الغذائي بأبعاده المتعددة - روما، ص ١٢.

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) عدد سكان القارة الإفريقية سنوات: (٢٠٠٩ - ٢٠١٢ - ٢٠١٤ - ٢٠١٥) على التوالي: (٩٩٦,٢٢١,٥٠٥ - ١,٠٧٥,٦١٥,٨٨٣ - ١,١٢٤,٨٦٦,٨٩١ - ١,١٥٤,٧٢١,٢٧٤ (مليار ساكن).

<http://www.statistiques-mondiales.com/afrique.htm>

وبالرغم من أنَّ عدد ناقصي التغذية في العالم ما فتى يتراجع في الفترة ما بين (١٩٩٠م إلى ٢٠١٣م) ليصل إلى ١٢٪، فلا تزال إفريقيا القارة التي يُسجَّل فيها أعلى معدلٍ لانتشار نقص التغذية؛ بواقع شخصٍ من أصل خمسة أشخاص، ونسبة ٢,٢٪؛ مقابل ١٣,٥٪ في القارة الآسيوية، و ٧٪ في أمريكا اللاتينية، و ٥٪ في الأقاليم المتقدمة؛ حسب تقرير «حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم» الصادر سنة ٢٠١٣م عن منظمة الأغذية والزراعة FAO.

نقص التغذية في إفريقيا: ١٩٩٠م - ١٩٩٢م حتى ٢٠١١م - ٢٠١٣م عدد (ملايين)، ومدى انتشار (%) نقص التغذية^(٤):

الفترة المنطقة	١٩٩٠ - ١٩٩٢	٢٠٠٠ - ٢٠٠٢	٢٠٠٥ - ٢٠٠٧	٢٠٠٨ - ٢٠١٠	٢٠١١ - ٢٠١٣
إفريقيا مدى انتشار نقص التغذية	١٧٧,٦ ٢٨,٣٪	٣,٢١٤ ٢٥,٩٪	٢١٧,٦ ٢٣,٤٪	٢٢٦,٠ ٢٢,٧٪	٢٢٦,٤ %21.2
إفريقيا الشمالية مدى انتشار نقص التغذية	٤,٦ ٥٪	٤,٩ ٥٪	٤,٨ ٥٪	٤,٤ ٥٪	٣,٧ ٥٪
إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مدى انتشار نقص التغذية	١٧٣,١ ٢٢,٧٪	٢٠٩,٥ ٣٠,٦٪	٢١٢,٨ ٢٧,٥٪	٢٢١,٦ ٢٦,٦٪	٢٢٢,٧ ٢٤,٨٪

وتتباين مستويات نقص التغذية داخل

(٤) المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

إفريقيا نفسها، فتسجّل منطقة جنوب الصحراء الكبرى أعلى مستوى نقص التغذية بنسبة ٨,٤٤٪؛ مع التقدير بأنّ واحداً من أربعة أفارقة في هذا الإقليم^(١) يعانون بالجوع باستمرار؛ في حين يميّز شمال إفريقيا بمعدل أقلّ كثيراً

(٥٪)؛ حسب التقرير نفسه.

جملة من العراقيل والمشكلات الاقتصادية التي تعيق وتيرة التنمية في القارة الإفريقية:

إنّ تقرير «حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لسنة ٢٠١٣م» يرجّح أن تعجز بلدان كثيرة، ولا سيما الإفريقية منها، عن تحقيق هدف الاكتفاء الذاتي وتقليل نسبة الفقر، فالبلدان التي شهدت نزاعات مسلحة في العقدَيْن الماضيين (ما بعد ١٩٩٦م) مرشحة لأن تشهد تراجعاً ملاحظاً في الحدّ من الجوع، كما أنّ البلدان غير الساحلية تواجه باستمرار إشكالية النفاذ إلى الأسواق العالمية، في حين أنّ البلدان التي تعاني من ضعف في البنى التحتية ستواجه مزيداً من القيود.

- الصراعات المسلحة: تشكّل الصراعات المسلحة عائقاً حقيقياً للتنمية والأمن الغذائي، حيث شهدت القارة الإفريقية ١٦ صراعاً داخلياً، من ٣٥ صراعاً^(٥) على مستوى العالم، في منتصف التسعينيات، وفي عام ١٩٩٣م وحده نزح نحو ٥,٢ ملايين لاجئ، وصار هناك ١٣ مليون مشرّد في القارة؛ ما أدى إلى قلة الإنتاج الزراعي بشكل خطير.

- الجفاف: بالرغم من أنّ إفريقيا فيها كثيرٌ من مصادر المياه؛ فإنها ثاني قارة من حيث معدّلات الجفاف بعد أستراليا^(٦)، فحسب المجلس العالمي للتنمية المستدامة: أدّى

في السياق نفسه؛ وفي قمة الاتحاد الإفريقي التي انعقدت في يوليو / تموز عام ٢٠١٤م، في مالابو (غينيا الاستوائية)، التزم رؤساء الدول الإفريقية بالقضاء على الجوع في القارة بحلول عام ٢٠٢٥م^(٦)، ويعدّ التزام إفريقيا ببرنامج عمل القضاء على الجوع، بتعزيز الجهود الجارية في إطار (البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا) الذي ترعاه (الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا)، وحساب الأمانة التضامني لإفريقيا من أجل الأمن الغذائي- الذي أنشئ عام ٢٠١٣م-: مظهراً من مظاهر رغبة الحكومات الإفريقية في إنشاء الأدوات المناسبة للقضاء على الجوع^(٧).

واستجابت الحكومات في مختلف الأقاليم أيضاً للنداء الذي وجهه الأمين العام للأمم المتحدة بان كيمون، في دعوته لمواجهة تحدي

(١) القارة السمراء.. نضال من أجل تحقيق الأمن الغذائي وتجسيد التنمية المستدامة، شوهذ يوم ٢٤/٠٦/٢٠١٦م. <http://www.aps.dz/ar/monde/5717>

(٢) الاتحاد الإفريقي ٢٠١٤ - إعلان مالابو في التعجيل بالنمو الزراعي، والتحول لتحقيق الازدهار المشترك، وتحسين سبل العيش، الجمعية العامة للاتحاد الإفريقي، الدورة العادية الثالثة والعشرون، يونيو/حزيران ٢٠١٤م. http://summits.au.int/en/sites/default/files/20-20%Assembly%20AU%20Dec%2017-XXIII%20_E.pdf

(٣) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي - ٢٠١٤، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم - ٢٠١٤، تعزيز البيئة التمكينية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية - روما، ص ٢٢.

(٤) المصدر السابق نفسه.

(٥) القارة السمراء.... مصدر سابق.

(٦) <http://www.alukah.net>

الديون مع انهيار أسعار السلع الأساسية، والتي تعتمد عليها أغلب الدول الإفريقية^(٤).

من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتعلقة بالتغذية - خطى ضعيفة: وإصراراً على العمل من أجل بلوغ التنمية المطلوبة؛ يعكف القادة الأفارقة على بلورة تصوّر استراتيجيٍّ؛ من خلال إعداد أجندة عام ٢٠٦٢م للتنمية، والتي تهدف إلى بناء الاكتفاء الذاتي وتحقيق الأمن الغذائي؛ بالتركيز في التحويل الزراعي.

وعليه؛ يتعين على القارة الإفريقية، متمثلة في الاتحاد الإفريقي، مواجهة تحديات كبيرة، أهمها: تهيئة بيئة مستقرة، وتسيير أحسن للإدارات (تجسيد مفهوم الحكم الرشيد)، ومشاركة أكبر من القطاع الخاص، وإيلاء اهتمام أكبر لمشاركة المرأة، والاستثمار في البحوث والتكنولوجيا لتعزيز إنتاجية المزارعين، يُضاف إلى ذلك: مواجهة كل من الانكماش الاقتصادي الحالي، وتقلبات أسعار الأغذية، اللذين أعاقا بشكل مباشر وتيرة التنمية.

وفي هذا الاتجاه نلاحظ بعض الخطوات:

- أطلق الاتحاد الإفريقي «البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا» التابع للشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا (النيباد)، من أجل استدامة الجهود التنموية، كإطار لتحقيق النمو الزراعي والتنمية الريفية والأمن الغذائي في الإقليم الإفريقي، وقد حظي البرنامج بالصادقة على مستوى الوزراء الأفارقة المجتمعين في دورة خاصة من مؤتمر المنظمة الإقليمي لإفريقيا بروما سنة ٢٠٠٢م.

- كما تؤكد مفوضة الاتحاد الإفريقي

الجفاف في كينيا^(١)، من ١٩٩١م - ٢٠٠١م، إلى خسائر اقتصادية قُدّرت بنحو ٢,٥ مليار دولار.

- التغيرات المناخية: تزيد التغيرات المناخية من معاناة الأفارقة، حيث انخفض مستوى هطول الأمطار جنوب الصحراء الإفريقية أكثر من أي منطقة أخرى خلال العقد الماضي (منذ سنة ٢٠٠٠م)، وتضاعف بذلك عدد المتضررين من الجفاف والحرارة الشديدة وحرائق الغابات، كما تزايد عدد الفيضانات والعواصف والهجرات الجماعية ثلاث مرات تقريباً؛ حسب التقرير الإفريقي للتنمية البشرية^(٢).

ويؤكد الباحثون في معهد بوتسام لبحوث آثار المناخ والتحليلات المناخية: أن الأمن الغذائي في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء سيكون هو التحدي الأكبر؛ في ظل مخاطر الجفاف والفيضانات والتحويلات في معدلات وأماكن هطول الأمطار^(٣).

- أزمة الديون: زادت الديون الخارجية للدول الإفريقية من حوالي ١١٠ مليارات دولار أمريكي في عام ١٩٨٠م - إلى ٣٥٠ مليار دولار في عام ١٩٩٨م؛ بما يمثل ٦٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي للقارة، وتزداد خطورة أزمة

(١) تشير الأرقام إلى تقلص واحدة من أكبر بحيرات إفريقيا، وهي بحيرة تشاد؛ بسبب سوء الممارسات الزراعية والرعي، وكانت مساحتها في الستينيات ٢٥ ألف كم^٢، لتتقد اليوم ٩٠٪ من مياها؛ بسبب الجفاف والتصحر، وغياب الإدارة الحكومية للمياه، والممارسات الزراعية السيئة، وقد أدى تقلص البحيرة إلى زيادة التوتر بين الرعاة والمزارعين وصائدي الأسماك في الدول الإفريقية الأربعة التي تطل عليها. <http://www.alukah.net/ixzz4HXAasygyA#58286/culture/0>

(٢) <http://www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hrd13/complete.pdf>

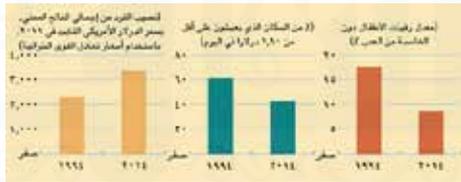
(٣) <http://www.albankaldawli.org/ar/news/what-climate-change-/19/06/feature/2013-means-africa-asia-coastal-poor, consulté le 2016/08/16>

(٤) المصدر السابق نفسه.

ثالثاً: النمو الاقتصادي والتنمية بوصفه رهاناً لتحقيق الأمن الغذائي في القارة السمراء: في بادئ الأمر؛ ينبغي أن نشير إلى أن إفريقيا عاشت على مدى عقدين (منذ سنة ٢٠٠٠م تقريباً) في تقدم ملاحظٍ للتنمية؛ إذ ارتفعت مستويات الدخل، وانخفضت معدلات الفقر، وتراجعت معدلات وفيات الأطفال في إفريقيا جنوب الصحراء، وتحسّنت خدمات الصحة والتعليم، وكلها مكاسب ساهمت بشكل مباشر وغير مباشر- في تقليل حدة الفقر واللامن الغذائي.

وحيث تسارعت وتيرة النمو؛ بدأ مستوى الفقر ينخفض، وانخفضت نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع (أقل من ١,٩٠ دولار يومياً بأسعار سنة ٢٠١١ الثابتة) من ٦١٪ سنة ١٩٩٣م إلى ٤٣٪ سنة ٢٠١٢م، أي أنها تراجعت بنقطة مئوية واحدة سنوياً منذ سنة ٢٠٠٠م، وتراجع الفقر بمعدل أعلى في بعض البلدان، كالسنغال، ولم يتراجع في بلدان أخرى، مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية^(٤).

الشكل (٤): تطور مؤشرات التنمية البشرية في إفريقيا^(٥):



أما خدمات الصحة، فمنذ منتصف التسعينيات انخفضت نسبة وفيات الأطفال قبل بلوغهم سن الخامسة بما يزيد على النصف، أي من ١٧٪ إلى ٨٪ سنة ٢٠١٤م؛ حسب إحصائيات

للاقتصاد الريفي والزراعة^(١) السيدة -RODA BISTOMOSIMI في مناسبات عدة: أن القضاء على الفقر والجوع يبقّى أكبر تحدٍّ شامل يواجهه العالم اليوم، ويعدّ مطلباً ضرورياً لتحقيق التنمية المستدامة؛ إذ أن الحد من الفقر يُعدّ مهمّة معقدة، تتطلب تضافر جهود عدة في بلدان القارة، وفي مختلف المجالات، بدءاً بالاقتصاد، والنشاط الاجتماعي، مروراً بالمجال السياسي، والبيئي.

- ونظراً إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني، حيث يقدر عدد سكان إفريقيا بـ ٢٧٤ ٧٢١ ١٥٤^(٢)، خصوصاً في العديد من البلدان المتأثرة بسوء التغذية، ركز التقرير الإفريقي للتنمية البشرية (٢٠١٢م) في الكيفية التي يمكن بها المضي قدماً في بناء الأمن الغذائي في القارة، من خلال وضع برامج التنمية الوطنية لزيادة الإنتاجية الزراعية بين المزارعين الصغار، وتحسين التغذية لدى المرأة والأطفال، وبناء نُظم معيشية مرنة، وتمكين المرأة والفقراء في المناطق الريفية.

- من جانبه؛ يقترح البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، في أول تقاريره عن التنمية البشرية في إفريقيا، مركزاً في: «الأمن الغذائي كوسيلة لتحسين جودة الحياة للجميع»: اتخاذ إجراءات فعّالة، تتمثل في: زيادة الإنتاج الزراعي، والاستثمار في مجال البحوث والبنى التحتية، والمساهمات، والثورة الخضراء في إفريقيا^(٣).

(١) المصدر السابق نفسه.

(٢) <http://www.statistiques-mondiales.com/afrrique.htm>

(٣) مجلة (التمويل والتنمية): مجلة فصلية تصدر عن صندوق النقد الدولي، يونيو ٢٠١٦م - عدد ٥٣ - رقم ٢، ص ٩. <http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/pdf/fd0616.pdf/06/fandd/2016>

(٤) المصدر السابق نفسه.

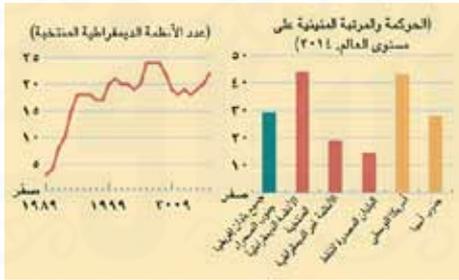
(٥) مجلة (التمويل والتنمية)، مصدر سابق.

البنك الدولي.

مرحلة الاكتمال أو الأمثلية.

بينما تظهر الفروق في جودة الحوكمة من خلال مؤشرات الحوكمة العالمية التي يضعها البنك الدولي كل سنة، ففي سنة ٢٠١٤م كان متوسط ترتيب الحوكمة في الأنظمة الديمقراطية- البالغ عددها ٢٣ نظاماً في إفريقيا جنوب الصحراء- هو ٢٤٢ على مستوى العالم^(٢).

الشكل (٥): الديمقراطية في العالم وتحسن الحوكمة في إفريقيا^(٣):



- النمو الاقتصادي: العامل الأبرز لانخفاضه تدريجياً في السنوات القليلة الماضية هو التباطؤ الحاد للتجارة بين الصين وإفريقيا، وانكماش كبير في اقتصاديات بعض الدول التي تعد من الشركاء الرئيسيين التجاريين للصين، مثل: أنغولا وجمهورية الكونغو وغينيا الاستوائية وجنوب إفريقيا وزامبيا، وتركيز الصين في اقتصادها المحلي^(٤)، ويُذكر أن التجارة الثنائية بين

هذا التحسن في مؤشرات التنمية البشرية راجع بالدرجة الأولى إلى: التغيرات الاقتصادية الهيكلية في العقد الأخير، ونذكر منها: - السياسات الاقتصادية والاجتماعية: حيث أصبحت الإدارة الاقتصادية أكثر عصريّة وفعالية، مع زيادة مرونة أسعار الصرف، وتراجع التضخم، وانخفاض معدلات العجز في الموازنات، وارتفاع مستويات الاحتياطيات بالنقد الأجنبي، وتقلص دور الدولة لتتيح المجال أمام نظم اقتصادية كثيرة لاقتصاد السوق؛ إذ تخلصت كثير من الحكومات من التشوهات التي كانت تعوق النمو؛ ما أدى إلى انفتاح التجارة، وزيادة الاختيارات المتاحة للمزارعين، وتراجعت البيروقراطية، وانخفضت تكلفة مزاوله الأعمال، وكلها أسباب مكنت عدداً كبيراً من الدول الإفريقية من تجنب عدة صدمات اقتصادية في السنوات الأخيرة، بما فيها أزمة الغذاء سنة ٢٠٠٧م، والأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨م - ٢٠٠٩م^(١).

- الحوكمة: تُعد الحوكمة من أهم مؤشرات التنمية، فقد تحسنت الحوكمة بصورة ملاحظة في كثير من البلدان؛ وفقاً لمستودع الفكر الأمريكي Freedom House؛ إذ قفزت عدد من الأنظمة الديمقراطية المنتخبة في إفريقيا من أربعة أنظمة في ١٩٩٠م إلى ٢٣ نظاماً اليوم، وهذا راجع إلى ترسيخ مبادئ الديمقراطية، لكن لا يزال الطريق طويلاً أمام الأنظمة الديمقراطية الجديدة لتصل إلى

(٢) المصدر السابق نفسه، ص ٩.

(٣) المصدر: مستودع الفكر - Electoral Democracies- Freedom in the World, House Freedom (التمويل والتنمية)، يونيو ٢٠١٦ - العدد ٥٢، الرقم ٢، مصدر سابق، ص ٢٩.

(٤) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي - ٢٠١٥، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم - ٢٠١٥.... مصدر

(١) مجلة (التمويل والتنمية)، يونيو ٢٠١٦ - العدد ٥٢، الرقم ٢، ص ٨. <http://www.imf.org/external/arabic/pdf/fd0616.pdf/06/pubs/ft/fandd/2016>



ومع تباطؤ النمو؛ هبطت أسعار السلع الأولية كثيراً؛ مع العلم بأن إفريقيا تعتمد على تجارة المعادن بالدرجة الأولى، فانخفضت أسعار الذرة والنحاس والقطن بما يزيد على ٢٠٪ منذ عام ٢٠١٣م، وهبطت أسعار الحديد الخام والنفط بأكثر من ٥٠٪، وكان لهذا التراجع في الأسعار تأثيراً واسع النطاق على توظيف العمالة، وأسعار الصرف، والاحتياطات بالنقد الأجنبي. وكان لهذه العوامل آثاراً سلبية، خصوصاً على البلدان المنتجة للنفط، كأفغولا ونيجيريا، وغيرها من البلدان التي تصدر الحديد الخام، مثل ليبيريا وسيراليون وجنوب إفريقيا، والنحاس، كجمهورية الكونغو وجنوب إفريقيا وزامبيا، والألماس، مثل بوتسوانا وناميبيا وجنوب إفريقيا^(١).

الصين وإفريقيا كانت قد نمت من ١٠,٦ مليارات دولار في عام ٢٠٠٠م، إلى ١٦٠ مليار دولار في عام ٢٠١١م^(١).

الشكل (٦): تطور نمو إجمالي الناتج المحلي (%)^(٢):



سابق، ص ٩.

(١) الصين تغزو إفريقيا. <http://alkhaleejonline.net/articles/1432365433392009500>

(٢) المصدر: مجلة (التمويل والتنمية)، مصدر سابق، يونيو ٢٠١٦ - عدد ٥٣، رقم ٢، ص ٢٩.

(٣) ورقة مفاهيمية حول: يوم الأمن الغذائي والتغذية في الدول

الصادرات بـ ١٪؛ مما يؤثر إيجاباً على النمو الاقتصادي.

وتظهر نتائج الدراسة التي أجرتها النيباد عام ٢٠١٠م: أن المتوقع أن يزيد الطلب على السلع الإفريقية خلال السنوات العشر المقبلة؛ من خلال زيادة الطلب على الغذاء في إفريقيا من ٥٠ مليار دولار إلى ١٥٠ مليار دولار، وبحلول ٢٠٢٠م يمكن للمزارعين الحصول على دخل يُتوقع أن يصل إلى ٤ مليارات دولار من إجمالي الصادرات، هذه الدراسة اعتمدت على مجهودات وسياسات البنك الدولي في القارة السمراء، إضافة إلى المساعدات التي قُدّرت بـ ١١,٦ مليار دولار لتمويل ١٠٢ مشروعات سنة ٢٠١٦م، وشملت المساندة ١,٢ مليار دولار من قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير، و ١٠,٤ مليارات دولار من ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية.

كانت القطاعات التي حصلت على أكبر تمويل هي: الإدارة العامة والقانون والعدالة (٣ مليارات دولار)، والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى (٢,٨ مليار دولار)، والنقل (١,٢ مليار دولار)^(٩). هذه الزيادة في الطلب على السلع الإفريقية راجعة إلى تعزيز الإنتاجية والإنتاج للمزارعين الأفارقة؛ إذ يساعد البنك أصحاب الحيازات الصغيرة من خلال برامج تمويل الاستثمار في مجال التقنيات المحسّنة، وتنفيذ حلول زراعية تراعي تغيير المناخ، وجعل الزراعة أكثر استدامة من الناحية البيئية.

وتشتمل المشروعات التي تمّت الموافقة عليها في هذه السنة المالية على مساندة مشتركة بين البنك ومؤسسة التمويل الدولية لتطوير سلاسل للقيمة- تنافسية، وموجهة تجارياً- في

استجابة إفريقيا.. نظرة تفاؤلية تتجلى في الأفق؛

في بادئ الأمر؛ تجدر الإشارة إلى الجهود التي بذلتها، ولا تزال تبذلها، حكومات الدول الإفريقية من أجل الحدّ من حدة الفقر وتوفير الغذاء للجميع. ورداً على الوضع غير المقبول للجوع وسوء التغذية؛ اعتمد رؤساء الحكومات الإفريقية إعلان مابوتو عام ٢٠٠٢م، من خلال برنامج التنمية الزراعية الشاملة لإفريقيا، وفي أبريل ٢٠٠٤م عُقد مؤتمر إفريقيّ جامع في كمبالا تحت شعار: «ضمان الأمن الغذائي والتغذية في إفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠م»، وفي ديسمبر ٢٠٠٦م جاءت قرارات قمة أبوجا للأمن الغذائي تحت شعار: «يجب على إفريقيا إطعام نفسها، ولا ينبغي أن يذهب أيّ طفل إلى الفراش جائعاً»، وفي أكتوبر ٢٠١٠م تمّ إطلاق اليوم العالمي للأمن الغذائي والتغذية في إفريقيا في مالوي يوم ٢٠ أكتوبر، كما التزم وزراء ومسؤولو الصحة الأفارقة بالعمل بالاقتراحات التي خلص إليها المؤتمر^(١٠)، وهذه كلها تظاهرات تدلّ على أنّ إفريقيا قد استجابت من أجل تحقيق اكتفاء ذاتي كافي للجميع.

العمود الفقري للتنمية:

إنّ الاستثمار في البيئة الزراعية هو العمود الفقري للتنمية، حيث يساهم في نموّ الدخل أكثر من أيّ قطاع آخر، وخصوصاً للفقراء الذين يعيشون في المناطق الريفية، إذ تبين عددٌ من الدراسات أنّ التجارة الزراعية تقلّل من الفقر والجوع عموماً، عن طريق زيادة الإمدادات الغذائية وطرق الوصول إليها؛ مما يزيد من نسبة

(٢) http://www.albankaldawli.org/ar/about/annual-report/regions/afr, le 16/08/2016, consulté

الإفريقية، الاستثمار في التجارة البيئية الإفريقية من أجل أمن الغذاء والتغذية، النيباد، ٢٠ أكتوبر ٢٠١١م، ص ٩.

(١) المصدر السابق نفسه.

يجب القيام به لضمان مستوى أفضل لحياة الشعوب الإفريقية، وبالإضافة إلى ذلك؛ فإن تحقيق التنمية المستدامة يكون ممكناً إذا كان للدول الإفريقية قدرة على توقع حالات الصدمات والتحديات المقبلة، مثل تغير المناخ، والأزمات الصحية، مثل تفشي الإيبولا في غرب إفريقيا مؤخراً، واندلاع حالات النزاع، وعدم الاستقرار.

تجدر الإشارة إلى أنّ عدداً من الدول الإفريقية أحرزت تقدماً نسبياً في تحقيق الأمن الغذائي، والحد من الفقر، مثل غامبيا التي انخفضت مستويات الفقر فيها بنسبة ٣٢٪ بين عامي ١٩٩٠م و ٢٠١٠م، حيث تركزت جهودها في الزراعة وتحسين سبل الحياة الريفية^(٤).

الخاتمة:

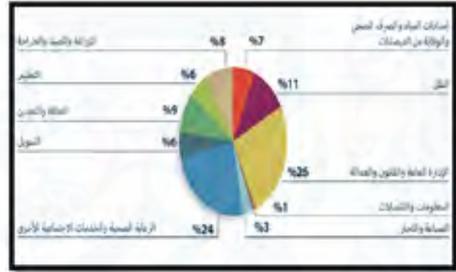
قطعت إفريقيا أشواطاً كبيرة لتحقيق أهداف الألفية، لكن الطريق لا يزال طويلاً لعدة أسباب، منها:

- صعوبة تأسيس شركات تجارية؛ إذ يستغرق ذلك وقتاً طويلاً.
- الافتقار إلى القدرات الزراعية التي تضبط المعروض من السلع الزراعية.
- الافتقار إلى نظم معلومات السوق.
- السياسات والحواجز الجمركية التي أثقلت كاهل المزارعين وصغار التجار.

لم تنجح إفريقيا في الماضي في حل هذه المشكلات، لكنها تخطو خطوات إيجابية من أجل إطعام نفسها، والحلّ الجوهري يكمن في الثروة الزراعية التي تزخر بها القارة السمراء، فلا سبيل أمام القارة الإفريقية إلا النهوض بالزراعة؛ تحقيقاً للأمن الغذائي، والتنمية المستدامة ■

(٤) Rapport des progrès sur les OMD en Afrique, Évaluation des progrès accomplis en Afrique dans la réalisation des OMD, septembre 2015, ISBN : 978-99-74-61-9994-4

الكاميرون، كما تساند زيادة وتكثيف إنتاجية قطاعي الزراعة والثروة الحيوانية في رواندا^(١). الشكل (٧): إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية لمؤسسات إفريقيا حسب القطاعات- للسنة المالية ٢٠١٥م^(٢):



تقدّر الحصة المخصصة للنهوض بقطاع الزراعة والصيد ٨٪ من إجمالي الميزانية المقدرة بـ ١١,٦ مليار دولار. كما أنشئت شبكات ووضعت سياسات لتعزيز التعليم، ومعالجة فيروس نقص المناعة البشرية (VIH)، والأمراض الأخرى، من أجل السلامة الاجتماعية.

وعلى الرغم من هذه التغيرات الهيكلية للسياسة الاجتماعية؛ فإن المعدلات الإجمالية للفقر في القارة لا تزال حوالي ٤٨٪، صحيح أنّ معظم البلدان الإفريقية أحرزت تقدماً على هدف واحد من الأهداف الإنمائية للألفية^(٣)، ألا وهو: القضاء على الفقر المدقع والجوع، لكن هناك الكثير من العمل

(١) نفسه، المصدر السابق

(٢) المصدر: <http://www.albankaldawli.org/ar/about/annual-report/regions/afr#3>

(٣) تتلخص أهداف الألفية في: القضاء على الفقر المدقع والجوع، تحقيق تعميم التعليم الابتدائي، تعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، تقليل وفيات الأطفال، تحسين الصحة النفسية، مكافحة الإيدز والملاريا والأمراض الأخرى، كفالة الاستثمار البيئي، إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.



اللاجئون في إفريقيا وتحديات المهجر

د. محمد البشير أحمد موسى

باحث في الدراسات الإفريقية والقانونية، تشاد



العضو ألا تخضع أي شخص لإجراءات، كالمنع من عبور الحدود أو الإبعاد أو الطرد، وهي إجراءات قد تضطر اللاجئ للعودة، أو البقاء في بلدٍ تتعرض فيه حياته أو سلامته أو حريته للخطر.

وقد وقّعت على هذه الاتفاقية وصادقت عليها (٤٥) دولة، في حين أن أربع دول وافقت ولم تصادق عليها، وخمس دولٍ أخرى لم توافق ولم تصادق على

نصت اتفاقية الاتحاد الإفريقي (منظمة الوحدة الإفريقية) لعام (١٩٦٩م)، التي تحكم المظاهر الخاصة بمشكلات اللاجئين، في «مادتها الثانية»، على أن الدول الأعضاء الموقعة على الاتفاقية تتعهد بمنح حقّ اللجوء للاجئين، ويعدّ ذلك عملاً سلميًّا إنسانيًّا، ولا يمكن أن يعتبر من جانب أية دولة عملاً غير ودي، ويجب على الدولة

الاتفاقية بعد .

غير مقيدة لدى المفوضية، وعجزت المفوضية السامية والاتحاد الإفريقي عن تقديم أرقام حقيقية لأعداد اللاجئين، وبذلك أخفقت بصورة كبيرة في تقديم المعونة والدعم الأساسي لهؤلاء اللاجئين؛ مقارنةً بأوضاع اللاجئين في القارات الأخرى. أماكن تركز اللاجئين بالقارة الإفريقية (جنوب الصحراء)، وتوزيعاتهم في ضوء أرقام (الأوتشا)^(٢):



وتشكّل هذه الاتفاقية أرضية خصبة تتعامل بها عددٌ من الدول الإفريقية مع قضية اللاجئين، حيث تعدّ القارة الإفريقية، وبخاصة منطقة جنوب الصحراء، من أكثر المناطق التي تشهد تزايداً في أعداد اللاجئين، بما نسبته ٢٦٪ من إجمالي اللاجئين في العالم^(١)، وهي نسبة كبيرة، مع أنها غير ثابتة، فما تزال الأسباب المؤدية إلى اللجوء قائمة في دول المنطقة، في دولة جنوب السودان، وإفريقيا الوسطى، والكونغو الديمقراطية، ومنطقة البحريات عموماً، وبرغم أنه كانت هنالك توقّعات بانخفاض أعداد اللاجئين في عام ٢٠١٥م إلى (١٤,٠٩) مليوناً؛ بدلاً من (١٥,٠١) مليوناً في عام (٢٠١٤م)، فإنّ زيادة وتيرة الحرب في كل من: دولة جنوب السودان، وشرقي الكونغو الديمقراطية، واضطراب الوضع في دولة بوروندي، واستمرار الأزمة في إفريقيا الوسطى، لم تساعد على تحقّق هذه التوقّعات، بل تأزمت أوضاع اللاجئين بعد أن تقلّست جهود مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) في بعض المناطق، أو تراجعت بصورة كبيرة، وقد أعلنت عن عدم قدرتها على دعم اللاجئين من إفريقيا الوسطى في مخيمات جنوب تشاد بسبب قلة الموارد .

الاتفاقية الإفريقية حول «اللاجئين» وهشاشة الوضع في الدول الإفريقية:

منذ توقيع الغالبية العظمى من الدول الإفريقية على هذه الاتفاقية وملحقاتها؛ ظهرت بعض الثغرات التي أدّت إلى ضعف التزام بعض الدول الإفريقية بها، أو التقيّد بتنفيذ بنودها، كما في حالة دولة جنوب إفريقيا، وتعاملها القاسي مع اللاجئين إليها من الدول الإفريقية المختلفة، وبخاصة دول الجوار، حيث لجأ عددٌ من الزيمبابويين، خلال الفترة (٢٠٠٠م

ومع أنّ أرقام اللاجئين غير المسجلين في المفوضية السامية تصل إلى أكثر من مليوني لاجئ في عموم القارة؛ فما يزال كثيرٌ من لاجئي منظمة «بوكو حرام» في غرب تشاد والكاميرون والنيجر غير مقيدين في سجلات المفوضية، وكذا الحال لدولة جنوب السودان والكونغو، بالإضافة إلى الأزمات الإفريقية القديمة في كل من الصومال والصحراء الغربية ومالي والنيجر، ولاجئي غرب السودان (دارفور) الموجودين في شرق إفريقيا الوسطى وتشاد، فما تزال نسبة غير قليلة من هذه المجموعات

(٢) المصدر: المفوضية السامية للاجئين بالأمم المتحدة، النداء العالمي لعام ٢٠١٥م.

(١) <http://www.unhcr.org/africa.html>

للبيرونديين والكونغوليين، وأوغندا بالنسبة للبيرونديين والروانديين وجنوبي السودان، وغيرها من دول الجوار.

بل خطت أوغندا مراحل بعيدة في قضية العمل والتوظيف للاجئين دول الجوار، دون تمييز أو تهميش، فبدلاً من إجبار اللاجئين على المكث في المخيمات؛ اختارت أوغندا مبدأ الشمولية والإدماج بدلاً من الإقصاء والتهميش، فأتاحت لهم حقوق العمل والدراسة وحرية التنقل والحركة.

وتستضيف أوغندا - وفقاً لبعض الإحصائيات - أكثر من (٥٠٠) ألف لاجئ، مائة ألف (١٠٠) أو يزيدون في عام (٢٠١٥م)، ومعظمهم من الكونغو الديمقراطية وبيروندي وجنوب السودان^(٤)، وقد بنت أوغندا سياسة الإدماج بدلاً من التهميش على محاور أساسية ثلاثة، وبتمويل ودعم من منظمات الأمم المتحدة، بالإضافة إلى المنظمات الكنسية، وبارادة حكومية خاصة، وتتمثل هذه المحاور في:

- ١ - المساواة والحوار، والدعم المتبادل، وهذا يدفع تلقائياً إلى الدولة المجتمعية.
- ٢ - دعم وسائل الكسب لتحقيق الاستدامة في الموارد، وذلك مراعاةً للنواحي الثقافية والاقتصادية لكل مجتمع من مجتمعات اللجوء الثلاثة.
- ٣ - إدراج اللاجئين ضمن الخدمات التي تقدمها حكومات الأقاليم أو المحافظات، وخصوصاً فيما يتعلق بالصحة والتعليم^(٥).

- ٢٠١٠م) بسبب الأوضاع المعيشية في بلادهم، إلى جنوب إفريقيا، فتم اعتقال عدد منهم والزج بهم في السجون ثم ترحيلهم إلى بلادهم، ولم يستفد سوى قلة قليلة من هؤلاء من الاتفاقية الإفريقية حول حقوق اللاجئين، والاتفاقية الدولية للاجئين لعام (١٩٥١م)، بحجة أن مفهوم «اللاجئ» لا ينطبق على هؤلاء^(١).

ولهشاشة الدولة الإفريقية؛ تلجأ بعض الحكومات إلى اتخاذ تدابير قد تتعارض مع ما التزمت به من التزامات إقليمية أو دولية فيما يتعلق بحقوق اللاجئين، وحالة لاجئي زيمبابوي واحدة من تلك الحالات الكثيرة في القارة الإفريقية التي يتم فيها اختراق نصوص هذه الاتفاقية، ومنها ما قامت به دولة أنغولا مع لاجئي الكونغو الديمقراطية، حيث تم احتجازهم وترحيلهم على غرار جنوب إفريقيا، وهو ما يتنافى مع روح الاتفاقية الإفريقية^(٢).

وهذه الحالات نجدها تتكرر في دول جنوب القارة تحديداً؛ بعكس المناطق الأخرى في القارة التي استقبلت أعداداً لا يستهان بها من اللاجئين، سواء في شرقها، مثل كينيا وتنزانيا والسودان وأوغندا وغيرها، أو في الوسط والغرب والشمال، بل تعدت مرحلة استقبال اللاجئين واستضافتهم إلى مرحلة إدماج اللاجئين في المجتمع المحلي طوعية، كما في حالات السودان لدول الجوار^(٣)، وكينيا بالنسبة للصوماليين، وتنزانيا بالنسبة

(٤) أيستون كالابريا إي: الإبداع وسبل كسب الرزق للاجئين، ملحق نشرة الهجرة القسرية حول الإبداع واللاجئين، العدد (٢٠) - ٢٠١٤م، ص ٢٠.

www.fmreview.org/innovation/eastoncalabria, Innovation and refugee livelihoods: a (historical perspective).

(٥) كيلي ت كليننتس، وتيموثي شوفينير وليا زيمور: مقارنة أوغندا في التعامل مع الاعتماد الذاتي للاجئين، نشرة الهجرة القسرية، ع (٥٢) - التفكير الاستراتيجي: التهجير والانتقال والحلول، مايو ٢٠١٦م، ص ٩. www.fmreview.org/ar/solutions

(١) أليكساندر بيتس: هشاشة الدول ووضع اللاجئين والهجرة بحثاً عن البقاء، نشرة الهجرة القسرية، عدد (٤٢) - يوليو ٢٠١٢م، ص ٤.

(٢) أليكساندر بيتس، مرجع سابق، ص ٥.

(٣) هجرة واستيطان أعداد كبيرة من القبائل من غرب إفريقيا في السودان لعدد من العوامل، وتشكيل الهوية السودانية الموحدة اليوم، د. عبد الله عبد الماجد إبراهيم: الغزابة، الجماعات التي هاجرت من غرب إفريقيا واستوطنت السودان وادي النيل ودورهم في تكوين الهوية السودانية، دار الحاوي للطباعة والنشر، ط ١، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م، ص ٣٩.



من وسائل المنظمات
التنصيرية: البرامج الثقافية
اليلية، ومراكز التدريب
المهنيّ والفنيّ، كما في مخيم
«داداب» للاجئين الصوماليين
في كينيا

من قبل المستعمر إلى دول، كما في حالات قبائل: الطوارق والبايا والمساوي، وغيرها من القبائل الكبيرة ذات الانتشار العريض في عددٍ من دول القارة، إلا أنها من الجانب الآخر تسبّب إشكاليات في بعض الدول والمناطق والتجمعات العرقية.

فهذه الإيجابية التي تكمن في العودة إلى الأصل، وهي حرية التنقل للفرد، والعيش الآمن حيث أراد، تمّ توطينها من قبل مجلس الكنائس العالمي، وبدعم منظمات الأمم المتحدة بطريقة مغايرة، فاللاجئون على سبيل المثال من دولة الكونغو الديمقراطية، وبعض العاملين في منظمات الأمم المتحدة من دولة توغو، تمّ توطينهم بطريقة ذكية في دولة النيجر، مما ساهم في تقليص نسبة المسلمين في هذه الدولة من ١٠٠٪ إلى ٩٨٪- حسب بعض الإحصاءات-.

وهي سياسة تطبّق أيضاً في شرق السودان، لكن بطريقة مغايرة، وهي قضية توطين اللاجئين الإريتريين بشرق السودان وإغلاق باب العودة، ودمجهم مع المجتمع السوداني في الشرق.

وتتجلّى هذه السياسة أيضاً في إفريقيا الوسطى، حيث حدثت في عام (١٩٩٤م) مجزرة للمسلمين في غرب البلاد؛ مما اضطروهم إلى الهجرة لدولة تشاد، تحديداً في منطقة «قوري»، واستوطن هؤلاء اللاجئين في هذه المنطقة حتى الأحداث الأخيرة في (٢٠١٣م)، فجاءت دفعات جديدة إلى هذه المنطقة

سياسة إعادة توطين اللاجئين في دول الجوار:

ترتفع نسبة الدولة المخففة (الفاشلة) في القارة الإفريقية جرّاء الأزمات المتصاعدة في عددٍ من المناطق، وتحديداً في الشرق والوسط والغرب، حيث توجد في القارة الإفريقية اليوم (١٦) دولة مخففة (فاشلة) من إجمالي (٢٠) دولة في العالم، وهي نسبة مقلقة جداً من عددٍ من النواحي، وخصوصاً في الجزئية التي تعيننا في هذه المقالة، وهي قضية «اللجوء»، فمعظم هذه الدول الفاشلة لديها لاجئون في دول الجوار، ومع أنّ معايير «الدولة الفاشلة» معايير غربية، كما أنها معايير نسبية، فإنها تصدق في حالات بعض الدول، كما في دولة جنوب السودان الوليدة، حيث ولدت فاشلة، وما تزال تعاني الإخفاق والفسل، وكذلك تعدّ دولة إفريقيا الوسطى اليوم من الدول المخففة (الفاشلة).

ولعلّ الضعف الناتج لدى هذه الدول، بالإضافة إلى المنظمات الإقليمية، كالاتحاد الإفريقي وغيرها، بخصوص تحسين أوضاع اللاجئين، شجّع على إيجاد سياسة جديدة لدى بعض المنظمات الدولية، وبخاصة «المفوضية السامية للاجئين»، وهي إعادة تشكيل الخريطة الديموغرافية لدول القارة، وذلك بإعادة توطين بعض كيانات اللاجئين في الدول المستضيفة على حساب تهيئة الأوضاع للعودة الطوعية إلى الديار، واستمرار أمد بعض المخيمات لعشرات السنوات، كما في مخيمات لاجئي: (جنوب السودان، والكونغو الديمقراطية، والصحراء الغربية، والصومال)، وكأنّها سياسة لكسر اتفاقية (برلين ١٨١٨م)، فأصبحت قضية حمل اللاجئ لجنسية الدولة الجارة، والتنقل بين هذه الدول بكلّ حرية، أمراً مشاعاً في بعض دول القارة، وهي بلا شك السياسة المطلوبة من دول القارة؛ بحكم أنّ الأصل عدم وجود حواجز بين دول القارة، وحرية التنقل والتملك بين المجموعات المختلفة، وبخاصة ذات الإثنية الواحدة التي تجزأت

كما في حالة الكاميرون مع لاجئي إفريقيا الوسطى، ولاجئي نيجيريا بسبب أزمة «بوكو حرام».

ويتوجب علينا، لدراسة حالات اللجوء، وما يصاحبها من متغيرات فكرية وقيمية، من الأخذ بعين الاعتبار تأثيرات العولمة في حركة الهجرة العالمية، وتحديات مفاهيم العولمة على اللاجئين عبر البرامج والمشروعات التي تطرحها منظمات الأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات التي تُشرف على مخيمات اللاجئين في إفريقيا، كمنظمة الإغاثة المسيحية التي تُشرف على عددٍ من المخيمات في إقليم وسط إفريقيا وغربها.

فالعولمة إذا كانت في بعض تعاريفها الاجتماعية تعني التكيّف مع البيئة، وأنّ البقاء للأصلح، فهي بالتالي تشجّد همم الأفراد والجماعات بدفعهم إلى التميّز والإتقان، والتعامل مع الواقع وعدم الاستسلام أو الإيمان بالغيبات، بهدف الالتقاء والتقارب بين المجتمعات المختلفة، وزيادة التفاعل بين الحضارات في سبيل إحداث تطورات وتحولات تقود العالم إلى «كونية» جديدة^(٢)، ونظرة حديثة في فقه التعامل بين الأفراد والجماعات، فإنّ استمرار الحروب في إفريقيا، وما يصحبها من حركة نزوح ولجوء، كلها تدفع دفعا إلى تحقيق جزءٍ من مفاهيم العولمة التي تفرضها بعض المجتمعات الغربية على العالم الثالث، وتتجلّى في بعض «قيمتها» من إشاعة أنماطٍ من السلوك الاجتماعيّ الغربيّ في المجتمعات الضعيفة؛ بصرف النظر عن مدى قبول تلك المجتمعات غير الغربية أو رفضها لهذه الأنماط^(٣).

ولذا؛ أصبحت المجتمعات المستقبلية للاجئين

لكي تطبق السياسة نفسها التي حدثت في شرق السودان؛ بتفريغ هذه الدولة- المصنفة تصنيفاً واضحاً لديهم بوصفها مناطق نفوذٍ للكنيسة- من المسلمين، وهذا ما جعل دولة تشاد من ضمن أكبر عشر دول تستضيف اللاجئين في العالم؛ بناءً على تقرير منظمة العفو الدولية، كما في الشكل الآتي:



ظاهرة اللجوء في إفريقيا وتحديات تغيير المعتقدات والقيم والأخلاق:

إذا كانت ظاهرة اللجوء تصنّف عالمياً بأنها ظاهرة عالمية، وأزمة تؤرق المجتمعات المختلفة، دون وجود علاج فعّال لها في الوقت القريب، فإنّ لهذه الظاهرة- كغيرها من الظواهر- جانباً إيجابياً وآخر سلبياً، خصوصاً إذا ما نظرنا إلى قضية المعتقدات والقيم وغيرها من الثوابت للمجتمعات التي لجأ إليها الأفراد، ولذا أصبحت هاجساً لدى عددٍ من الدول الإفريقية التي تخشى من تدفق اللاجئين بصورة كبيرة، كما في دولة جنوب إفريقيا، حينما أصدرت قرارات تعسفية بحق اللاجئين^(١).

وكذلك؛ دول أخرى تشدّد على اللاجئين بصورة تخالف ما وافقت وصادقت عليه من مواثيق إقليمية ودولية تعطي الحماية للاجئ أياً كان عرقه ودينه،

(٢) نايف عبيد: العولمة والغرب، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- ع (٢٠١) - ١٩٩٧م، ص ٢٩.

(٣) أسعد طارش عبد الرضا: الآثار الاجتماعية للعولمة على دول العالم الثالث، مجلة الدراسات الدولية، ع (٤٣)، ص ١٠٠.

(١) www.amnesty.org/ar/countries/africa/south-africa/report-south-africa



المنظمات التنصيرية المحلية والدولية التي تُشرف على مخيمات اللاجئين، استغلّت الدين، واستطاعت أن تحقق مفاهيم العولمة، خصوصاً فيما يتعلق بالجنس والاختلاط وسوء الأخلاق

المجتمعات المسلمة في شرق السودان. ولذلك؛ كانت عناية مجلس الكنائس العالميّ والكنيسة الأرثوذكسية ومنظمات الأمم المتحدة بهؤلاء اللاجئين عناية تفوق إخوانهم من الدول الأخرى الذين لجؤوا أيضاً إلى السودان، وظهر تأثير الإثيوبيين على الحدود واضحاً؛ من خلال نقل بعض القيم الخاصّة بهم وتمسكهم بنصرانيتهم، ولم يسلم إلا قلة قليلة منهم، فظلت هذه المجموعة تؤثر في المجتمع الذي حوله، وكان الأولى أن تتأثر هي بالمجتمع، ولكن الخصوصية التي أحيطت بها من قبل بعض الدوائر الكنسية ساهمت مساهمة كبيرة في الحفاظ على كينونتهم، وساهم في ذلك أيضاً عوامل أخرى من بينها: هجرة أعداد أخرى للعمل بصورة شرعية في السودان، فتعزز بذلك دور الكنيسة الإثيوبية في الخرطوم، وأصبحت المجموعات الإثيوبية أكثر تأثيراً من المجموعات اللاجئة الأخرى التي اندمج بعضها تلقائياً مع المجتمع السوداني، خصوصاً بعد مرور أكثر من عقد على وجودهم بالسودان.

«التنصير» القناة المثلى لتطبيقات «مفاهيم العولمة» في مخيمات اللاجئين؛ تُشرف عددٌ لا بأس به من المنظمات التنصيرية، المحلية والدولية، على مخيمات اللاجئين في العالم؛

تخشى من تأثيرات العولمة، وتأثيرات التناقض في الثقافة والقيم الدينية وغيرها الآتية مع المجموعات الوافدة، تخشى أن تفقد هويتها أو خصوصيتها الثقافية بتأثيرات الوافد، وتأثيرات البيئة التي تنشأ عبر وجود الوافد في بيئة مغلقة تُفرض عليها بعض المفاهيم الحديثة الغربية التي قد تختلف عن التي نشأ عليها، بسبب قوة تأثير المؤسسات الثقافية والفكرية التي تُشرف على هذه المخيمات، أو تسهم في تقديم المعونة الغذائية وغيرها من الاحتياجات؛ مقابل التنازل عن القيم والمعتقدات بصورة لا يشعر بها المحتاج.

فإذا كانت «مبادئ» العولمة و «قيمها» هي المهمة حتى على عمل المنظمات الإنسانية؛ فإنه بلا شك سيكون تهميش المبادئ والقيم والأخلاقيات في مجتمعات اللاجئين سمة أساسية لبعض هذه المؤسسات، وبخاصة العاملة في مجتمعات اللجوء. وهذه الظاهرة تعدّ أكثر قلقاً لدول الأقليات، حيث تتأثر الأقلية بتدفق الغالبية التي تنتمي إليها والتي تخالفها في المعتقد، مما يجعلها تفرض قيوداً تعقد في المحصلة النهائية حصول اللاجئين على بعض الامتيازات؛ حتى لو كان من ضمن الإثنية، كما حصل للاجئين إفرقيا الوسطى في دولة الكاميرون، حيث فرضت الحكومة الكاميرونية عليهم عدداً من القيود؛ مع أنّ غالبية الإثنية التي لجأت إليها من الإثنية نفسها التي تشكل الغالبية العظمى من سكان الكاميرون، وهي إثنية «الفلاتا»، وذلك خوفاً من التغييرات التي قد تحدثها هذه الموجة من اللاجئين بخصوص نقل بعض القيم، وبخاصة قيم الإسلام، والتأثير المباشر على الحياة في دولة الكاميرون.

ولكن بالمقابل؛ استقبلت بعض الدول، كجمهورية السودان، أعداداً متزايدة من اللاجئين من كل دول الجوار، خصوصاً من إثيوبيا التي لجأ كثيرٌ من الذين يعتقدون الديانة النصرانية فيها إلى السودان، ومعهم ما يحملون من معتقدات دينية وقيم تتعارض مع قيم

الجوار، ومخيمات اللاجئين الدارفوريين في شرق تشاد، وغيرها من المخيمات المنتشرة في منطقة جنوب الصحراء)، تحقق ما لم تستطع المنظمات الدولية نفسها تحقيقه، حيث استغلّت-كعاداتها- الدين لتحقيق بعض أهداف منظمات الأمم المتحدة المتعلقة بمفاهيم العولمة، وإن اختلفت معها في بعض الجزئيات حول تنفيذ توصيات وقرارات منظمات الأمم المتحدة المعنية بنشر الرذيلة وقمع الفضيلة في مجتمعات العالم الثالث.

وكما تمثّل الصراعات ومشكلات اللجوء في القارة الإفريقية أزمة إنسانية كبيرة؛ فهي تشكّل أيضاً مورداً اقتصادياً، ووسيلة ناجحة للارتزاق، وانتهاك حقوق الإنسان الإفريقي؛ مما يؤدي إلى صراعات خفية بين رجال الكنيسة وبين المنظمات التي ترفع راية «الإنسانية» في عملها، وهي صراعات تؤدي أحياناً إلى تضحية طرفٍ بالآخر، ما يكشف المستور، كما في حالة منظمة «أرش دي زوي» الفرنسية التي اختطفّت عدداً من أطفال دارفور، فبعد أن عملت المنظمة لسنوات دون أن تتكشف مثل هذه الجرائم ضدّ الإنسانية؛ اختلفت هذه المنظمة مع منظمات أخرى، فانكشفت القصة للرأي العام، أو أنّ السماسرة كشفوا المستور للرأي العام، وبرغم ذلك؛ فإنّ القصة انتهت لصالح هذه الجمعية الإرهابية، وتمّ الإفراج عن جميع منسوبيها الذين تمّ اعتقالهم!

هذه الحادثة - وغيرها - تمثّل واحدة من أوجه الصراع بين المنظمات العاملة في مخيمات اللاجئين، ومن ذلك أنّ المنظمات الدولية القائمة على الجانب العقديّ التنصيريّ العاملة في دولة غانا؛ كانت في طليعة المنظمات التي استقبلت اللاجئين الليبيريين إبّان أزمتهما في التسعينيات من القرن الماضي، وبخاصة الكنائس الإنجيلية والخمسينية^(٢)،

بناءً على مذكرات التفاهم مع المفوضية السامية للاجئين، ومن هذه المنظمات التصيرية العالمية «الهيئة الكاثوليكية للإنماء فيما وراء البحار»، ومقرها المملكة المتحدة، ترتبط بالشراكة مع عددٍ من مجالس الكنائس الإفريقية وغيرها، بالإضافة إلى المنظمات الدولية التي تعمل تحت مظلة الأمم المتحدة، وعلى رأسها «المفوضية السامية للاجئين»، حيث تصل عددُ الشركات مع المنظمات والهيئات الكنسية في العالم حوالي (٥٠٠) شريك، بالإضافة إلى ارتباطها بشبكة «الكارتاس» الدولية التي تضمّ (١٦٥) هيئة كاثوليكية^(١)، وبالرغم مما تعرضت لها الكنيسة من أزماتٍ في أحداث رواندا، بسبب مشاركتها المباشرة في الأحداث، فإنها استطاعت عبر شراكاتها مع المنظمات التابعة للأمم المتحدة أن تتجاوز هذه التحديات، وتوجد نفسها مقعداً وسط اللاجئين الروانديين والبورونديين إبّان مجازر (١٩٩٤م) وما بعدها.

وبرغم أنّ المنظمات الدولية التي تتبنّى مفاهيم العولمة، وخصوصاً فيما يتعلق بـ«قيم ومبادئ» العولمة حول الجنس والاختلاط وسوء الأخلاق، تسعى لتحقيق أهدافها في مخيمات اللاجئين، فإنّ المنظمات النصرانية، وعلى رأسها هذه الهيئة، وغيرها كالإغاثة الكاثوليكية، (في عددٍ من مخيمات القارة الإفريقية، ومن بينها مخيمات لاجئي إفريقيا الوسطى في دول

(١) روبرت كروكشانك، وكات كاولي: الحافزية والفعالية الدينية، الخبرة الكاثوليكية، لنشرة الهجرة القرية، رقم: (٤٨) ديسمبر ٢٠١٤م، ص ١٨. وشبكة أو مؤسسة «كارتاس»: تعدّ من أكبر المؤسسات الكنسية التي تشتط في عدد من الدول الإسلامية، حيث تعمل في أكثر من (٢٠٠) دولة في العالم، تحت شعار محبب لنفوس الفقراء: «من أجل بناء عالم أفضل»، وقد تأسست عام (١٨٩٧م) بألمانيا، ثمّ توسّعت في معظم دول العالم، وتتسق في عملها مع كافة المرجعيات الكنسية، ولها تأثير قويّ في عدد من الدول الإفريقية، حيث تعمل في أكثر من (٤٥) دولة إفريقية، لمعرفة مزيد من أنشطتها يرجى زيارة موقعها: WWW.caritas.org

(٢) الكنيسة الخمسينية: واحدة من الحركات النصرانية التي تنسب إلى البروتستانت، وقد ظهرت إلى الوجود في القرنين

وحيثما انخفضت المعونة الرسمية انخفاضاً كبيراً؛ تسبب ذلك في صراع خفي في الهيمنة على المخيم، خصوصاً مع وصول الموجات الأولى من الليبريين إلى غانا في عام (١٩٩٠م)، بين المنظمات الكنسية المحلية والدولية، فاستطاع المجلس المسيحي لغانا أن يقوم بدورٍ أساسيٍّ في تقديم المعونة للاجئين في المراحل الأولى من الأزمة^(١)، وخصّصت مجمع «بودبرام» في المنطقة الوسطى في غانا مخيمات للاجئين، ومثلت المنظمات المسيحية دوراً كبيراً في تحسين ظروف المخيم، وذلك بعد أن طلبت الحكومة الغينية المساعدة من مفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين، وليقضي بشكل كامل على الصراعات الخفية، وليكون المجلس القنطرة التي من خلالها يتم تنفيذ مفاهيم العولمة على مخيمات اللاجئين الليبريين.

ويجمع عددٌ من المعنيين بأمر العمل الإنسانيّ في الدول الغربية على أنّ كثيراً من الشركاء التنفيذين من المنظمات غير الحكومية، العاملة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين في مخيمات اللاجئين في إفريقيا، هي «منظمات قائمة على العقيدة المسيحية»، بعضها منظمات دولية كبيرة، بينما بعضها الآخر منظمات محلية.

وفي مخيم للاجئين في شرق إفريقيا تدار كثيرٌ من عمليات التثقيف، في مجال الصحة الجنسية والإنجابية والتوعية، بتوجيه من جانب منظمة مسيحية محلية بوصفها شريكاً تنفيذياً للمفوضية السامية للأمم المتحدة.

التاسع عشر والعشرين في الولايات المتحدة الأمريكية، وما يميزها عن غيرها من الحركات النصرانية أنها تعتقد أنّ جميع النصارى بحاجة لأن يعيشوا مرحلة رهينة حقيقية حتى يصبحوا نصارى حقيقيين، وذلك عبر امتحان معمودة الروح القدس. -st-takla.org/books/helmy-elkommos/protestant/pentecostal-church

(١) يتكون المجلس المسيحي من خمس عشرة كنيسة مسيحية موجودة في غانا، مثل: الكنيسة المشيخية.

بل تعدى هذا الدور من قبل منظمات الأمم المتحدة إلى المنظمات العلمانية في المجتمعات الغربية، وذلك في استغلال المنظمات التصيرية لتحقيق أهدافها التي تتناقض مع قيم المجتمعات الإفريقية، سواء المسلمة منها أو غيرها، كما في مخيم «داداب» في كينيا، حيث سعت إحدى المنظمات العلمانية الدولية، بالتنسيق مع المنظمات الكنسية التي تنشط في هذا المخيم، إلى تنفيذ حملة للصحة الجنسية والإنجابية للمراهقين والشباب، وتشارك المنظمات في تدريب اللاجئين العاملين في المجال المجتمعي لتثقيف إخوانهم في مجتمعات اللاجئين في أمور الصحة الجنسية والإنجابية التي تواجه المراهقين من اللاجئين، وكان جلّ أهداف المنظمة العلمانية من هذه البرامج هو: ضمان الوقاية الصحية للمراهقين؛ من خلال تشجيع استخدام وسائل منع الحمل للوقاية من الأمراض المنقولة جنسياً، والحمل غير المرغوب فيه، ونشر معتقداتها ضدّ الفطرة الإنسانية السوية حول التعامل مع حالات ما يُسمّى «المثلية الجنسية»، والعمل كذلك في نشر مفاهيم لا تمنع أو تجرّم تجارة الجنس، وممارسة المراهقين للجنس^(٢).

ونخلص من ذلك إلى: أنّ وسائل وطرق تغيير المعتقدات والقيم في مجتمعات اللاجئين بالمخيمات، وبخاصة المسلمة، هي الطرق نفسها، وإن اختلفت الوسائل والآليات، ومما عرضنا سابقاً يتضح أنّ من الوسائل الحديثة لتغيير المعتقدات: خدمات الصحة والعلاج، وهي وسيلة قديمة حديثة، ولكن أُضيف لها آلية جديدة، وهي برامج المحاضرات الصحية التوعوية التي تنفذها الأمم المتحدة، ولكن عن طريق

(٢) إليزابيث فيرتس، وجوناس إيكي: صدام العقيدة وسيطرتها، تقديم المعونة للاجئين في غانا وكينيا، نشرة الهجرة القسرية، ع (٤٨)، ديسمبر ٢٠١٤م، ص (٤٠ - ٤١).
<http://www.fmreview.org/ar/faith/wirtz-ecke.html>

الجوار.

هذه المراكز ذات جدوى اجتماعية واقتصادية كبيرة لو تبنتها منظمات إسلامية، أو جهات تمويل كبيرة كالبنك الإسلامي، ومخيمات اللاجئين المسلمين في كثير من الدول الإفريقية بحاجة ماسة لمثل هذه المبادرات التي تقضي على الفقر والفاقة، وتشغل الشباب ببرامج تعود عليهم وعلى أسرهم بالنفع؛ بدلاً من الفراغ الذي يعانيه الآن في بعض المخيمات، وتستغله المنظمات التصيرية، وقد أدى ضعف المنظمات المحلية الإسلامية، وضعف برامجها المقدمة للاجئين، إلى تقوية العوامل المدمرة للقيم والأخلاق والشباب في بعض مخيمات اللجوء.

الحلول والمعالجات:

أصبحت حركة اللاجئين في إفريقيا، مع ضعف البنية التحتية لدول القارة، وأيضاً ضعف الآليات الخاصة للتصدي لمثل هذه الأزمات، تؤثر بشكل كبير على بعض المجتمعات المسلمة، وعلى اللاجئين في المخيمات، خصوصاً في جانب تغيير العقيدة والقيم وإفساد الأخلاق، كما تؤدي الظروف الصعبة في بعض المخيمات إلى خروج بعض اللاجئين منها؛ مما يؤدي إلى ظهور عدد من الحالات السلبية، ومنها:

- الكسب غير المشروع: عن طريق العمل مع العصابات التي تروج للمخدرات، أو عن طريق الوقوع في الفواحش.

- يعمل بعضهم رسالاً للمنظمات الغربية: فيقومون بنشر بعض القيم والممارسات العلمانية في مخيمات اللاجئين؛ عبر برامج معدة مسبقاً لسكان المخيم المعين، كما في حالة مخيمات اللاجئين في شرق تشاد، والخاص بالإخوة من دارفور، حيث عمل عدد من الشباب اللاجئين مع هذه المنظمات، في تقديم برامج تساعد على نشر الرذيلة وغيرها من الأشياء التي تدمر القيم والأخلاق. وكذا الحال فيما تقوم به بعض العصابات من بيع الأطفال وتهريبهم إلى أوروبا، كما في حالة المنظمة الفرنسية مع أطفال

المنظمات التصيرية، وهذه الوسيلة المهمة لدى المنظمات الغربية تترك تأثيراً واضحاً في عدد من المخيمات، وبخاصة مخيمات اللاجئين المسلمين، حيث تقوم بزعزعة العقيدة والثوابت عبر مقارنات واهية تخدع البسطاء من المسلمين، مما أثر كثيراً في الجانب العقدي لديهم.

ومن الوسائل الأخرى، وخصوصاً في توجيه الشباب، البرامج الثقافية الليلية التي تقدم تحت عنوان: (الاندماج الاجتماعي، وتخفيف صدمات الحرب والأزمات النفسية للاجئين)، عبر برامج معدة مسبقاً من قبل المنظمات التصيرية، وتجد قبولاً كبيراً لدى الشباب، وهي البرامج التي يركز عليها حالياً في مخيمات اللاجئين في دارفور ولاجئي إفريقيا الوسطى، وغيرهما من المخيمات ذات الكثافة المسلمة، وسط الفراغ الذي يعانيه الشباب في المخيمات.

والجدير بالذكر: أن من البرامج النوعية التي تقوم بها بعض المنظمات التصيرية، وتعد في الوقت نفسه وسيلة من وسائل التصير، مراكز التدريب المهني والفني التي تُكسب الشباب مهارات عملية تساعدهم على كسب الرزق، وفي الوقت نفسه تضمن ارتباطهم بهذه المنظمات، وتمول هذه المراكز في بعض الدول عن طريق منظمات الأمم المتحدة، فللمفوضية السامية للاجئين (١٣) مركزاً لتكنولوجيا المعلومات للتدريب في مجال الحاسب الآلي وتقنية المعلومات، وذلك في مخيم «داداب» للاجئين الصوماليين في كينيا^(١)، وهذا المخيم من أكبر المخيمات للاجئين الصوماليين في شرق إفريقيا، حيث يوجد فيه أكثر من (٦٠٠) ألف لاجئ^(٢)، وتوجد مراكز مماثلة في مخيمات اللاجئين في أوغندا وتزانيا للاجئي دول

(١) <http://www.unhcr.org/ar/news/54d6ef9b6.html/2/latest/2015>

(٢) <http://www.care.org/emergencies/dadaab-refugee-camp-kenya>

دارفور، وهي السياسة نفسها التي تحدث الآن في مخيم اللاجئين «قوري» للاجئين إفرقيا الوسطى في العاصمة انجمنينا بتشاد، حيث تعاون بعض الشباب مع هذه العصابات؛ مما ساهم في تفشي الظاهرة نفسها في هذا المخيم.

- استخدام الشباب اللاجئين مرتزقة: وذلك في الحروب التي تدار في عددٍ من الدول الإفريقية، كما حدث للاجئين الكونغو الديمقراطية الذين استخدمتهم «جيش الرب» مرتزقة في حرب إفرقيا الوسطى، وبعض اللاجئين الذين يعملون حالياً مرتزقة مع بعض الميليشيات في ليبيا.

ولتكوين رؤية للخروج من هذه الوضعية الصعبة للاجئين في إفرقيا؛ فإنني أقترح ما يأتي:

١ - التنسيق بين المنظمات الإسلامية: الدولية والمحلية، العاملة في المناطق ذات الكثافة للاجئين والنازحين، وذلك في تقديم برامج ومشروعات تسهم في تقليل الآثار السلبية الضارة بالمجتمعات الإفريقية عموماً، وبخاصة المسلمة.

٢ - تفعيل بعض البرامج والمشروعات التي تطرحها منظمات الأمم المتحدة: من خلال منظمات محلية قوية، تنشط في مخيمات اللاجئين، وتوظفها بما يحقق القيم الإسلامية السامية في مخيمات اللجوء، وخصوصاً أنّ غالبية اللاجئين في القارة الإفريقية من المسلمين، ويشكلون النسبة المتضررة الأعلى في القارة من الأزمات المتلاحقة.

٣ - تفعيل قضية «العودة الطوعية» عبر مؤسسات المجتمع المدني؛ واعتبار «العودة الطوعية» خطأً أحمر، حتى تظلّ المعادلة متوازنة في الدول ذات الأقليات المسلمة، كإفرقيا الوسطى وبورندي والكونغو الديمقراطية وغيرها، ومن المهمّ أن تطرح هذه المبادرات عبر الصناديق الاستثمارية، أو برامج ومشروعات البنك الإسلامي للتنمية.

وتعدّ قضية «العودة الطوعية» من الحلول الجذرية لبعض الإفرازات الناتجة بسبب أزمة اللجوء

في القارة الإفريقية، وهي قضية جوهرية تنادي بها عددٌ من المنظمات والمؤسسات الدولية، ومن بينها الاتحاد الإفريقي، حيث جاء في قرار اجتماع المجلس التنفيذي للاتحاد ما نصه: «٦ - يؤكد (المجلس) مجدداً أهمية العودة الطوعية باعتبارها أفضل الحلول الدائمة لمشكلة اللاجئين، ويحثّ الدول الأعضاء على تهيئة الظروف الملائمة لعودة اللاجئين، وإعادة دمجهم على نحو دائم في مجتمعاتهم»^(١).

ولكي تؤتي «العودة الطوعية» ثمارها يجب أن تكون مبنية على رؤية واضحة؛ من حيث معالجة الأسباب الأساسية التي هاجر من أجلها اللاجئين من البلد الأصل، وخصوصاً فيما يتعلق بالأمان على النفس والمال والعرض، ووجود مقومات - ولو بسيطة - يعتمد عليها اللاجئ لإعادة بناء حياته المدمرة اقتصادياً وتعليمياً وسكناً، وإلا فإن مجرد دعاوى العودة التي تطلقها منظمات الأمم المتحدة لبعض اللاجئين لا تحقق أي نوع من الاستقرار أو السلم الاجتماعي، بل تدفع مثل هذه العودة أحياناً إلى حالات أكثر خطورة، وذلك بانضمام الشباب لحركات ثورية، أو اللجوء إلى أوروبا، وهو ما يدمر المجتمعات الإفريقية بشكل كبير، وخصوصاً حينما يُهدر عنصراً أساسياً من مكونات المجتمع، وهو الشباب، حيث إنّ وفيات الشباب الإفريقي، ومن كلّ الجنسيات، في عرض البحر الأبيض المتوسط مهولة؛ مقارنة بحاجة المجتمعات الإفريقية لأمثال هؤلاء الشباب في النهوض بمجتمعاتهم ■

(١) الوثيقة: (127/bec/cl/Ex/108/V)، اجتماع المجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقي، الدورة العادية الخامسة، ٢٥ يونيو - ٣ يوليو ٢٠٠١م، أديس أبابا، إثيوبيا، ص ١.

أهم الأحداث

■ واتارا يُقيل مستشاره «مامادي دياني»
لـ «تدخّله» في الانتخابات الغابونية:

أنهى الرئيس الإفوارى الحسن واتارا خدمات مستشاره «مامادي دياني»، بسبب «التدخل» في العملية الانتخابية في الغابون، وجاء في بيانٍ عن الرئاسة: «رئاسة الجمهورية تدين هذا التدخل، وتؤكد للسلطات والشعب الغابوني تمسّكها بالاحترام الكامل لسيادة الجمهورية الغابونية».

وكالة الأنباء الإفريقية (آبا) -

٢٠١٦/٨/٢١م

■ نيجيريا تعلن مقتل عدد من قادة بوكو حرام وإصابة «أبو بكر الشكوى»:

قال الناطق باسم الجيش النيجيري ساني عثمان: أبو بكر الشكوى «أصيب بجروح خطيرة» في الغارة التي نُفذت على غابةٍ في سامبيزا، وأضاف: أنّ ثلاثة من قادة الجماعة، هم: أبو بكر موبي ومالام نوهو ومالام هامان، قُتلوا، وأصيب آخرون بجروح.

وأعلن الجيش النيجيري عدّة مرات مقتل «الشكوى»، لكنه ظهر في تسجيلات بعد ذلك، ويأتي هذا الإعلان بينما يزور وزير الخارجية الأمريكي كيري المنطقة لبحث مكافحة جماعة بوكو حرام.

وكالة رويترز - ٢٠١٦/٨/٢٣م

■ المعارضة في الكونغو تدعو لإضرابٍ عامٍّ احتجاجاً على تأجيل الانتخابات الرئاسية:

دعا ائتلاف أحزاب المعارضة في

■ الأمم المتحدة: ملايين يحتاجون إلى مساعدات عاجلة في حوض بحيرة تشاد:

قال توبي لانزر منسق الشؤون الإنسانية الإقليمي بالأمم المتحدة: إنّ تمرد جماعة بوكو حرام منذ ٢٠٠٩م أدى لتشريد ٢,١ مليون شخص، وقتل الآلاف، في أزمةٍ تفاقت نتيجة «انفجارٍ سكانيّ» في حوض بحيرة تشاد، فضلاً عن موجات المهاجرين إلى أوروبا.

وأوضح لانزر أنّ الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية تحتاج إلى ٥٥٩ مليون دولار، من سبتمبر حتى ديسمبر، لتخفيف حدّة الأزمة في الدول المطلة على بحيرة تشاد، حيث يعاني أكثر من ستة ملايين شخص من «انعدام الأمن الغذائي بشكلٍ حاد»، فضلاً عن معاناة ٥٦٨ ألف طفلٍ من سوء تغذيةٍ حادّ.

وكالة رويترز - ٢٠١٦/٩/١٧م

■ فوز رئيس الغابون علي بونجو بفترة رئاسية جديدة:

أظهرت النتائج النهائية التي أعلنتها اللجنة الانتخابية: فوز رئيس الغابون «علي بونجو» بفترةٍ رئاسيةٍ جديدة؛ بحصوله على ٤٩,٨٠٪، وحصل «جان بينج» المنافس على ٤٨,٢٣٪، ونوّد أعضاء لجنة الانتخابات المنتمين للمعارضة بالاعتراع، وقال أحد المفوضين عن حزب بينج: إنه «سرق».

وكالة رويترز - ٢٠١٦/٩/١م

واتهم وزير الدولة للشؤون الخارجية «تاي اسقي سيلاسي» عناصر سياسية (لم يسمّها)، وقوى خارجية (لم يذكرها)، بـ «السعي لاستخدام المظاهرات لتغيير النظام، وزعزعة الاستقرار».

كان محتجون قد اعترضوا في «أروميا» على خطط توسيع العاصمة، معتبرين أنّها «تستهدف تهجير مزارعين من قومية الأروموا»، بينما تظاهر محتجون في «أمهرا» للمطالبة بضم «لقايت» إلى القوميات المعترف بها رسمياً في الإقليم، وتظاهر البعض في أديس أبابا تضامناً معهم.

وكالة الأناضول - ٢١/٨/٢٠١٦م

■ فوز «إدغار لونغو» رئيس زامبيا بفترة رئاسية جديدة، والمعارضة ترفض النتيجة:

قالت اللجنة الانتخابية في زامبيا: إنّ رئيس البلاد «إدغار لونغو» زعيم حزب الجبهة الوطنية تغلب بنسبة ٥٠,٣٥٪، على منافسه الرئيسي «هاكايندي هيشيليمبا» من الحزب المتحد للتمية الوطنية الذي حصل على ٤٧,٦٧٪ من الأصوات، في انتخابات الرئاسة التي شهدت منافسة حامية.

ورفض حزب المعارضة الرئيسي في زامبيا النتيجة، وزعم أنّ اللجنة الانتخابية تواطأت لتزوير الأصوات ضدّ مرشحه «هيشيليمبا».

وكالة رويترز - ١٦/٨/٢٠١٦م

جمهورية الكونغو الديمقراطية لإضراب عام؛ بعد أن أعلنت مفوضية الانتخابات أنّ انتخابات الرئاسة، التي كان مقرراً عقدها في نوفمبر المقبل، لن تُعقد حتى العام المقبل، وعبرت المعارضة عن بالغ قلقها من أنّ كاييلا يريد تأجيل الانتخابات للبقاء في السلطة لما بعد فترة ولايته.

ورفض تحالف المعارضة في جمهورية الكونغو الديمقراطية- في وقت سابق- مساعي الاتحاد الإفريقي الأخيرة لحوار وطني، واتهم وسيط الاتحاد الإفريقي «آدم كودجو» بالعمل على ضمان ترشّح الرئيس جوزيف كاييلا لفترةٍ ثالثة.

وتواجه الكونغو الديمقراطية أعمال عنف في الشرق، ولم تشهد مطلقاً انتقالاً سلمياً للسلطة.

وكالة أنباء الشرق الأوسط -

٢٢/٨/٢٠١٦م

■ إثيوبيا تجدد رفضها استقبال لجنة أممية للتحقيق في فضّ مظاهرات أغسطس:

جدّدت الحكومة الإثيوبية رفضها استقبال لجنة أممية للتحقيق في فضّ الشرطة لمظاهرات مطلع أغسطس ٢٠١٦م، التي وقعت بالعاصمة أديس أبابا وإقليمي «أروميا» و «أمهرا»، وتحدثت مصادر للمعارضة الإثيوبية عن «سقوط ٨٠ قتيلاً على الأقلّ» خلال التصدي للاحتجاجات.



إفريقيا بالأرقام

■ ٥٥٧,٤ مليون دولار من البنك الإسلامي لمشاريع تنموية في ٥ دول إفريقية: يقدم البنك الإسلامي للتنمية مبلغاً قدره ٥٥٧,٤ مليون دولار لدعم مشاريع تنمية في خمس دول إفريقية؛ حسبما صرح ممثلو البنك في واغادوغو.

وتمّ توزيع المبلغ على النحو الآتي: ٢٧٨,٦ مليون دولار للسنگال (المشروع قطار داکار، وبرنامج الحدّ من الفقر)، و ٨٩ مليون دولار لكوت ديفوار (لدعم جهود توفير المياه والصرف الصحي لمدينة آبيدجان)، و ٥٩,٨ مليون دولار للكاميرون (لدعم مشروعين مرتبطين بمشروع التنمية الريفية في بلدة شاربي، وقطاع نقل الدم)، و ٢٠ مليون دولار للنيجر (لبناء سدّ كاندادجي)، و ١٧,٨ مليون دولار لموريتانيا (لتنمية المركز الوطني لأمراض القلب).

وكالة الأنباء الإفريقية (آبا) - ٢٠١٦/٩/٨م

■ السنغال: ارتفاع إنتاج الفوسفات بنسبة ٧٧٪ في النصف الأول من ٢٠١٦م: شهد استخراج الفوسفات ارتفاعاً بنسبة ٧٧٪ في النصف الأول من ٢٠١٦م، بالنسبة للفترة نفسها من ٢٠١٥م، حسبما أفادت إدارة التوقعات والدراسات الاقتصادية (DPEE).

وكالة الأنباء الإفريقية (آبا) - ٢٠١٦/٩/١م

■ التحويلات المالية إلى إفريقيا تجاوزت ٦٠ مليار دولار أمريكي سنة ٢٠١٥م:

حصلت الدول الإفريقية على تحويلات مالية بلغت ٦٦ مليار دولار أمريكي سنة ٢٠١٥م- حسب

بيان الاتحاد الإفريقي-، ويعود أغلبها إلى مبالغ محوّلة من العاملين بالخارج.

وأكد البيان: أنّ هذه التحويلات أصبحت مصدراً مهمّاً للعمّلات الصعبة بالنسبة لأكثر الدول الإفريقية، وثبت أنها أكثر استقراراً واستمراريةً من أشكالٍ أخرى من المداخل، مثل الاستثمار المباشر الأجنبي، والمساعدات الخارجية.

وجاء في البيان: أنّ الدول الأساسية التي تأتي منها هذه التحويلات هي: الولايات المتحدة، السعودية، فرنسا، المملكة المتحدة، إيطاليا.

والوجهات العشر الأولى للتحويلات- خلال السنة الماضية-: نيجيريا، مصر، تونس، الجزائر، غانا، السنغال، كينيا، أوغندا، مالي، جنوب إفريقيا، بمبالغ بين ٢٢,٦٦ مليار دولار و ٠,٨٧ مليار دولار.

وكالة الأنباء الإفريقية (آبا) - ٢٠١٦/٨/٢٧م

■ الإعلان عن دعم بقيمة ٢٥ مليار فرنك إفريقي في ٢٠١٧ للشباب الإفريقي:

أعلنت رئيسة اتحاد الشباب الإفريقي فرانسيس مويومبا: أنه سيتم إطلاق دعم بقيمة ٥٠ مليون دولار في ٢٠١٧م للشباب الإفريقي، لتمكينهم من مواجهة الآفات الحالية، مثل: الفقر، والتطرف، والهجرة، وأكدت: أنه مع ذلك؛ فإنّ الاتحاد يعوّل على الإرادة السياسية للزعماء الأفارقة؛ لإنشاء هذا الصندوق، الذي تُقام الإجراءات اللازمة لوضعه على أرض الواقع مع لجنة الاتحاد الإفريقي.

اتحاد الشباب الإفريقي (UPJ): هيئة تنسيقية للمنظمات الشبابية، على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية بإفريقيا، مدعوم من الوكالة الاستشارية للجنة الشباب التابعة للاتحاد الإفريقي.

وكالة الأنباء الإفريقية (آبا) - ٢٠١٦/٧/١٨م

■ «إنَّ الدَّيْنَ يُدار بشكلٍ بارع لاستعادة الاستعمار لإفريقيا.. إنه استردادٌ يُحيل كلَّ واحدٍ منَّا إلى عبدٍ اقتصاديٍّ.. إنَّ سياساتِ الفائدة والمساعدات قد انتهت بنا إلى تشوِشنا، وإخضاعنا، وسلبنا الشعور بالمسؤولية تجاه شؤوننا الاقتصادية والسياسية والثقافية، لقد اخترنا أن نخاطر بأن نمضي في مساراتٍ جديدةٍ لتحقيق رفاهيةٍ أفضلٍ». **الرئيس البوركينيني توماس سنكارا، خلال كلمة له عام ١٩٨٧م، أثناء اجتماع القادة الأفارقة تحت رعاية منظمة الوحدة الإفريقية.**

■ «من الغريب؛ على الرغم من شراكة اليابان منذ وقتٍ طويلٍ مع القارة الإفريقية وعملها الجيد؛ فإنَّ الاستثمارات اليابانية بعيدة كلَّ البعد عن نوع الوجود الضخم الذي ينبغي لها الآن أن تحقِّقه، وذلك مقارنةً مع ما حقَّقه أقاربها الجدد في القارة». **رئيس الوزراء الإثيوبي «هايله مريم ديسالبيغنه» في كلمة له حول قمة مؤتمر طوكيو الدولي السادس حول التنمية في إفريقيا (تيكاد)، التي عُقدت في العاصمة الكينية نيروبي.**

■ «الأمن عاملٌ أساسيٌّ ورئيسيٌّ، ينبغي النظر فيه إذا أريد تحويل القارة الإفريقية من وضعها الاقتصاديِّ الحالي، من النزاعات المستمرة في عدة مناطق في إفريقيا.. لقد تعهدنا خلال الذكرى الخمسين بأننا لن ندع الحروب والنزاعات العنيفة لأجيال المستقبل الأفارقة، ولإسكات المدافع بحلول العام ٢٠٢٠م؛ ينبغي علينا جميعاً القيام بالمزيد من أجل الوفاء بهذا التعهد».

رئيسة مفوضية الاتحاد الإفريقي د. نكوسازانا دلاميني زوما، في كلمة خلال افتتاح الدورة العادية ٢٩ للمجلس التنفيذي، المنعقدة ضمن قمة الاتحاد الإفريقي، في كيغالي/رواندا.

■ لماذا تفوقت دول المستعمرات الإنجليزية على نظيراتها الفرنسية في إفريقيا؟

على الرغم من أنها تساؤلات مثيرة للمشاعر؛ فإن الوقائع ولغة الأرقام أبلغ من تكهنات المحللين، حيث إن مؤشر التنمية البشرية (IDH) يشير إلى أن الجابون هي الدولة الفرنكوفونية الوحيدة التي تدرج بين أفضل عشر دول إفريقية في التنمية البشرية، حيث تحتل المرتبة السابعة بمعدل ٠,٦٨، بعد بوتسوانا ٠,٧٠، وسيشل ٠,٧٧، وموريشيوس ٠,٧٨، ودول شمال إفريقيا. وفي المقابل؛ تظل تتراحم الدول الفرنكوفونية على ذيل الركب، حيث تتبوأ النيجر وإفريقيا الوسطى وتشاد مؤخرة القائمة؛ بمعدلات تتفاوت ما بين ٠,٣٥ و ٠,٣٩؛ مختتمة بذلك قائمة مؤشر التنمية البشرية عالمياً؛ حسب تصنيف PNUD (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) لعام ٢٠١٥م. والتباين بين القطبين جلي، حيث يمثل الناتج المحلي الإجمالي (PIB) للمستعمرات الإنجليزية- بدون جنوب إفريقيا- ٤٨٪ من مجموع إنتاج جنوب الصحراء الكبرى؛ مقابل أقل من ٢٠٪ لنظيراتها الفرنكوفونية. فما التفسير الموضوعي لهذا التفوق؟

يشار إلى أن مرد الأمر يرجع إلى حيوية النشاط الاقتصادي في البلدان الناطقة بلغة شكسبير؛ أكثر من نظيرتها الفرنسية، وحتى رواندا، التي أصبحت نموذجاً في النمو الاقتصادي، تبنت الإنجليزية لغة رسمية للبلاد. وبينما يخطط الشبان في بياكو وديكار للمغامرات إلى المهجر؛ نجد نظرائهم في نيروبي وكامبالا يتجهون نحو إنشاء الأعمال التجارية المحلية. وقد ورد في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال (Doing Business) الذي نُشر في أكتوبر؛ أن مناخ الأعمال في المستعمرات الإنجليزية في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أفضل بكثير؛ لكون أفضل أربع دول إفريقية في تبني إصلاحات مناخ الأعمال من تلك المستعمرات (موريشيوس، رواندا، بوتسوانا، وجنوب إفريقيا)، وتتقدم حتى على دول المغرب العربي، على غرار تونس والمغرب اللتين تحتلان المرتبة الخامسة والسادسة. ويلاحظ أن إجراءات إنشاء مؤسسة تجارية، واسترداد الديون، أقل تعقيداً في المستعمرات الإنجليزية؛ منها في نظيراتها الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

النزاعات في كبريات الدول الفرنكوفونية في إفريقيا؛

وقد أكد بعض المحللين: أن النزاعات تعرقل تنمية الدول الإفريقية الفرنكوفونية، حيث تأثر معدل النمو سلباً في الكونغو الديمقراطية، ولم يتحسن الوضع إلا بعد عودة الاستقرار؛ مما أدى إلى تسجيل أعلى معدل نمو على مستوى القارة؛ إذ وصل إلى ما بين ٧,٢٪ إلى ٩,٢٪.

لكن التنبؤات توحى باحتمال تعثر التدارك المذكور؛ نتيجة ما قد تسببها مخاطر الانتخابات القادمة، والتي قد تُعرق البلاد في نزاع جديد، إضافة إلى هبوط أسعار المواد الكونغولية، والتي تعد من مصادر إنتاجها. عملة الفرنك سيفاً (Franc CFA) تشكل حجرة عثرة؛

تعرض عملة فرنك سيفاً، الحيل السري الاستعماري المرتبط باليورو، لانتقادات خبراء الاقتصاد؛ لاعتبارها تحول دون إمكانية الدول الفرنكوفونية من وضع سياسات اقتصادية تناسب اقتصادها؛ لكون العملة محكومة من البنك المركزي الأوروبي (BCE)، والذي يستحوذ على احتياطات (UEMOA) و (CEMAC). وصعوبة زيادة الصادرات، من خلال اللعب على المرونة في سعر الصرف الثابت (٦٥٥ Franc Cfa مقابل يورو)، وذلك منذ ٢٠١١م، تعد من العراقيل، وقد اتفق المحللون على ضرورة وحدة العملة بوصفها عنصراً مهماً؛ غير أنه يتطلب الحفاظ على نفس المنطقة النقدية، واتساع الرقعة إلى البلدان الأخرى، وفي ظل استقلالية البنك المركزي. جدير بالذكر؛ أن ثمة عوامل أخرى تطفو على الساحة، وتتعلق بتدني مستويات البنى التحتية في المستعمرات الفرنسية؛ مقارنة بنظيراتها الإنجليزية التي نالت حظاً كبيراً في حجم المساحات عند التقسيم الاستعماري، وتميز بالكثافة الديموغرافية.

تقرير: أبر نيوز

ترجمة واختصار: قراءات إفريقية

■ وزير الدولة للتخطيط في بنين: بلادنا ماضية في طريق أهداف التنمية

المستدامة:

قال وزير الدولة للتخطيط والتنمية «عبدولاي بيو تشاني»: «إن حكومة بنين ستعمل وفق الاحتياجات المرتبطة ببلوغ «أهداف التنمية المستدامة (ODD)»، وأضاف: «كل ما سنعمله سيضع في الاعتبار أهداف التنمية المستدامة واتفاقيات باريس، خطة حكومتنا العملية، وخطة العمل الاستراتيجية، ستمان بالتعاون القوي مع ODD (أهداف التنمية المستدامة)».

وكالة الأنباء الإفريقية (آبا) - ٢٠١٦/٩/٣م

■ الكاميرون: تراجع طفيف في النمو الاقتصادي:

بلغ معدل النمو الاقتصادي في الكاميرون ٥,٨٪ في ٢٠١٥م؛ مقابل ٥,٩٪ في الفترة نفسها من العام الماضي، وسجل البلد معدل نمو سنوي بلغ ٥,٧٪ في الفترة (٢٠١٢م - ٢٠١٥م)، حسب تقرير للمعهد الوطني للإحصاء (INS).

وحسب المعهد الوطني للإحصاء: فقد أثبت الاقتصاد الوطني مرونةً معتبرة؛ لأنَّ عليه في الوقت نفسه تسيير الاقتصاد الخارجي المرتبط بظرفية دولية صعبة، يطبعها انخفاض في أسعار البترول، ومواجهة غياب أمن عابر للحدود في المنطقة الشرقية؛ بسبب الحالة السوسيو - بوليتيك في جمهورية وسط إفريقيا، وفي أقصى الشمال أيضاً، حيث تنتشر جماعة بوكو حرام.

وسيكون تطوّر النمو متأثراً بالعوامل الإيجابية، مثل إنتاج البترول، بناء الجسر الثاني على «ووري» (الشريط الساحلي)، التعديلات الضريبية المقررة في مشروع قانون الميزانية لعام ٢٠١٦م، والتفويض التدريجي لاتفاقيات الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي (APE).

وكالة الأنباء الإفريقية (آبا) - ٢٠١٦/٩/١م

■ ٧٣ اتفاقاً بين شركات يابانية وإفريقية في ختام مؤتمر تيكاد بنيريوي:

وقعت شركات يابانية وإفريقية ٧٣ اتفاقاً تجارياً، لتعزيز الشراكة الإفريقية - اليابانية، بهدف تسريع العمل على تصنيع المواد الأولية في القارة السمراء بدلاً من الاكتفاء بتصديرها.

وجرى توقيع الاتفاقيات في ختام أعمال «مؤتمر طوكيو الدولي للتنمية إفريقيا» (تيكاد)، بالعاصمة الكينية نيروبي، الذي يعقد للمرة الأولى على أرض إفريقية، وليس في اليابان كما جرت العادة منذ تأسيسه عام ١٩٩٣م. وبلغت قيمة مذكرات التعاون الموقعة ٣٠ مليار دولار، على أن توزع الحزم المالية لأكثر من ثلاث سنوات من هذا العام، شملت ١٠ مليارات دولار لمشروعات البنية التحتية، يتم تنفيذها من خلال البنك الإفريقي للتنمية، فيما يتم ضخ ٢٠ مليار دولار أخرى من قبل مستثمرين من القطاع الخاص.

وشملت الاتفاقيات ٢٢ شركة ومؤسسة يابانية؛ مقابل عدد مناظر لشركات من الدول الإفريقية. تجدر الإشارة إلى أن طوكيو سبق أن تعهدت في مؤتمر طوكيو الماضي - في ٢٠١٢م - بـ ٣٠ مليار دولار لإفريقيا خلال خمس سنوات.

وكالة الأناضول - ٢٠١٦/٨/٢٨م

■ المنتدى السنوي للبنوك المركزية الإفريقية يدعو لواردات أقل وصادرات أكثر:

أنهى المنتدى السنوي للبنوك المركزية الإفريقية، الذي أقيم في العاصمة النيجيرية أبوجا، بحضور ٤٥ محافظ مؤسسة مالية بالقارة، أعماله بقرار مشترك، يدعو إلى خفض الواردات وزيادة الصادرات، في إطار لتنويع الاقتصادات الإفريقية.

وأضاف المشاركون، حسب البيان الختامي للمنتدى، أن إجراءات السياسات النقدية غير التقليدية قد تكون لها انعكاسات سلبية على الدول الإفريقية؛ بسبب الترابط بين الاقتصادات، مشيرين إلى أن الدول الإفريقية تواجه تحديات، خاصة فيما يتعلق بانخفاض قيمة سعر الصرف، وهبوط تدفقات رأس المال، محملين المسؤولية للسياسات النقدية غير التقليدية القادمة من الدول المتقدمة.

وقد انعقد منتدى البنوك المركزية الإفريقية هذا العام (في دورته ٢٩) تحت عنوان: «السياسة النقدية غير التقليدية: تأثيرها على السياسة النقدية والاستقرار المالي في إفريقيا».

وكالة الأنباء الإفريقية (آبا) - ٢٠١٦/٨/٢١م

■ محكمة كينية تقضي بأحقية الطالبات في ارتداء الحجاب في المدارس التابعة للكنائس:

قضت محكمة كينية بأحقية الطالبات في ارتداء الحجاب في المدارس التابعة للكنائس، وترجع القضية إلى قرار أصدرته إدارة التعليم بمقاطعة «ايزولو»، يسمح للفتيات بارتداء الحجاب والسراويل الطويلة في المدارس التابعة لها، لكن إدارة مدرسة القديس بولس لجأت للقضاء لتجاضج بالقول إن ارتداء الطالبات المسلمات زياً مختلفاً خلق نوعاً من الفُرقة بين الطالبات، كما استشهدت المدرسة التابعة للكنيسة الميثودية الإنجيلية بالإقرار الذي يوقعه أولياء الأمور؛ بالتزام أبنائهم بقواعد المدرسة. إلا أن قضاة محكمة الاستئناف قالوا: إن من واجبات المسؤولين عن التعليم دعم قيم الكرامة والتنوع وعدم التمييز، وقالوا في الحثيات: «إن الحقوق الدستورية للطلبة لا تسقط داخل أسوار المدارس»، يُذكر أن المدارس العامة في كينيا تسمح للطالبات بارتداء الحجاب.

موقع البي بي سي - ٢٠١٦/٩/١٥ م

■ الرابطة الخيرية الإسلامية تعلن تأييدها لإغلاق المؤسسات الشيعية بجزر القمر:

أعلنت الرابطة الخيرية الإسلامية في جزر القمر تأييدها المطلق للإجراءات السيادية التي اتخذتها الحكومة القمرية لإغلاق المؤسسات الشيعية، وهي: مستوصف الهلال الأحمر الإيراني، ومركز التبيان، وإمداد الخميني. وقالت الرابطة في بيان: إن المؤسسات الشيعية استغلت حاجة الشعب القمري الإنسانية، للدواء والغذاء والتأهيل والتدريب، لإغوائه وانتزاعه من قناعته الدينية والأخلاقية الراسخة.

وأهابت بالسلطات القمرية المبادرة لاتخاذ إجراءات للتخفيف من آثار إغلاق تلك المراكز، وإيجاد البدائل المناسبة التي تستجيب للحاجات الإنسانية الملحة.

خاص قراءات إفريقية

■ طرق القوافل التجارية كانت معابر الإسلام إلى قارة إفريقيا:

كانت بداية انتشار الإسلام في إفريقيا جنوب الصحراء من خلال بعض التجار الذين كانوا ينتقلون بين الأسواق من منطقة لأخرى، يحملون معهم تجارتهم، يبيعون ويشتررون، وقد أثروا في أهالي تلك المناطق بحُسن سلوكهم مع الناس، وحُسن مظهرهم، ومحافظتهم على الخُلق الإسلامي الرفيع؛ مما دفع كثيراً من الأهالي لاعتناق الإسلام. وكانت الطرق التي سلكها هؤلاء التجار طرق القوافل التجارية، التي تربط بين شمالي القارة وبلاد السودان الغربي والأوسط (غرب إفريقيا)، ويلاحظ أنّ معظم هذه الطرق تجارية، لم تُستخدم كمعابر للجيوش إلا في القليل النادر، مما يؤكّد سمة الطابع السلمي لانتشار الإسلام في إفريقيا، ومما يؤكّد ذلك أيضاً أنّ أهل القارة أنفسهم، سواء البربر أو الزنج والسودان، هم الذين قاموا بنشر الإسلام؛ بعد أن وصلت الدعوة إلى بلدانهم.

واتخذت دعوة الأفارقة أشكالاً متعددة، وعلى أيدي أناسٍ مختلفي الصفات والاتجاهات، منهم الدعاة الذين وهبوا حياتهم لهذا العمل العظيم، ومنهم التجار الذين جمعوا بين الدعوة والتجارة، ومنهم الحجّاج الذين تأثروا بمظاهر الأخوة الإسلامية في موسم الحج، وأثروا في إخوانهم وأهاليهم بعد أن عادوا من الحجّ بشحنةٍ إيمانيةٍ عميقة، ومنهم المهاجرون الذين أتوا في هجرات عديدة، شملت العرب وغيرهم، وحملوا معهم الإسلام والثقافة الإسلامية.

المصدر: الموسوعة الموجزة في التاريخ الإسلامي، أبو سعيد المصري.



بنك
المعلومات



في عام ١٨٩٥م أصبحت كينيا مستعمرة بريطانية، وفي الأربعينيات من القرن العشرين تحرك الكينيون ضدّ الحكم البريطاني مطالبين بالاستقلال، حتى حصلوا عليه عام ١٩٦٣م.

الكينيين، وقد أقرّ الدستور إقامة نظام رئاسي للحكم، وقُسمت كينيا بموجب الدستور الجديد إلى ٤٧ إقليمًا، يتمتع كل منها بحكم شبه ذاتي، كما ألغى الدستور الجديد منصب رئيس الوزراء، فاز أوهورو كينياتا، نجل الرئيس المؤسس جومو كينياتا، في الانتخابات الرئاسية في ٤ مارس ٢٠١٣م، وتولّى المنصب بشكلٍ رسميٍّ يوم ٩ أبريل ٢٠١٣م.

أولاً: السمات الجغرافية:

١. الموقع الجغرافي: تقع كينيا على الساحل الشرقي لقارة إفريقيا، وتطلّ على المحيط الهندي، بين الصومال وتنزانيا، وتمتد من ساحل المحيط إلى عمق القارة الإفريقية، ويمر خط الاستواء عبر أراضيها.

٢. المساحة: ٥٨٠,٢٦٧ كم^٢.

٢. المناخ: استوائي في المناطق المحاذية للساحل؛ وجافّ في المناطق الداخلية.

وفي عام ١٩٧٨م: تُوفي الرئيس جومو كينياتا، أول زعيم لكينيا، ورمز كفاحها الوطني ضدّ الاستعمار، الذي قاد البلاد منذ الاستقلال حتى وفاته، وخلفه نائبه دانيال أراب موي.

اضطر الرئيس السابق دانيال أراب موي، الذي حكم البلاد منذ ١٩٧٨م، إلى التخلّي عن السلطة في ديسمبر ٢٠٠٢م، بعد أن سقط في انتخاباتٍ رئاسيةٍ سلميةٍ نزيهة، وفاز في تلك الانتخابات موي كيباكي؛ مرشح ائتلاف رينبو الوطني المعارض NARC.

وفي ديسمبر ٢٠٠٧م؛ أُعيد انتخاب كيباكي، في انتخاباتٍ اتهمه فيها منافسه، مرشح «الحركة الديمقراطية البرتقالية» رايبا أودينجا، بالتزوير؛ فاندلعت مواجهات بين الطرفين.

وفي أغسطس ٢٠١٠م؛ جرى استفتاءٌ وطنيٌّ على الدستور الجديد، وافق عليه الأغلبية الساحقة من

٤. التضاريس:

والميرو Meru ٦٪، والجماعات العرقية الأخرى ١٥٪؛

بينما لا تزيد نسبة غير الإفريقيين (آسيويين، وأوروبيين، وعرب) على ١٪ من إجمالي السكان.

٤. الديانة:

يشكّل المسلمون أكثر من ٣٥٪ من السكان- حسب

المصادر الإسلامية-، في حين تدعى المصادر الغربية أن نسبة النصارى ٨٣٪ من إجمالي السكان (البروتستانت

٤٧,٧٪، والروم الكاثوليك ٤,٢٢٪، وطوائف مسيحية أخرى

١١,٩٪)، وبتقديراتهم يشكّل المسلمون ١,١١٪، والديانات

التقليدية ١,٧٪، والديانات الأخرى ١,٦٪، ومن لا ديانة

لهم ٤,٢٪، وغير مصنفين ٢,٠٪؛ طبقاً لتقديرات ٢٠١٥م.

٥. اللغة: الإنجليزية: اللغة الرسمية، والسواحلية:

اللغة الوطنية، ولكل جماعة عرقية لغتها الخاصة.

ثالثاً: النظام السياسي:

١. اسم الدولة: الاسم الرسمي الكامل: جمهورية

كينيا، المختصر: كينيا، الاسم السابق: شرق إفريقيا البريطانية.

٢. نظام الحكم: جمهوري.

٢. العاصمة: نيروبي Nairobi.

٤. التقسيمات الإدارية: ٤٧ إقليمياً.

٥. الاستقلال: نالت استقلالها عن المملكة المتحدة

في ١٢ ديسمبر ١٩٦٣م.

٦. الدستور: أقرّ الدستور الأخير في استفتاء شعبي

في ٤ أغسطس ٢٠١٠م، وبدأ العمل به في ٢٧ أغسطس

٢٠١٠م.

٧. النظام القانوني:

نظاماً قانونياً مختلطاً، مستمد من القانون الإنجليزي

العام، والشريعة الإسلامية، والقانون العرفي. وتراجع

القوانين لدى المحكمة العليا الجديدة التي أنشئت بموجب

الدستور الجديد. وتقبل كينيا السلطة الإلزامية لمحكمة

العدل الدولية، بتحفّظات، وتقبل سلطة المحكمة

الجنائية الدولية.

٨. السنّ القانوني للانتخاب: الثامنة عشرة: من

الذكور والإناث.

أ- منطقة مدارية ساحلية: هي شريط ضيق بساحل

المحيط الهندي، يضمّ شواطئ جميلة، وبحيرات ساحلية مالحة، ومستنقعات، وقليلًا من الغابات المطيرة الصغيرة.

ب- سهول: تمتد من المناطق الساحلية نحو الداخل،

وتغطي نحو ثلاثة أرباع المساحة، تنمو فيها الشجيرات والنباتات الكثيفة، وتمثل أكثر المناطق جفافاً في كينيا.

ج- مناطق مرتفعة: في جنوب غربي كينيا، تغطي

أقل من ربع مساحة البلاد، تتكون من جبال وهضاب

وتلال، وفي طرفها الشرقي يقع جبل كينيا أعلى نقطة في

البلاد، وتغطي الحشائش والغابات معظم هذه المنطقة،

ويقسم منطقة الأراضي المرتفعة وادي الأخدود العظيم

إلى قسمين، ويحتوي هذا الوادي العميق على أكثر أنواع

الأراضي خصباً في القارة.

د- أنهار وبحيرات: النهران الرئيسان في كينيا

هما: آثي Athi و تانا Tana، وبحيرة تيركانا Lake Turkana تقع في أقصى الشمال، وبحيرة فيكتوريا

(تُعرف في كينيا باسم فيكتوريا نيانزانان Victoria Nyanza)

تقع في الطرف الغربي من كينيا؛ ولكن الجزء الأكبر منها يقع داخل حدود أوغندا وتزانيا، وتغطي

البحيرة نحو ٤٨٤,٦٩ كم^٢، ويقع نحو ٢٧٨٠ كم^٢ منها

داخل كينيا.

٥. المصادر الطبيعية: من أهمها: الحجر الجيري،

الصودا الكاوية، الملح، الأحجار الكريمة، الفلوسبار،

الزنك، الجبس، العقيق الأحمر، الحيوانات البرية، الطاقة

الكهرمائية.

ثانياً: التركيب السكاني:

١. عدد السكان: ٤٥,٩٢٥,٣٠١ نسمة: بتقديرات

يوليه ٢٠١٥م.

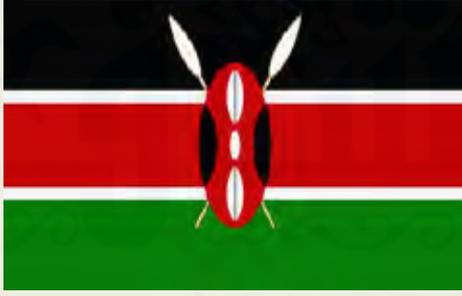
٢. معدل النمو السكاني: ١,٩٢٪: بتقديرات ٢٠١٥م.

٣. التقسيمات العرقية:

الكيكويو Kikuyu نحو ٢٢٪ من السكان؛ واللوهيا

Luhya ١٤٪؛ واللوو Luo ١٢٪؛ والكالينجي Kalenjin

١٢٪؛ والكامبا Kamba ١١٪؛ والكيسي Kissii ٦٪؛



٦. الدَّيْن العام: ٥٢,٥% من إجمالي الناتج المحلي؛ بتقديرات ٢٠١٢م.

٧. معدل التضخم: ٩,٤%؛ بتقديرات ٢٠١٢م.

٨. الزراعة / المنتجات: من أهمها: البن، الشاي، الذرة، القمح، قصب السكر، الخضراوات، منتجات الألبان، لحوم الأبقار، لحم الخنزير، الدواجن.

٩. الصناعات: من أهمها: السلع الاستهلاكية الصغيرة (البلاستيك، الأثاث، البطاريات، المنسوجات، الصابون، السجائر)، والمنتجات الزراعية، وزراعة الحدائق (البساتين)، وتصفية النفط، والألومنيوم، والفولاذ، والرصاص، والأسمنت، والسياحة، وإصلاح السفن التجارية.

١٠. الصادرات: بتقديرات ٢٠١٢م:

أ- القيمة الإجمالية للصادرات: ٦,٢٢٨ بلايين دولار.

ب- أهم الصادرات: الشاي، البن، المنتجات البستانية، المنتجات النفطية، الأسماك، الأسمنت.

ج- أهم الدول المُستورِدة: أوغندا ١٠,٣%، تنزانيا ١٠%، هولندا ٧,٧%، المملكة المتحدة ٧,٢%، الولايات المتحدة ٦,٣%، مصر ٤,٨%، جمهورية الكونغو الديمقراطية ٤,٤%.

١١. الواردات: بتقديرات ٢٠١٢م:

أ- القيمة الإجمالية للواردات: ١٥,١ بلايين دولار.

ب- أهم الواردات: الآلات، معدات النقل، المنتجات النفطية، الحديد والفولاذ، السيارات، اللدائن والبلاستيك.

ج- أهم الدول المُصدِّرة: الهند ٢٠,٩%، الصين ١٥,٤%، الإمارات ٩,٨%، السعودية ٦,٩%.

٩. الهيئة التنفيذية:

أ- رئيس الدولة: رئيس الجمهورية: أوهورو كينياتا، منذ ٩ أبريل ٢٠١٢م.

ب- الحكومة: مجلس للوزراء؛ يعينه رئيس الجمهورية.
ج- الانتخابات: يُنتخب رئيس الجمهورية في اقتراع شعبي مباشر، لفترة رئاسية مدتها خمس سنوات (له الحق في مدة ثانية)، ويعين رئيس الجمهورية نائبه، وقد جرت الانتخابات الأخيرة في مارس ٢٠١٢م، ومن المقرر إجراؤها في ٢٠١٨م.

١٠. الهيئة التشريعية: مجلس الشيوخ: ٦٧ عضواً؛ لمدة خمس سنوات، الجمعية الوطنية: ٣٤٩ عضواً؛ لمدة خمس سنوات.

١١. الهيئة القضائية:

أ- المحاكم العليا (الرئيسية): تتمثل السلطة القضائية في كينيا في المحكمة العليا، التي تتكون من: رئيس المحكمة، ونائبه، وخمسة قضاة.
ب- المحاكم الفرعية (الدينية أو الجزئية): تتمثل في محكمة عالية، ومحكمة استئناف، ومحاكم عسكرية، ومحاكم صلح، ومحاكم دينية.

١٢. وصف العَلم: يتكون من ثلاثة أشرطة أفقية متساوية، بالألوان: الأسود، في الأعلى، ثم الأحمر بحافات بيضاء، فالأخضر. يتوسط العلم درعٌ كبير، كاسياً رمحين متقاطعين.

رابعاً: بيانات اقتصادية:

١. مصادر إجمالي الناتج المحلي: بتقديرات ٢٠١٥م: قطاع الزراعة: ٢٩,٩%، قطاع الصناعة: ١٩,٥%، قطاع الخدمات: ٥٠,٦%.

٢. قوة العمل: ١٨,٢١ مليون عامل؛ بتقديرات ٢٠١٥م.

٣. معدل البطالة: ٤٠%؛ بتقديرات ٢٠١٣م.

٤. السكان تحت خط الفقر: ٤٢,٤%؛ بتقديرات ٢٠١٢م.

٥. الاستثمار: ٢٠% من إجمالي الناتج المحلي؛ بتقديرات ٢٠١٢م.

خامساً: المسلمون في كينيا؛

وازدهرت التجارة بين الساحل والداخل، وأخذ الإسلام ينتشر في داخل شرقي إفريقيا مع التجارة، وظهرت مراكز تجارية مثل: كيتوتو، وساباي وممباسا في داخل كينيا، ومثل: طابورة واجيجي في تتجانيقا، واتخذ العرب والسواحليون منها مراكز استقرار في الداخل.

ووصل الإسلام إلى كينيا عن طريق محور آخر، كانت القبائل الصومالية دعامة، حيث انتقل الإسلام عن طريقهم إلى شمالي كينيا، فانتشر بين القبائل التي تعيش هناك، وكان امتداد نفوذ دولة آل بوسعيد من زنجبار إلى داخل شرقي إفريقيا من أسباب انتشار الإسلام في المنطقة.

التحديات:

يواجه المسلمون في كينيا حزمة من المشكلات، أهمها: تضاؤل وزنهم السياسي، وعدم قدرتهم على القيام بالدور الذي يتناسب مع أوضاعهم وحجمهم، وفي الماضي عانى المسلمون على مدى سنوات من الاضطهاد والتمييز التي كرّسها جميع حكام كينيا، كان آخرهم الرئيس دانيال أراب موي، لدرجة أنّ شرق كينيا وشمالها على اتساعها لا توجد فيهما جامعة إسلامية؛ بعكس مناطق الغرب والجنوب.

كما تعمّدت الحكومات المتتالية تهميش مناطق المسلمين، وعدم تمويل الخطط التنموية بها، كي تظل أسيرة الفقر والجهل والمرض، وتصبح لقمة سائغة في فم الكنائس والإرساليات التبشيرية التي تمارس دوراً متعاضداً في البلاد.

المصادر:

١- موقع وكالة الاستخبارات المركزية (CIA)-

مكتبة العالم:-

<https://www.cia.gov/library/publications/resources/the-world-factbook/geos/ao.html>

٢- موسوعة مقاتل من الصحراء .

٣- شبكة الشاهد الصومالية: مسلمو كينيا.. بين

آمال وآلام.

حسب التقديرات الإسلامية؛ فإنّ المسلمين في كينيا يشكّلون حوالي ٢٥٪ من جملة السكان، وينتشرون في القطاع الساحليّ في مدن: باتا ولامو ومالندي وممباسا، وفي داخل كينيا، ونيروبي وما حولها، وفي القطاع الكيني المجاور لحدود الصومال وأوجادين، ومن المسلمين بكينيا: جالية هندية باكستانية، وجالية فارسية، هذا فضلاً عن الجالية العربية بكينيا.

وينتشر الإسلام بين الجماعات التي تشكّل غالبية سكان كينيا، مثل: البانتو، وبين النيلين الحاميين، وبين العناصر الصومالية في شمال شرقي كينيا، كما دخلت قبيلة جلور الإسلام حديثاً في منطقة أتورو قرب مدينة كسومو.

دخول الإسلام:

وصل الإسلام كينيا في عهد عبد الملك بن مروان؛ إذ وفد إلى جزيرة سنجا الكينية آلاف من المسلمين الذين عمّروا المدينة، وبنوا فيها مسجداً ومراكز إسلامية، لدرجة أنّ بعثة بريطانية قد اكتشفت حفريات تعود إلى عصر الخليفة الأموي، ثم جاءت الموجة الثانية عبر قوافل التجار أولاً، ثم تلتهم موجة الفارين من الصراع الدامي الذي اشتعل بين الأمويين والعباسيين، فضلاً عن البدو الرحّل الذين جاؤوا من سلطنة عمان وزنجبار.

وانتشرت الدعوة الإسلامية من الساحل إلى الداخل مع تحركات المسلمين في التجارة، وفي بداية القرن ١٦ تعرضت الإمارات العربية إلى حرب مدمّرة، شنّها البرتغاليون بعد اكتشافهم طريق رأس الرجاء الصالح، وتعاونت معهم الحبشة في هذه الحرب ضدّ المسلمين، فدمّر البرتغاليون مدينة زيلع، وأغاروا على بربرة، واستمر الصراع فأحرقوا ممباسا خمس مرات، ودمّروا مدينة لامو، وباتا، وقتلوا الشيوخ والنساء والأطفال، ولقد شنّ البرتغاليون حرباً دامت قرنين، ثم تعقبتهم القوة العمانية في الساحل الإفريقي حتى قضت على نفوذهم في شرقي إفريقيا، وقامت دولة إسلامية سيطرت على هذا الساحل، وهاجرت إليها عناصر عربية عديدة.

وانتقل الإسلام إلى الداخل فتوغّل في كينيا،

تراث المفكر الإفريقي المسلم البارز (علي مزروعى) في ندوتين علميتين

د. أحمد علي سالم

أستاذ مشارك - جامعة زايد - دولة الإمارات
العربية المتحدة

منذ وفاة الدكتور علي مزروعى، في أكتوبر ٢٠١٤م، عُقدت الكثير من اللقاءات العلمية للاحتفال بترائه الفكري، وهو تراثٌ يتجاوز عشرات الكتب ومئات المقالات، فضلاً عن سلسلته التلفزيونية الشهيرة (الأفارقة: ميراث ثلاثي)، وقد أنتجتها هيئة الإذاعة البريطانية عام ١٩٨٦م، وأبرز مزروعى فيها أثر الإسلام في حياة الشعوب الإفريقية وثقافتها؛ في وقت كانت الكتابات السائدة عن إفريقيا في الغرب تُهمل هذا الأثر.

الإفريقية والدراسات الإسلامية. قدّم «الكلمة الرئيسية» الدكتور إبراهيم رسول- سفير جمهورية جنوب إفريقيا في الولايات المتحدة سابقاً، والأستاذ الزائر حالياً في مركز الوليد بن طلال للثقافة الإسلامي المسيحي في جامعة جورج تاون بالعاصمة الأمريكية واشنطن-. وتحدّث في الندوة أيضاً الدكتور سيف الدين آدم- المدير المشارك لمعهد الدراسات الثقافية العالمية بجامعة ولاية نيويورك في مدينة بنجهامتون-، والدكتور نفيد شيخ- أستاذ العلاقات الدولية في جامعة كيلي في المملكة المتحدة-، والدكتور رشيد مراني- المدرس في قسم الدراسات الدينية في جامعة كيبك في كندا-، والباحثة كاتلين بولتون- من جامعة مدينة نيويورك-، وكتب هذه السطور (الدكتور أحمد علي سالم).

أكد السفير إبراهيم رسول في كلمته: أن أهم ما يميّز أعمال علي مزروعى هو الجمع الفريد بين الالتزام بمقتضيات التوحيد، وغزارة المعرفة، والوقوف مع الحقّ ضدّ الظلم، ففعليته التوحيدية قادته إلى استخدام العلم للبحث عن مصادر الظلم في عالمانا، وطرح الحلول النظرية والعلمية لتحقيق العدالة، لذلك كان مزروعى من أوائل المفكرين الأفارقة الذين جمعوا بين نقد استعمار الغرب ورأسماليته في إفريقيا من جهة، ومحاولات تطبيق الاشتراكية في دولها بعد الاستقلال من جهة أخرى، ودعا إلى ليبرالية إفريقية تلتزم بالحرية والمساواة وحقوق الإنسان والديمقراطية وحكم القانون وفصل السلطات؛

وقد شاركتُ في اثنتين من هذه اللقاءات: أحدهما: في المعهد العالمي للفكر الإسلامي في الولايات المتحدة في أكتوبر الماضي، والآخر: نظّمته- في العاصمة الكينية نيروبي في يوليو الماضي- مؤسسة Twaweza Communications؛ بالاشتراك مع معهد الدراسات الثقافية العالمية بجامعة ولاية نيويورك في مدينة بنجهامتون الذي ظلّ مزروعى يرأسه منذ إنشائه عام ١٩٩١م حتى قبيل وفاته.

أولاً: ندوة المعهد العالمي للفكر الإسلامي:

شارك في «ندوة المعهد العالمي للفكر الإسلامي» أساتذة جامعيون متخصصون في العلاقات الدولية والشؤون

في وقت كان معظم المفكرين الأفارقة يميلون بقوة إلى الاشتراكية التي ثبت فيما بعد إخفاقها في معاقها الكبرى. أما الدكتور سيف الدين آدم؛ فذكر تنبؤات مزروعي التي تحققت - برغم أنه كان ينتقد «التبؤ العلمي»، ويرى أن الفرق ضئيل بينه وبين الكهانة-، ومن ذلك تنبؤه عام ١٩٧٢م باستقلال روديسيا الجنوبية باسم زيمبابوي، وقد تحققت ذلك عام ١٩٨٠م، وتنبؤه عام ١٩٧٢م بتحول الصين إلى قوة كبرى، وقد تحققت بعد زمن طويل، وتنبؤه عام ١٩٨٩م بامتلاك باكستان للقبلة النووية، وقد تحققت عام ١٩٩٨م، وتنبؤه في مايو ٢٠٠١م بأن الولايات المتحدة ستلقى صدمة لعدم توازن سياستها الخارجية، وقد حدث ذلك بعد أربعة أشهر.

وتحدث الدكتور نفيد شيخ عن رؤية مزروعي للإرهاب التي لا تنفصل عن رؤيته للمؤثرات الثقافية والتاريخية والبنوية التي صاغت المجتمعات المسلمة منذ مقدم الاستعمار، وبذلك خالف مراكز البحوث التي تجعل من الإرهاب صناعة مسيسة ومريجة لها.

أما الدكتور رشيد مراني؛ فرأى مزروعي واحداً من المفكرين المسلمين القلائل في الغرب الذين اهتموا بالتحديات التي يواجهها المسلمون في علاقاتهم بالثقافات والتقاليد الأخرى، خصوصاً في قضايا المرأة والمساواة بين الجنسين، وقد نجح في خلق فضاء للتقارب بين القيم الإسلامية والقيم الغربية، حيث يتعايش هذان العالمان، بل يتوافقان مع استمرار تمايزهما.

وفي كلمتها عن تحول كتابة اللغة السواحلية من الحروف العربية إلى الحروف اللاتينية، على يد البعثات التصيرية والاستعمار البريطاني في شرق إفريقيا، أشارت كاتلين بولتون إلى: أن الشيخ الأمين مزروعي (والد الدكتور علي مزروعي، وكبير قضاة كينيا) كان من أكبر المعارضين لهذا التحول في ثلاثينيات القرن الماضي، وهو ما أدى إلى فجوة جيلية؛ بات من المستحيل ردمها، فبينما أصبح الأوروبيون أقدر على قراءة اللغة السواحلية؛ أمسى التواصل بين جيل الآباء وجيل الأبناء أكثر عسراً.

وأوضح كاتب هذه السطور (د. أحمد علي سالم): أن بداية اهتمام مزروعي بدراسة الإسلام كانت جزءاً من اهتمامه بدراسة إفريقيا ما بعد الاستعمار، ثم أصبح اهتماماً مستقلاً بذاته، فبرغم دراسته للعلوم السياسية

«التقليدية» في جامعات الغرب التي تعلي من القيم المادية؛ فإنه سرعان ما أدرك أن الثقافة هي المفتاح الأنسب لفهم السياسة، ومن ثم بدأ يبرز أثر الإسلام القوي في السياسة الإفريقية، وقدرته على تحسين أحوال القارة.

وفتحت له دراسة الإسلام أفقاً رحباً بعيداً عن ضيق المنظور المغلق على إفريقيا وعنصريته، ووسعت مفهومه عن الوحدة الإفريقية ليشمل - ليس فقط شمال إفريقيا؛ بل أيضاً - الجزيرة العربية؛ بوصفها الامتداد الجغرافي والتاريخي لقارة إفريقيا.

وأكسبته دراساته عن الثقافة جمهوراً جديداً من المسلمين خارج إفريقيا، وخصوصاً في الغرب حيث استقر مزروعي، واجتهد في تصحيح كثير من الصور النمطية الخاطئة عن الإسلام، وإظهار أثره في الحضارة الغربية، وقربه من بعض القيم السائدة في المجتمعات الغربية الحديثة.

وقد خصّصت المجلة الأمريكية للعلوم الاجتماعية الإسلامية - التي يُصدرها المعهد العالمي للفكر الإسلامي باللغة الإنجليزية - عدداً خاصاً في يوليو الماضي؛ ضمّ معظم هذه الأوراق، وغيرها، من الدراسات عن التراث الفكري للدكتور مزروعي.

ثانياً: ندوة نيروبي؛

ضمت ندوة نيروبي عدداً أكبر من الأكاديميين ذوي التخصصات الأوسع، ولكن يجمعهم زمالة الدكتور مزروعي، أو التلمذ عليه، والاهتمام البالغ بدراسة أطروحاته وتطويرها.

الجلسة الأولى:

تحدث في الجلسة الأولى ضيف الندوة الدكتور ويلي موتنجا - كبير القضاة ورئيس المحكمة العليا في كينيا سابقاً -، وقدم «الكلمة الرئيسية» الدكتور هوراس كاميل - أستاذ العلوم السياسية والدراسات الأمريكية الإفريقية في جامعة سيراكيوس بالولايات المتحدة -.

وكما ركزت «الكلمة الافتتاحية» في الندوة السابقة في دفاع مزروعي عن العدل في وجه الظلم؛ فقد ربطت «الكلمة الافتتاحية» في هذه الندوة (ندوة نيروبي) بين التعليم والعدالة عند مزروعي، فقد تحرّر مزروعي من الرؤية الاستعمارية لنظم التعليم الغربية التي درس فيها، وانحاز

المدير التنفيذي لمركز حل الصراعات في كيبيتاون بجنوب إفريقيا-، والدكتور كريس وانجالا- أستاذ الأدب في جامعة نيروبي-، والأديب أوستن بوكينيا- أستاذ اللغة والأدب في جامعة ماكريري-. تساءل الدكتور أداكيسي أديباجو عمّن قتل السلام الإفريقي الذي دعا إليه مزروعي في واحد من أوائل كتبه، موجّهاً الاتهام إلى خمسة عوامل تحديداً، هي سوء الحكم الذي أعاق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في إفريقيا، وإخفاق الدول في الالتزام بمسؤوليتها عن حماية مواطنيها، والفساد المستشري في الكيان السياسي للقارة، والتطرف العنيف الممتد من الساحل إلى الصومال، والقوى الخارجية التي تشمل الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي.

أما الدكتور كريس وانجالا؛ فركز في اهتمام مزروعي بالمفكرين الأدباء أمثاله في إفريقيا، حيث رأى مزروعي الكاتب المبدع مفكراً، وعبر هو نفسه بطريقة أدبية عن كُربته في زمن الانقلابات العسكرية في الستينيات.

وأبان الأديب أوستن بوكينيا كيف سعى مزروعي للاستفادة من كل قنوات النشر العلمية والأدبية المتاحة في شرق إفريقيا حين كان أستاذاً في جامعة ماكريري، فأصبح اسماً بارزاً عالمياً قبل انتقاله إلى الغرب في أوائل السبعينيات، أما الآن؛ فقنوات النشر المحلية لا تحظى بالاهتمام المطلوب مادياً ومهنياً، ويفضّل الباحثون عليها منافذ النشر الدولية المحكمة.

الجلسة الرابعة:

خُصّصت الجلسة الرابعة في الندوة لاستماع «الكلمة الرئيسية الثانية» التي ألقاها الدكتور أنيانج نيونجو- البرلماني الكيني، وأستاذ العلوم السياسية والإدارة العامة في جامعة نيروبي-، وقد شرح فيها تحوّل مزروعي إلى الليبرالية، وابتعاده عمّا وصفه بعض منتقديه بـ«الرؤية اليمينية» في تحليل السياسة الإفريقية، وذلك حين عمل أستاذاً في جامعة ماكريري، وظهر هذا التحوّل مع اتساع أفق مزروعي الفكري؛ ليشمل: الدراسات العالمية، والشؤون الإسلامية، والعلاقات الدولية، ودور اللغة في السياسة.

الجلسة الخامسة:

تحدّث في الجلسة الخامسة الدكتور داريل توماس-

لكفاح الشعوب؛ حتى أصبح أحد الشخصيات البارزة في لجنة التعويض عن الاستعمار التي أنشأتها منظمة الوحدة الإفريقية، وأدرك أهمية اللغات الإفريقية في عملية إعادة بناء نظم التعليم في القارة، وطرح منظور جديد، وتقديم معرفة جديدة، وهذه شروط ضرورية لتنفيذ إعلان ديربان ٢٠٠١م الذي أطلق برنامجاً شاملاً لمحاربة العنصرية عالمياً، وإعداد الجيل القادم لتحديات القرن الحالي.

الجلسة الثانية:

تحدّث في الجلسة الثانية الدكتور محمود ممداني- مدير معهد البحوث الاجتماعية في جامعة ماكريري بأوغندا، وأستاذ العلوم السياسية في جامعة كولومبيا في الولايات المتحدة-، والدكتور ماکاو موتوا- العميد السابق لكلية الحقوق بجامعة ولاية نيويورك في مدينة بافالو-، والدكتورة ليندا مهندو- الأستاذة الزائرة في معهد بحوث العلوم الاجتماعية في جامعة ديوك بالولايات المتحدة-.

تساؤل الدكتور محمود ممداني تحوّلًا مهمًا في حياة مزروعي الفكرية، فبينما كان في جامعة ماكريري يطمح لأن يصبح مفكراً عالمياً يتجاوز كل خصوصياته العرقية والدينية والجنسية، ويقف على شأن النقد- الذي شكّك في فائدة أعماله لإفريقيا-؛ فإنه استجاب في الولايات المتحدة لهذا النقد، فأصبح يجتهد في ربط فكره بقضايا أمته؛ بعد أن اكتشف أنه في نظر الآخرين مجرد إفريقي مسلم.

وناقش الدكتور ماکاو موتوا أربع ثمار لأعمال مزروعي:

أولها: وضع إفريقيا على خريطة الفكر العالمية، وإثبات خطأ الزعم بعقمها الفكري، وأنها مجرد مستهلك لأفكار الآخرين، وثانيها: الجمع بين الدفاع عن دولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا؛ في مواجهة ضراوة الإمبريالية، وانتقادها لغياب الإبداع والديمقراطية عن نخبها السياسية، وثالثها: إبراز إمكانية أن يتبنّى أحد أبناء الجنوب الفكر الليبرالي ويطوّره في الوقت نفسه، ورابعها: رفض الدارونية التاريخية التي تنصّ على التسلسل الهرمي للثقافات. وهكذا.. حيث قضى مزروعي حياته مناضلاً من أجل الاعتراف بالإسهامات الفكرية لثقافات شعوب الجنوب.

الجلسة الثالثة:

تحدّث في الجلسة الثالثة الدكتور أداكيسي أديباجو-

أستاذ الدراسات الأمريكية الإفريقية والدراسات الإفريقية في جامعة ولاية بنسلفانيا-، وخبير المكتبات عبدول بيماث- جامع منشورات مزروعي ومصنفها-، والدكتور مونيبي مشاريا- أستاذ التاريخ والعلاقات الدولية في المقر الإفريقي لجامعة الولايات المتحدة الدولية بنيروبي-، والدكتور كينيث سيمالا- أستاذ اللغة السواحلية في جامعة ماسندي للعلوم والتكنولوجيا-.

تتحدث في الشتات؛ من فقر وعدم مساواة؛ نتجاً عن الممارسات العنصرية للرأسمالية والليبرالية الجديدة، مشدداً على دور الروابط المتنامية بين إفريقيا وآسيا ومجموعة العشرين في مرحلة تحولات العولمة.

أما الدكتور مونيبي مشاريا؛ فركز في مناظرات مزروعي وحروبه اللفظية في: الجامعات، ومراكز الأبحاث، ووسائل الإعلام، والمنتديات العامة، وقد ساعده على ذلك تمكُّنه من اللغة الإنجليزية ودراسته العلوم السياسية.

ورأى الدكتور كينيث سيمالا أنّ تلاقح الأفكار هو أحد أهم جوانب ميراث مزروعي الفكري، فكان سرّ نجاحه في البحث والنشر هو تجاوزه للحدود الفاصلة بين أفرع العلوم الاجتماعية المختلفة.

الجلسة السادسة:

تحدث في الجلسة السادسة الدكتور صامويل ماكيندا- أستاذ العلاقات الدولية والدراسات الأمنية في جامعة ميردوخ بأستراليا-، والدكتور سيف الدين آدم- المدير المشارك لمعهد الدراسات الثقافية العالمية بجامعة ولاية نيويورك في مدينة بنجهامتون-، وكاتب هذه السطور.

طرح الدكتور صامويل ماكيندا فكرة «الانتقائية» كأساس لإنجازات مزروعي الفكرية، وقد عرّف مزروعي الانتقائية بأنها: «التوليف بين قيم تقاليد مختلفة والاستفادة منها»، فهي الفكرة التي بنى عليها أطروحته عن ميراث إفريقيا الثلاثي: أي: (التقاليد الإفريقية، والثقافة الإسلامية، والفكر السياسي الغربي)، ومن قبلها أطروحته عن الأفكار المؤثرة في إفريقيا في القرن العشرين، وهي: (الرأسمالية- الليبرالية، والقومية ذات الطابع العرقي، والاشتراكية الماركسية، والتقليدية البدائية). لكن المفارقة هي غياب بناء نظري مبدع لهذه الفكرة في أعمال مزروعي.

أما كاتب هذه السطور (د. أحمد علي سالم): فشرح رؤية مزروعي لأسباب توتر علاقة المسلمين بالغرب الذي لا تخطئه العين، فقد نتج هذا التوتر عن استعمار الغرب لبلاد المسلمين قديماً بالجيوش، وحديثاً بالمؤسسات الدولية، كالأمم المتحدة التي اعتبرها مزروعي أداة لإضفاء الشرعية على «إمبراطورية الغرب الجماعية» بعد الحرب العالمية الثانية، كما يعود هذا التوتر إلى ضغوط العولمة الثقافية التي يسعى الغرب من خلالها إلى تهيمن العالم والهيمنة عليه، وشعور المسلمين المتزايد بضرورة تبني قيم غربية لا تتفق بالضرورة مع قيمهم.

وبرغم تقدير مزروعي لمقاومة المسلمين للهيمنة الغربية ثقافياً وسياسياً؛ فإنه دعا كل فريق إلى الاستفادة من إيجابيات الفريق الآخر.

الجلسة السابعة:

تحدث في الجلسة السابعة الدكتور تيموثي شو- من جامعة ماساتشوستس بالولايات المتحدة-، والدكتورة ندري لومومبا- أستاذة التربية المقارنة والشتات الإفريقي بجامعة كورنيل في الولايات المتحدة-.

رأى الدكتور تيموثي شو: مزروعي عابراً للقوميات، ومتعدد الهويات، سواء في أصله أو حياته، ومن هنا سبق غيره في الاهتمام بقضايا الثقافة والشتات واللغة والدين، فاكشف غنى إفريقيا والتنوع فيها.

أما الدكتورة ندري لومومبا؛ فطرحت رؤية مزروعي للتعليم بوصفه المحدد النهائي لهوية الفرد والجماعة، وصانع طموحات الناس وثقتهم في قدراتهم، ومن ثم لا غنى عنه لنهضة إفريقيا، كما أنه أساس قدرة الأفارقة على القيام بدور فعال ومتواصل للمساهمة في تعزيز التقدم الاجتماعي والتنمية الإنسانية، ليس فقط في قارتهم؛ بل والعالم أجمع.

ختام الندوة:

اختتمت الندوة بكلمة للدكتور بول زيليزا- نائب رئيس المقر الإفريقي لجامعة الولايات المتحدة الدولية بنيروبي-، لخص فيها أعمال الندوة، وحلقة نقاش حول: سبل بناء مؤسسات تهتم بإسهامات مزروعي في حقل الدراسات الثقافية المقارنة، مثل: «مركز علي مزروعي» الذي أنشأته جامعة جوهانسبرج بجنوب إفريقيا مؤخراً ■

أزمة جنوب السودان وتداعياتها الإقليمية

تحرير المجلة

جاء على لسان الرئيس عمر البشير^(١).

من المؤكد أنّ جنوب السودان هي جزءٌ من مشكلةٍ أكبر متعلّقةً بالعالم الإسلامي ومخططات تمزيقه، بعد انهيار الخلافة الإسلامية، وهيمنة الاستعمار، وهشاشة الدولة الحديثة المستوردة، وبمظلّة الأمان الإقليمية التي لم تعد موجودة، ومن ثمّ بدأ استقطاع أجزاء من أطراف العالم الإسلامي تزامناً مع ضعف الدولة المركزية في تلك المنطقة، وهي الدولة المصرية، والتي تناست عمقها الاستراتيجي بمناطق منابع النيل؛ في خضم كثرة الملفات الشائكة التي تزامنت أمام صانع القرار في القاهرة، والذي ظلّ مشغولاً بعملية انتقال السلطة منذ عام ٢٠٠٠م في السنوات العشر الأخيرة من حكم مبارك، وحتى وقتنا الراهن، مما أدى إلى انتقال ملفات الأمن القومي المتعلقة بمنابع النيل، وبالعمق الإفريقي لمصر، إلى كواليس المشهد.

والسودان إحدى الدول التي استهدفها مخطط التمزيق، الذي بدأ تنفيذه منذ أن كان السودان خاضعاً للحكم الثنائي (الإنجليزي - المصري) بموجب اتفاقيات، منها: اتفاقية اللورد كرومر ١٨٩٨م بين الاستعمار الإنجليزي ومصر، ومبادئ كتشنر لحكم السودان وإدارته، والذي تعدّ فترته من أسوأ فترات الحكم في تاريخ السودان، فقد تمّ من خلال سياسته تهيئة الجنوب للانفصال قبل أن يُعطى السودان استقلاله عام ١٩٥٦م؛ حيث بدأت الحرب الأهلية في ظلّ وجوده، وقبل خروجه بعام، باندلاع التمرد المشهور في عام ١٩٥٥م، في حامية توريت في جنوب السودان، وقد ظلت الحرب مستمرة تغذوها المؤامرات الخارجية

يعاني جنوب السودان منذ انفصاله عن الوطن الأم، واعتباره دولةً مستقلةً

بعد منتصف ليلة التاسع من يوليو عام ٢٠١١م، مشكلات اقتصادية، وسياسية، وأمنية، وتدنيًا في الخدمات، وحروباً أهلية ذات طابع قبلي؛ تشرّد بسببها الآلاف من أبناء الجنوب، بينما ذهبت أرواح الكثيرين، وقد أدى ذلك إلى عجز الدولة عن ضبط الأمن وتحقيق الاستقرار الذي يساعد في بناء مؤسسات البلاد وتطويرها، في ظلّ حالة من التدافع بين مختلف الأطراف المدعومين إقليمياً ودولياً.

وقد أدى ذلك إلى زيادة معاناة المواطنين في جنوب السودان، وتفاقم أزمة السكّان المدنيين الذين كانوا يأملون بعد الانفصال في حياة أفضل من تلك التي عاشوها في ظلّ السودان الموحد، فيما تشير تقارير غربية إلى أنّ الكثير من الجنوبيين يقولون اليوم إنهم لو كانوا يعلمون أنّ هذا سيكون مصير الدولة لما انفصلوا عن الشمال، وصرّحت بذلك بعض القيادات الجنوبية، فقد جاء على لسان المتحدث الرسمي باسم المجلس الانتقاليّ للشوار في جنوب السودان اللواء محمد شول الأحمر: «إنّ جنوب السودان استعجل تقرير المصير والانفصال»، بل إنهم عرضوا الوحدة مجدداً مع السودان، وعبروا عن أسفهم على الانفصال؛ كما

(١) <http://makkahnewspaper.com/article/32868/> Makkah

الغربية والتصيرية والإسرائيلية، ومشاركة بعض القوى الإقليمية، حتى تمّ تنفيذ المرحلة الأولى من مخطط تقطيع السودان بإعلان انفصال الجنوب في ٥ يوليو ٢٠١١م، لم يهنأ جنوب السودان بما كان يحلم به أبناؤه من الاستقرار في بلد آمن؛ حيث ظلت تتفاقم مشكلاته الداخلية؛ حتى دخل في حروب أهلية - قبلية منذ عام ٢٠٠٥م؛ لاختلال التوازنات الداخلية والخارجية، وتقاطع المصالح والمطامع.

جدور الأزمة وأسبابها:

يذهب الكثيرون، بمن فيهم بعض أبناء الجنوب وقياداته، إلى أنّ التركيبة الاجتماعية والأوضاع السياسية والاقتصادية لم تكن تساعد على قيام دولة يمكن أن تتمتع بالأمن والاستقرار عند الانفصال؛ لذلك أخفقت الأشكال الإدارية التي خلقها النظام في إيصال الخدمات للمواطنين في المدن والريف؛ ما خلق دولة هشّة؛ تعتمد فقط على الجيش في إدارة شؤونها بدون خلق مؤسسات دولة فعّالة، ودون إجراء تعديلات تستهدف تغيير طبيعة الجيش الشعبي وتركيبته، التي يغلب عليها الطابع القبلي، إلى جيش ولاؤه للوطن وليس للقبيلة.

وتعثر اقتصاد جنوب السودان الذي كان يعتمد على الزراعة مصدراً رئيساً للغذاء، وقد ساهمت الحروب الكثيرة في تدمير هذا القطاع ليحلّ محلّه البترول بوصفه المصدر الرئيس الذي تعتمد عليه الدولة في تسيير شؤونها، وتوفير احتياجات المواطنين الأساسية، بعد تدهور الزراعة بسبب الحروب المستمرة، كما أنّ استمرار إنتاج البترول وضخّه تعرّض هو الآخر لفترات توقّف بسبب انعدام الأمن والصراع عليه. ونشطت حركة المتاجرة والمضاربة في الأموال؛ ما أدى إلى ظهور نمطٍ من الاقتصاد الرأسمالي الطفيلي الذي أسهم في اتساع دائرة الفقر في الجنوب.

وبالنسبة للجانب الاجتماعي؛ فإنّ معظم سكان جنوب السودان قرويون، يتوزعون على أكثر من ٦٤ قبيلة، تتعدد لغاتها، وتختلف أعرافها وعاداتها

وتقاليدها، ويسود في كلّ منها نظامٌ إداريٌّ وقانونيٌّ يحكم أنشطتها وينظّم علاقات أفرادها، ويكرّس الولاء القبلي، الذي ساعدت الأمية في تعميقه. ويمارس بعض هذه القبائل الزراعة، بينما يعتمد بعضها على الرعي والصيد، وقد أدّى التنافس على الأراضي، وعلى مصادر المياه، والاعتداءات المتكررة على الزرع، ونهب المواشي والأبقار، إلى النزاعات المتكررة بين القبائل. وبعد انفصال الجنوب؛ تحولت بعض هذه المعطيات إلى أسباب مباشرة لأزمة جنوب السودان؛ حيث طغت روح القبليّة وانتماءاتها على الولاء للوطن، وأصبحت هي المحرك للمكوّنات والقوى البشرية أكثر من الأحزاب السياسية في الجنوب، والتي تزيد على ٢٠ حزباً، منها ١٨ أو أكثر معارضاً، و ١١ حزباً موالياً للحكومة، ومؤسسات الدولة الهشة، والمؤسسة العسكرية وغيرها، والتي أصبحت كلها محلاً للتنافس القبلي الذي يُعتقد أنّ أطرافاً خارجية استغلته من أجل تحقيق أهدافها، وكذلك النزاع على السلطة والجيش الذي تهيم عليه قبيلة الدينكا، والثروة ومواردها، وبخاصّة حقول البترول في ولايات الوحدة وأعالي النيل وغيرها.

ويدخل ضمن الأسباب المباشرة: هيمنة الحركة الشعبية على مقاليد الأمور في الجنوب بشكل كامل، من خلال نظام سياسيّ لا مركزي، زاد فيه عدد الولايات من ١٠ إلى ٢٨ ولاية، وما صاحب ذلك من ضعف الخبرة وحدائفة التجربة في ظلّ واقع الجنوب وموارثه المعقدة، وضعف البنى التحتية؛ ما أدى إلى عدم فعالية الأشكال الإدارية التي خلقها النظام، وعجزها عن إيصال الخدمات للمواطنين في المدن والريف، فقامت دولة هشّة؛ تعتمد فقط على جيش تكاد تكون الهيمنة فيه لقبيلة الدينكا، دون إجراء تعديلات تستهدف تغيير طبيعته إلى جيش وطني حديث تحكّمه علاقات انضباط المؤسسات العسكرية الحيادية.

ومن مسببات الأزمة المباشرة: تحويل رئيس الجمهورية صلاحيات واسعة، وغموض شخصيته - كما

أن أعضاء الحكومة يفكرون في أنفسهم فقط، وقد ذكروا أنه ارتكبت انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، مشيرين إلى أن مستقبل هذه الدولة الناشئة غير واضح المعالم^(٢).

الأزمة وتداعياتها:

تجددت الاشتباكات بين قوات «رياك مشار» وقوات الحكومة بعدما عُقد اتفاق مصالحة بين سلفا كير ونائبه «رياك مشار»، وذلك في يوم ٩ يوليو ٢٠١٦م أثناء الاحتفال بعيد استقلال جنوب السودان الموافق ٩ يوليو، بعد خمسة أعوام من احتفال سلفا كير و «مشار» بإنزال العلم السوداني ورفع علم جنوب السودان، وذلك غداة مقتل ضابطين من قوات «مشار» في نقطة تفتيش خارج جوبا على أيدي قوات لحكومة سلفا كير.

في بداية الأزمة: حاول الرئيس سلفا كير ونائبه «مشار» حل الأزمة، وبينما كان سلفا كير و «مشار» في مؤتمر صحفي مشترك في القصر الجمهوري؛ تمّ قصف القصر ليلة التاسع من يوليو، وقتها فقد الرجلان أي تأثير في الجنود على الأرض التي كانوا يتقاتلون عليها بضراوة، حيث يسيطر كل فصيل على أراض يضع يده عليها، ومن ثم رفضوا كل دعوات التهدئة، ما تسبب في نزوح ٤٠ ألف مواطن جنوب سوداني خارج العاصمة جوبا^(٣).

وترى بعض الأطراف أن أوغندا لها مصلحة في عدم توقف القتال؛ حتى لا يفرض سلفا كير سيطرته على دولة الجنوب، أو حتى ينتصر «رياك مشار»، وتظلّ العداوة مشتعلة بين «الدينكا» التي أتت منها سلفا كير، وهي العرقية الأكبر في البلاد، وبين «النوير» التي ينحدر منها «مشار»، والتي تأتي في المرتبة الثانية من حيث العدد في جنوب السودان، بالرغم من أن هناك

(٢) المصدر السابق.

(٤) الحرب الأهلية في جنوب السودان.. تدمير جوبا في يوم الاستقلال، وائل علي، العربي الجديد، ٢٠ يوليو ٢٠١٦م، على:

<https://www.alaraby.co.uk>

وصفه كثير من المحللين، وطريقة حكمه، وأسلوب إدارته.

يسود عدم الرضا عن حكومة سلفا كير على نطاق واسع بين المواطنين، لإخفاقها في توفير فرص العمل، والرعاية الصحية الكافية، والمدارس والمسكن والطرق، والاستثمار في البنية التحتية والقطاعات الرئيسية، مثل الزراعة، إضافة إلى الفجوة الغذائية؛ إذ «تقول الأمم المتحدة وشركاؤها إن ٢,٣ مليون شخص سيحتاجون لمساعدات غذائية هذا العام... موضحة أن ٦,٤ ملايين شخص، من جملة عدد السكان البالغ عددهم ١٢ مليوناً، يعانون من انعدام الأمن الغذائي...»^(١).

هذا في الوقت الذي بلغ فيه الإنفاق الحكومي على الزراعة، بين عامي ٢٠١٢م و ٢٠١٣م، نحو ٥,٢٪ فقط من الميزانية الوطنية، مقارنة بإنفاق ٢٥٪ على الخدمات العسكرية والأمنية، وتتفق الحكومة نحو نصف الميزانية على نفسها، معظمها على الرواتب وعلى سيارات باهظة الثمن للوزراء، واعترف الرئيس سلفا كير بأن مليارات من الجنيهات السودانية تعرضت للاختلاس^(٢)، وقد احتج بعض المسؤولين الأمريكيين في واشنطن، وبخاصة الذين كانوا بالأمس القريب داعمين للانفصال، ومنهم المدير السابق للشؤون الإفريقية في مجلس الأمن القومي الأمريكي جون بردر غاست، والمسؤول السابق في وزارة الخارجية روجر وينتر، فنددوا بانتشار الفساد بعد حصولهم على أدلة واضحة.

وقالو إن حكومة الجنوب لم تقدم الخدمات اللازمة في مجال البنى التحتية، وجاء في رسالة وقّعها من يطلقون على أنفسهم «أصدقاء جنوب السودان» أن: كثيرين في جنوب السودان يعانون، ويبدو

(١) <http://makkahnewspaper.com/article/32868/> Makkah

(٢) المصدر السابق.

تداعيات الاشتباكات:

بعد ذلك؛ ألغت حكومة جنوب السودان الاحتفالات بالذكرى الخامسة للاستقلال، في حدثٍ دالٍ على تدنيّ معنويات الشعب الفارق في الدماء ورائحة البارود، واندلاع القتال بين الفصائل المتناحرة الذي خلف أعداداً كبيرة من المدنيين بين جريحٍ وقتيلٍ، وقد كان هذا هو مصير الجنوب منذ عدة سنوات، وسقط عشرات الآلاف في العنف المتبادل بين مختلف الأطراف الحكومية وغير الحكومية، وتمّ تهجير مليونين من السكان، فيما لم تبخل عليهم الفياضانات بمزيدٍ من الآلام؛ في خضمّ حالةٍ مزمنةٍ من نقص الغذاء وفقير مدقعٍ وعنّفٍ وأمّية؛ في ظلّ غيابٍ تامٍّ لمؤسسات الدولة، أو أيّ مشروعاتٍ بنى تحتية، مما يجعل الوضع مرشحاً دائماً لمزيدٍ من التدهور في ظلّ فسادٍ وابتزازٍ للسكان من مختلف الأطراف.

كما لم يسلم الأطفال من عمليات الاختطاف لتجنيدهم في الميليشيات المتناحرة، كما تعرّضت النساء لحالات اغتصابٍ جماعيةٍ على أيدي الجيش والميليشيات على حدٍّ سواء، فيما تتوافر تقارير عن تعذيب المعتقلين وضربهم داخل المقار التابعة للحكومة جنوب السودان، وتعرّضت صناعة النفط التي هي عصب اقتصاد البلاد، وكانت تمثّل في السابق ٩٨٪ من عائدات الحكومة، إلى عملياتٍ واسعةٍ من التخريب والإهمال.

فقد أخفقت الأطراف المتناحرة في أن تصل إلى حلٍّ لتقاسم السلطة؛ حتى بعدما قام الرئيس سلفاً كبير وقائد المتمردين «رياك مشار» بالإعلان عن إنهاء الحرب الأهلية التي دامت لعامين، واستتتاف ترتيبات تقاسم السلطة، فعندما عاد «مشار» إلى العاصمة جوبا في أبريل الماضي لتقلّد وظيفته نائباً للرئيس؛ مرةً ثانيةً أنهار السّلام الهشّ بعد ذلك بشهرين؛ بعد تبادلٍ لإطلاق النار بين الميليشيات على إحدى نقاط التفتيش.

اتهامات متبادلة بالفساد بين الرجلين، وكذلك الفشل في السيطرة على البلاد، وعدم إرساء حكمٍ عادلٍ دون محاباةٍ لأيّ قبيلةٍ من الاثنتين^(١).

ومن المؤكّد أنّ تلك الخلفية التاريخية والإثنية هي التي أدّت إلى تفجّر الأحداث عشية الاحتفال بالذكرى الخامسة لانفصال جنوب السودان، وأنّ الأمر يتخطى مجرد شجارٍ على نقاط تفتيش بين الجنود أدى إلى مقتل جنديين، فالغضب الذي تلا ذلك يشير إلى تجذّر العداوة والبغضاء بين الفصيلين، وأنّ الأمر ربما كان مخططاً له من أطرافٍ قبليّةٍ تمتد علاقاتها لخارج السودان، وكذلك دول إقليمية ربما لا تريد أن يستقر الوضع في البلاد.

كما تشير حكومة سلفاً كبير إلى احتمالية وجود محاولةٍ انقلابيةٍ بعد انتهاء اجتماعات مجلس التحرير الوطني، حيث قام مجهولون بإطلاق نارٍ في الهواء بالقرب من مركز نياكرون الثقافي، ثم هربوا، وربما كانت تلك إشارة لبدء الهجوم على كتيبة جيادا العسكرية على يد جنودٍ من الحرس الجمهوري، ولكنهم موالون لـ «مشار» نائب الرئيس، وتذكر مصادر سلفاً كبير أنهم حاولوا في البداية الوصول إلى مستودعات الأسلحة والذخيرة، ولكنهم أخفقوا، ولذلك هاجموا مجموعة من الحرس الجمهوري موالين للرئيس من أجل الوصول إلى المستودع، وقُتل ضابطٌ فاندلع القتال بعدها، وتلاه هجومٌ على بيليام، وفي الصباح الباكر تمّ الهجوم على مراكز أخرى للجيش، واخترقوا مستودعاته، وسرقوا أسلحةً وأزياءً عسكرية، وترى الحكومة أنّ ذلك تخطيطٌ مسبقٌ وليس انتفاضةً عفويةً^(٢).

South Sudan: What is the fighting about?, (١) BBC, 10 May 2014, on: <http://www.bbc.com/news/world-africa-25427965>

South Sudan's chaotic slide back into conflict: an insider's view, The Guardian, 17 August 2016, on: <https://www.theguardian.com/global-development/2016/aug/17/south-sudan-an-insider-view-untold-story-independence-civil-war-hilde-f-johnson-un>

درساً؛ ففي افتتاحية جريدة بوسطن جلوب الأمريكية- مؤخراً^(٢) - خلص كاتب المقال إلى أنّ الانفصال عن السودان كان خطأً من البداية، ونتج عنه نتائج كارثية بذلك التدخل في الشأن السوداني على يد ثلثة من الأمريكيين؛ الذين ربما كانت لديهم نياتٌ جيدة ولكنهم كانوا جاهلين تماماً بالأوضاع في البلاد، وقد لام المقال ذلك التحالف بين الإرساليات التبشيرية النصرانية وناشطي حقوق الإنسان، مثل جورج كلوني، بالإضافة إلى صنّاع السياسات الأمريكيين الذين دفعتهم «مشاعر غير منطقية لمثالية أخلاقية»؛ بدلاً من «اعتراف واضح بمصالح الأمن الوطني» لتلك الدولة، كما قال المقال: إنّ الأمريكيين أخفقوا في رؤية الحمق في جهودهم الفاشلة لتغيير العالم وإنهاء المعاناة^(٣).

كما قالت الصحف الأمريكية إنّ الجهل وخداع الذات من المؤكد أنهما أوقعنا الولايات المتحدة في مشكلات على مرّ السنوات الماضية، فالولايات المتحدة كثيراً ما تعثرت بلا هدى في صراعات خارجية دون أهداف واضحة، أو خطط متماسكة، أو حتى استراتيجية للخروج، ومن المؤكد أنّ ذلك ما حدث في جنوب السودان^(٤)، فخطوة انفصال جنوب السودان كانت نتيجة لجهود عدّة دول لإنهاء الحرب الأهلية

World must work together to stop violence (٢) in S. Sudan, DECEMBER 28, 2013, on: <https://www.bostonglobe.com/opinion/south-sudan-political-28/12/editorials/2013-rivalry-threatens-world-newest-country/use3BrRlb8VK8XnqycKmAM/story.html>

South Sudan is destroying its free press, (٣) one journalist at a time, Opoka p'Arop Otto, the Guardian, 7 July 2016, on: <https://www.theguardian.com/world/2016/jul/07/south-sudan-is-wiping-out-its-free-press-one-journalist-at-a-time>

Los Angeles Tiems» Editorial , «The tragedy (٤) of South Sudan, only five years after its birth», on: <http://www.latimes.com/opinion/editorials/la-ed-south-sudan-20160728-snap-story.html>

وطبقاً لبعض المصادر^(١)؛ فإنّ الظروف الآن في جنوب السودان تعدّ أسوأ مما كانت عليه قبل الاستقلال عن النظام السوداني في الخرطوم عام ٢٠١١م، وهذه مأساة للشعب هناك، كما أنها خيبة أمل كبيرة للدول الغربية والإفريقية التي ساعدت على إخراج الانفصال إلى الحياة وولادة الدولة الجديدة.

حظر السلاح ودور المجتمع الدولي:

من المؤكد أنّ هناك دوراً على المجتمع الدوليّ يجب القيام به من أجل إنهاء مأساة الشعب هناك، في حين أنّ قوات حفظ السلام وحدها، سواء من الأمم المتحدة أو من الاتحاد الإفريقي، لن تحلّ المعضلة، حيث إنّ الأمر يتعدى مجرد صنع السلام أو حفظه إلى فسادٍ ممنهجٍ ومتجدّد، تساهم فيه الحكومة الحالية بصورة كبيرة - حسب مراقبين-، وكذلك تظلّ مسألة بناء مؤسسات فاعلة للدولة هي التحدي الأكبر، بالإضافة إلى المعضلة الكبرى بعدم تسييس الجيش، ووقفه على الحياد في ذلك الصراع والاحتراب الأهلي. فالكثير من المراقبين يتساءلون: إذا ما كانت الحكومة الحالية، والتي أخفقت بصورة مذرية حتى الآن، يمكن أن يوثق بها في إجراء تلك الإصلاحات؟ فقد وصف «برينستون ليمان» المبعوث الأمريكي الخاصّ السابق للسودان، و«كيت نوف» المدير السابق للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في جنوب السودان، وصفاً كلا الطرفين (سلفا كبير و مشار) بـ «ملوثين بالشبهات» بصورة كبيرة، ومن ثمّ اقترحاً إنشاءً صلاحية لكلٍّ من الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي لإدارة البلاد لفترة انتقالية.

وفي الوقت نفسه؛ يقول البعض بأنّ الوضع السيئ لجنوب السودان يجب أن يعطي للولايات المتحدة

Los Angeles Tiems» Editorial , «The tragedy (١) of South Sudan, only five years after its birth», on: <http://www.latimes.com/opinion/editorials/la-ed-south-sudan-20160728-snap-story.html>

الإحلال السلام، وحكى قصة الفتى «لاتجور ثيانج» الذي كان يجلس في سريره في معسكرٍ للنازحين، تحميه قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في جوبا عاصمة جنوب السودان في يوليو الماضي، عندما اصطدمت قذيفة آر بي جي في منزله العشوائي وأسقطته فاقدًا للوعي، بعد ذلك بلحظات وجد نفسه في نهر من الدماء يتدفق من رأسه ورجليه وإحدى ذراعيه، وأوضح «ثيانج» بعد ذلك قائلاً: «الصاروخ لديه أجزاء، وينتج في النهاية ما تبقى من قذيفة آر بي جي، وبمجرد أن تسقط أو تتفجر؛ فإنها تتحول إلى العديد من القطع، والتي تحدث جروحاً ونزيفاً حاداً».

وتلك القذيفة التي يبلغ طولها مترين تقريباً؛ ربما أتت من سلاح آر بي جي ٦٩ المخصص لاستهداف الدبابات؛ طبقاً لخبير في الأسلحة، والذي راجع الصور التي خلفها انفجار الصاروخ، ومن الأرجح أنها من إنتاج شركة «نورينكو»، وهي شركة تصنيع السلاح المملوكة للحكومة الصينية، والتي وردتها إلى حكومة جنوب السودان كجزء من صفقة عام ٢٠١٤م بقيمة ٢٨ مليون دولار نظير ٤٠ ألف سلاح مثل ذلك، بالإضافة إلى مليوني قذيفة من الذخيرة، و ٢٣٩٤ قاذفة قنابل؛ كما يقول الخبير العسكري الذي استعانت به مجلة فورين بوليسي.

ومنذ اندلاع الحرب الأهلية في جنوب السودان في ديسمبر ٢٠١٢م؛ اشترت حكومة جنوب السودان بمئات ملايين الدولارات أسلحة ومعدات عسكرية من السوق العالمية، بما في ذلك مروحيات هجومية، ومركبات أفراد مدرّعة، وصواريخ موجهة حراريًا، استُخدمت جميعها لقتل عددٍ غير معروف من المدنيين، حيث تشير تقديرات القتلى من المدنيين، في فترة العامين ونصف العام الماضية، إلى ما بين ٥٠ إلى ٣٠٠ ألف قتيل.

كل تلك الأسلحة حصلت عليها الحكومة بصورة قانونية؛ لأن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رفض أن يفرض حظراً على السلاح بالرغم من الدعوات

الأطول في تاريخ إفريقيا، فشمال السودان وجنوبه حُسرًا في تلك الدولة الواحدة، على يد البريطانيين عام ١٩٥٦م، بالرغم من الاختلافات الكبيرة، العرقية واللغوية والقبلية والثقافية، وكانت النتيجة نصف قرن من العنف، سقط فيه مليوناً شخصاً، في هجمات عابرة للحدود من العرب في الشمال على السود الأفارقة في الجنوب، وعندما تم توقيع اتفاقية سلام شاملة في النهاية، بمساعدة الاتحاد الإفريقي والولايات المتحدة، فإنها اشتملت على فقرة تسمح للجنوبيين بالاستفتاء على إعلان استقلالهم عن الشمال، وهذا الاستفتاء كان هدفاً سياسياً، ليس فقط للولايات المتحدة ولكن للجنوبيين أنفسهم، وسارت الولايات المتحدة في ذلك الطريق، وفي النهاية صوت ٩٩٪ تقريباً من الجنوبيين لصالح الانفصال.

والولايات المتحدة لم تكن عمياء تماماً عن مشكلات البلاد ومستقبلها، ففي التمهيد للاستفتاء على الانفصال أوضح المسؤولون الأمريكيون بجلاء أن العوائق التي تواجه جنوب السودان عوائق كبيرة، وأن النجاح ليس مضموناً في النهاية، وكانت التوقعات بأن يكون جنوب السودان في النهاية سعيداً، ويشعر بالرخاء والديمقراطية، هي توقعات بعيدة، ولكن وقع الانفصال، وتعلق الجنوبيون بأهداف الدول الكبرى والمنظمات الدولية والإغاثية، ولكن ثبت أن كل ذلك ليس له قيمة في بيئة تفتقر إلى أبسط قواعد الدولة ومؤسساتها، وإلى الحد الأدنى من الموارد والاتفاق المجتمعي على إنشاء دولتهم التي ترتفع فوق المصالح القبلية الضيقة. وقد نشرت مجلة فورين بوليسي الأمريكية تقريراً مثيراً عن حياة المدنيين في ظل القصف العشوائي والاستهداف المتبادل بين الميليشيات، فكتب جاستن لينش مقالاً^(١)؛ يناشد فيه المجتمع الدولي بفرض حظر السلاح على جنوب السودان بوصفه الخطوة الأولى

(١) على الرابط الآتي: <http://foreignpolicy.last-call-to-cash-in-on-a-/05/08/com/2016/vicious-civil-war-south-sudan-arms-embargo>

من السهل إخفاؤها، ومن الصعب تعقبها، مما يجعل الأمر سهلاً على المهربين أن يخترقوا الحظر، وبالمثل؛ فإنّ الأسلحة الخفيفة، مثل الكلاشينكوف، شائعة بكثرة حتى في المناطق النائية والقرى.

ولكن يقول الخبراء إنّ الحظر سيؤتي أكله في منع شراء الأسلحة والمعدات العسكرية الثقيلة؛ بما في ذلك المركبات والطائرات، والتي كانت تُستخدم بتأثيراتٍ مدمّرة ضدّ الجنود والمدنيين- على حدّ سواء- على مدى فترة العامين ونصف العام الماضية، فالمرحيات الهجومية التي حصلت عليها حكومة جنوب السودان في عامي ٢٠١٤م و ٢٠١٥م أعطت الحكومة اليد العسكرية العليا، ومكّنتها من استعادة العديد من مكاسب المتمردين في الأجزاء الشمالية من البلاد، فقد اشترت الحكومة أربع مروحيات من طراز مي ٢٤ أثناء تلك الفترة، على الأقلّ ثلاث منها كانوا من شركة أكرانية؛ كجزءٍ من صفقة بقيمة ٤٢,٨ مليون دولار.

ولكنّ الجنود المتمردون لم يكونوا وحدهم المستهدفين، ففي يوليو ٢٠١٥م أطلقت طائرات الحكومة من طراز مي ٢٤ صواريخها؛ فيما وصفته الأمم المتحدة بأنه هجومٌ على مستشفى للصليب الأحمر في مدينة كودوك في ولاية النيل العليا، مما أسفر عن مقتل شخصين وجرح ١١ شخصاً، كما استخدمت المروحيات الهجومية مرة ثانية في يوليو الماضي لقصم مجمع يستخدمه «مشار» في جوبا أثناء أسبوع من القتال، خلف ٥٠٠ قتيل على الأقل؛ بما فيهم عشرات المدنيين.

كما اشتملت قائمة الأسلحة الثقيلة التي اشترتها الحكومة أيضاً في أثناء الحرب: حاملات جند مدرّعة من طراز كوجار وتايفون، والتي وفرتها شركة كندية، وما يعتقد الخبراء أنه ١٠ دبابات روسية برمائية لا تزال الشركة الموفرة لهم مجهولة، كلّ تلك المركبات يبدو أنها استُخدمت في استهداف المدنيين، وأثناء عمليات حرق الأرض في ولاية يونيتي الصيف الماضي،

المتكررة من الدول الأوروبية لتطبيقه (كما حصلت قوات المتمردين كذلك على أسلحة أثناء مسار الحرب، ولكن بكميات أقل، وبالأساس من السودان).

ويرى كاتب المقال أنّ الولايات المتحدة كانت أكبر عائقٍ أمام فرض حظر التسليح على جنوب السودان، حيث إنّ الولايات المتحدة استخدمت موقعها في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لحجب قرارٍ بفرض حظر سلاح على حكومة جنوب السودان، وقدم المسؤولون الأمريكيون عدة تبريرات لهذا الموقف؛ بما في ذلك أنّ حظر السلاح سوف يحفز الحكومة على تصعيد الحرب، وأنّ ذلك الحظر لن يؤتي ثماره إلا إذا وافق جيران جنوب السودان على تفعيله.

وكانت أشرس المعارضين لفرض حظر السلاح على جنوب السودان هي: سوزان رايس مستشارة الأمن القومي الأمريكي، والتي يعود تورطها في سياسات جنوب السودان إلى إدارة الرئيس السابق بيل كلينتون. ولكن بدأ أنّ الولايات المتحدة اقتضت أخيراً

بجدوى حظر السلاح؛ حيث التقى مسؤولون أمريكيون مع نظرائهم الروس والصينيين في الأمم المتحدة لمناقشة مشروع قرار يتضمن حظر السلاح، بالإضافة إلى تفويض بإرسال قواتٍ إقليمية جديدة لحفظ السلام، والذي عُرض على مجلس الأمن في ١٢ أغسطس الماضي.

وجاءت تلك المفاوضات في وقتٍ حرجٍ لجنوب السودان؛ مع تهديد المتمردين بالسير إلى العاصمة إذا لم يتم إرسال قوات تدخل إقليمية لتأمين جوبا، وتنفيذ اتفاقية السلام المتداعية، ولكن الحكومة في الوقت نفسه صرّحت أنها لن تقبل بوجود قوة إقليمية، وهددت متحدث عسكريّ بأنه سيقااتل القوات الأجنبية التي ستدخل بلاده دون إذن، ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى مزيدٍ من الدماء في الأفق القريب.

ويقول الخبراء إنّ حظر السلاح لن يستطيع وحده أن يوقف تدفق الأسلحة الخفيفة أو الذخيرة إلى جنوب السودان بصورة كاملة، فالذخيرة والرصاص

قوات دولية تؤمّن حياته وحياة معاونيه^(١).

التداعيات الإقليمية:

كما سبق الإشارة إليه؛ فإنّ أوغندا من إحدى الدول التي تُتهم بأنها تستفيد من استمرار الأزمة، كما أنها أصبحت مورداً مهماً للأسلحة لجنوب السودان، ويُعتقد أنها اشترت أسلحة نيابة عن الحكومة من إسرائيل، وعدة دول أخرى؛ فحكومة جنوب السودان رغبت أيضاً في شراء أربع مروحيات إضافية بقيمة ٢٥,٧ مليون دولار من شركة مقرها كمبالا، تُدعى: «بوساسي لوجيستيكس» (ولم يُعرف إذا ما كانت الصفقة قد تمّت أو لا).

وعلى جانب المتمردين؛ فإنّ السودان كانت الموفر الرئيس للأسلحة، وفي بعض الأوقات كانت تلقي من الجوّ الأسلحة والذخيرة في عمق الأراضي في جنوب السودان، وفي ٢٠١٤م حللت مؤسسة مختصة في شؤون الصراع والتسليح مئات من الذخائر الصغيرة والمتوسطة التي أسقطت على المتمردين، ولكن الحكومة استولت عليها في وقت لاحق، ووجدت كذلك أنّ جزءاً كبيراً من الذخيرة صنع في السودان بعد بدء الحرب الأهلية؛ مما يعني أنّ ذلك كان سيكون ممنوعاً إذا ما كان الحظر قد طبّق مع بداية الحرب.

إنّ نجاح حظر السلاح من المتوقع أنه سيقلى دعماً من الدول الإفريقية، أما روسيا والصين، اللتان اعترضتا على إجراءات مماثلة في الماضي، فمن غير المتوقع أن تحجبا حظر السلاح إذا ما قدّمت الدول الإفريقية موقفاً موحداً لصالح الحظر في مجلس الأمن؛ كما أنّ مصر يمكن أن يصيح صوتها حاسماً، لأنّ السنغال وأنجولا، وهما الدولتان الإفريقيتان في مجلس الأمن، سيصوتان لصالح الاقتراح؛ طبقاً لدبلوماسيين أجانب رفضوا الإعلان عن أسمائهم.

على سبيل المثال استخدمت الحكومة دبابات برمائية اشترتها عام ٢٠١٤م لملاحقة «مقاتلين ومدنيين داخل مستنقعات منطقة سود»؛ كما أفاد تقرير للأمم المتحدة، وبالمثل فإنّ تقرير لمنظمة هيومان رايتس ووتش عام ٢٠١٥م أورد العشرات من الحوادث التي استخدمت فيها الحكومة دبابات لسحق المدنيين أثناء الهجوم نفسه.

لذلك؛ فإنّ حظر السلاح لن يمنع فقط الحكومة من شراء دبابات وطائرات ومركبات برمائية هجومية إضافية، ولكن ذلك سيعني أنّ الأفراد الأجانب، مثل المواطنين الأوكرانيين الذين يقومون بصيانة طائرات الهليكوبتر الحكومية من طراز مي ٢٤، سيتوجب عليهم مغادرة البلاد؛ طبقاً لـ «لوكاس فان دي فاندرفوت» العضو السابق بلجنة خبراء الأمم المتحدة بجنوب السودان، ونتيجة لذلك فإنّ بعض المعدات ربما تصبح في النهاية غير ذات جدوى.

كما أنّ حظر السلاح سيقدم أيضاً رادعاً رمزياً للدول التي تهرب الأسلحة إلى الأطراف المتحاربة، فالصين تعهدت بوقف نقل الأسلحة إلى الحكومة بعدما نشرت أنباء عن شحنة شركة نورينكو الصينية عام ٢٠١٤م، مما أسفر عن اعتراضات واسعة من جانب الجماعات الحقوقية، ولكن الدول الأخرى تقدّمت لملء ذلك الفراغ.

وفي أغسطس الماضي؛ اتخذ مجلس الأمن الدولي موقفاً نوعياً، وأصدر قراراً تحت رقم ٢٣٠٤ يقضي بإرسال أربعة آلاف عنصر، من كل من كينيا وإثيوبيا وراوندا، ضمن قوات أممية جديدة، تختص مهمتها بحماية بعض الأماكن الحيوية في العاصمة جوبا، أملاً في وقف الاشتباكات التي تجددت بين قوات الرئيس

سلفا كير وغيره نائبه الأول (المقال) «رياك مشار»، الذي فرّ من جوبا بعد معارك حدثت في ٧ يوليو الماضي، مؤكداً أنه لن يدخلها مرة أخرى قبل وصول

(١) مجلس الأمن يعتمد قراراً بشأن إنشاء قوة حماية إقليمية بجنوب السودان، مركز أنباء الأمم المتحدة، ١٢ أغسطس ٢٠١٦م، على: <http://www.un.org/arabic/news/story.asp?newsID=26806#.V77WUJiLt4Y>

قوات الاتحاد الإفريقي والقرارات التي اتخذت في قمتها في كيجالي في يوليو الماضي، حيث سيكون لقوات الاتحاد الإفريقي «صلاحيات أوسع للمشاركة في العمليات القتالية؛ مقارنة بقوات الأمم المتحدة، وستستطيع الوصول إلى مناطق القتال»^(٣).

وتشير مصادر حكومة جنوب السودان إلى أيادي السودان في تسليح المتمردين؛ حيث اتهم القائد السابق لجيش جنوب السودان الجنرال «جيمس هوت ماي» السودان بأنها تسلح المتمردين، وقال إنه «ليس سراً» أنّ حكومة الخرطوم تساند زعيم المتمردين «ريك مشار»؛ في محاولة لزعزعة استقرار جنوب السودان الذي انفصل عن السودان عام ٢٠١١م بعد حرب بين الشمال والجنوب استمرت عقوداً، في حين نفت السلطات السودانية أن تكون لها أي صلة بالتممردين^(٤).

ولكن على الجانب الآخر من هذا الصراع الدموي؛ فإن وجود دولة قوية في جنوب السودان ربما يمثل تهديداً لمصالح كل من السودان ومصر على السواء، وذلك في حالة استغلال تلك الدولة لأراضيها ومحاولة استنزاعها، حيث سيقلل ذلك من حصّة المياه الواصلة إلى الدولتين، وربما يشجّعها على بناء مزيد من السدود على الأنهار، وكذلك حصولها على استثمارات أجنبية ودعم دولي يمكنها من مواجهة السودان الذي يُعدّ غريباً تقليدياً لها، ومن ثمّ فإنّ تلك الحرب الأهلية تصبّ في مصلحة دول الشمال.

ومع تواجد القوات الأوغندية في الجنوب لدعم الرئيس سلفا كير، وكذلك الدعم الذي يأتي من

وقد عارض وزير الإعلام في جنوب السودان «مايكل ماكوي لويس» فكرة الحظر، قائلاً إنها تهدّد استقلالية البلاد، وستضعف الحكومة أكثر أمام المتمردين، ولكن حظر السلاح وحده لن يُنقذ هذا البلد المشردم إلى قبائل؛ لأنّ جوهر الصراع هو السيطرة على المصادر والموارد، بالإضافة إلى أنه صراعٌ عرقيٌّ أيضاً؛ فقبائل «الدينكا» و«نوير» هي الأبرز بين الإثنيات الكثيرة في جنوب السودان، والانقسامات التاريخية بين الفصيلين أرسّت قواعد الحرب الأهلية التي بدأت في ٢٠١٣م في جنوب السودان، كما أنّ سلفا كير الذي ينتمي إلى قبيلة «الدينكا»، ونائب الرئيس السابق الذي تحوّل إلى زعيم المتمردين ينتمي إلى قبيلة «النوير»، فكلاهما ينتميان إلى القبيلتين الكبيرتين في جنوب السودان.

كما برز الصراع العرقي على واجهة الأحداث والتصفيات المتبادلة بين الجانبين، وكذلك الإعدامات خارج نطاق القانون من الطرفين^(١)، كما أنّ عمليات التهجير القسرية للمخالفين في العرق تذر بتوسّع دائرة العنف؛ لتضاهي تلك التي كانت في الفترة من ٢٠١٢م حتى ٢٠١٥م.

والآن تحاول حكومة جنوب السودان أن تقلل أعداد القوات الأممية والقوات التابعة للاتحاد الإفريقي التي يمكن أن تتدخل لوقف الصراع، وكذلك أنواع أسلحتها والدول المشاركة في تلك القوات^(٢)، ولكن بالوضع في الاعتبار تاريخ حكومة جنوب السودان في الانتهاكات الحقوقية؛ فلن يكون من الحكمة السماح لها بأن تقرّر شروط البعثات الأممية، وفي المقابل؛ يمكن دعم

(٢) African Union Approves Plan To Put Peacekeeping Force In South Sudan, July 19, 2016, on: <http://www.npr.org/sections/thetwo-african-union-/486592426/19/07/way/2016-approves-plan-to-put-peacekeeping-force-in-south-sudan>

(٤) قائد جيش جنوب السودان المنتهية ولايته: «الخرطوم تسليح المتمردين»، رويترز العربية، ٥ مايو ٢٠١٤م، على: <http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKBN0DL10B20140505>

(١) Can the AU help South Sudan where the UN is failing?, ISS, 22 August 2016, on: <https://www.issafrika.org/iss-today/can-the-au-help-south-sudan-where-the-un-is-failing>

(٢) South Sudan softens stance on UN peacekeeping force, 14 AUGUST 2016, on: <http://www.aljazeera.com/news/2016/south-sudan-softens-stance-peacekeeping-force-160814085940136.html>

حكومة السودان في الشمال، فإنّ الوضع مرشّح للتصاعد، إلا إذا أثمرت الضغوط الدولية واستطاعت وقف التدخلات الإقليمية، فقد صرّح «سام كوتيسا» وزير الخارجية الأوغندي: «أنّ أوغندا» سوف تبقى ما دامت حكومة جنوب السودان بحاجة لنا»، فيما قال «أوجستينو تينج مايي» مدير «معهد سود للأبحاث»: «إنّ تدخّل القوات المسلحة الأوغندية في جنوب السودان يرتبط بشكل وثيق بمصالحها المرتبطة بـ «جيش الرب»^(١)، وبالتالي فإنّ أوغندا تحمي مصالحها، ويقدر عدد القوات الأوغندية الموجودة في جمهورية جنوب السودان بما بين ٢٠٠٠ و ٥٠٠٠ جندي؛ بما في ذلك الدعم الجويّ والدبابات.

وفي النهاية:

يمثّل هذا الصراع تجسيدا لحالة مستمرة من العجز العربيّ عن الحفاظ على الأراضي التي تمثّل عمقا استراتيجيا وحيويا للإقليم ككل، ويحوي طرفا لمنابع النيل الشريان الحيويّ للدولة المصرية.

كما أخفقت الدول الإقليمية في إدارة الصراع أو التدخل فيه بأي وسيلة دبلوماسية أو سياسية، ولا يوجد للجانب العربيّ أي ظهور يُذكر، بينما اليد العليا في هذا الصراع تظلّ للولايات المتحدة والاتحاد الإفريقيّ، وبقية الأطراف المتداخلة في الأزمة.

في حين تستمر إثيوبيا هي الأخرى في بناء سدودها على النيل واقتطاع حصّة أكبر من المياه؛ في ظلّ عجز كل من مصر والسودان عن أي فعل، بما يعزّز من حالة التراجع التي تشهدها الدول العربية في الشمال الإفريقيّ، والغياب التامّ عن الصراعات التي كانت مسارحها ضمن الدولة المصرية حتى منتصف القرن الماضي ■

كما أنّ أوغندا هي أيضاً أكبر دولة مساهمة بقوات في البعثة التي يقودها الاتحاد الإفريقيّ ضدّ «جيش الرب»، حيث يتمركز نحو ما بين ١٠٠٠ إلى ١٥٠٠ جندي في المناطق المتأثرة بأنشطة «جيش الرب» في كل من جمهوريتي إفريقيا الوسطى وجنوب السودان. كما أنّ التدخّل العسكريّ الأوغندي، الذي وافق عليه برلمانها، قد أضفى على الصراع بعدا إقليميا خطيرا، كما أنه يجازف بتقويض جهود الوساطة التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيفاد)، التي تُعدّ أوغندا أحد أعضائها^(٢).

وقد حذّر منسّق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة «ستيفن أوبراين» من «أزمة إنسانية هائلة ومعقدة» تواجه جنوب السودان، حيث فرّ ٧٠ ألف شخص على الأقلّ إلى أوغندا المجاورة منذ تجدد العنف، وقال أوبراين: «للأسف، في العام الماضي تدهور الوضع الإنسانيّ بشكل كبير، بما في ذلك

(١) هي الجماعة المتمردة ذات الأصل الأوغندي، والتي تنشط الآن في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية إفريقيا الوسطى.

(٢) أزمة جنوب السودان: تداعيات عابرة للحدود، شبكة الأنباء الإنسانية (إيرين)، ١٢ فبراير ٢٠١٤م، على: <https://www.irinnews.org/ar/report>

(٣) خطر مجاعة بجنوب السودان، وفرار ٧٠ ألفا لأوغندا، الجزيرة.نت، ١١ أغسطس ٢٠١٦م

قراءة في الأوضاع الإثيوبية.. التطورات الأخيرة، والتوقعات المستقبلية

تحرير المهجة

بطريقة غير منضبطة بين الأمراء المحليين، الذين جمعوا دعمهم من قاعدة عرقية أو فروعها^(٢).

وفي النصف الأخير من القرن الماضي؛ شهدت البلاد حكم ثلاثة أنظمة، يختلف بعضها عن البعض الآخر في الأيديولوجيا، والتكوين الداخلي والعرقى والسياسي والاجتماعي، بالإضافة إلى اختلاف سياستها الخارجية. وإذا كانت إثيوبيا الملكية والاشتراكية تميّزت بالمركزية^(٣)؛ فإنها منذ عام ١٩٩١م تميّز بالوعود التي من شأنها تمهيد الطريق إلى مرحلة جديدة، وفتح باب أمام المساواة العرقية والدينية، واللامركزية، حيث يكون الشعب بجميع أعراقه مشاركاً في عملية صنع القرار، وقد كانت الآمال الأولية وترقيات الشعب نحو تلك المرحلة كبيرة، خصوصاً أنّ البلاد أصيبت بالإرهاق بسبب الحرب الإريتريّة، وصراع الجماعات، مثل جبهة تحرير شعب تيغري، وجبهة تحرير شعب أورو، وغيرها.

قراءة تاريخية في الأوضاع والتطورات:

يبلغ عدد سكان إثيوبيا حالياً حوالي ٧٩ مليون، ويعيش أكثر من ٨٤٪ منهم في المناطق الريفية، مع تقدير مساحة أراضيها بنحو ١٠١ مليون كم^٢.

بعد أكثر من عقدين من حرب أهلية دامية، نتج عنها إسقاط النظام العسكري، لم تتجح المحاولات الأولى لتقاسم السلطة بين جميع الفصائل العرقية المختلفة، ومنذ عام ١٩٩١م- إلى اليوم- تمارس السلطة من قبل نخبة من مجموعة «الأقليات العرقية»؛ من شعب تيغري (بنسبة ١٠٪

عند النظر في «الأقليات» و«الأغليات» العرقية؛ فإنّ غالبية الحالات تعطي صورة بأنّ الثانية دائماً ما تحكم الأولى، وأنها (أي: الأقليات العرقية) ضحية التمييز والهيمنة السياسية التي تمارسها الأغليات العرقية، خصوصاً في العصر الحديث الذي تتبنى المجتمعات فيه «الديمقراطية»، والتي بدورها- في كثير من الأحيان- تعطي السيادة واليد العليا وممارسة السلطة للأغليات.

ويؤدي الخوف من القمع إلى أن تسعى الأقلية إلى السلطة بأي طريقة لتحقيق مبتها ومواجهة الأغلبية، حتى إن كانت الأقلية في وصولها إلى السلطة ستواجه صعوبة في كسب الشعبية والتعبئة الجماهيرية، وربما الدولية؛ فإنّ ذلك لا يعني عدم وجود حكم الأقلية العرقية في وقتنا الحالي. يعرف إيريك كاوفمان Erik Kaufman و أوديد هاكلاي Oded Haklai «الأقليات السياسية» المهمة بأنها: «تلك المجموعات المتميزة، الحاكمة بشكل جماعي، القادرة على الحكم على الأغليات برغم تفوق الأغليات العددي ديموغرافياً»^(١)، وفي معظم الحالات؛ كانت هذه الأقليات المهمة نتاج عملية الاستعمار وما بعده.

الحالة الإثيوبية:

تشكّل إثيوبيا من مجتمع متعدّد الأعراق، حيث كانت السياسات العرقية والحشد القبلي هي الطريق الموصل إلى السلطة، وأهم الأدوات للحفاظ عليها، فخلال عصر الأمراء (١٧٦٩م - ١٨٥٥م) مثلاً؛ كانت إثيوبيا تنوزع سياسياً

(٢) Shiferaw Bekele, The State in the Zamana (1786-1853), p. 25.

(٣) Marxist Modern: An Ethnographic History of the Ethiopian Revolution. By Donald Lewis Donham, P. 138

(١) Kaufmann, Eric P. and Haklai, O. Dominant ethnicity: from minority to majority. Nations and Nationalism, Vol. 14, No. 4, 2008, p.3

فقط من عدد السكان^(١).

ومنذ وصول ائتلاف الأحزاب المعروف باسم: «الجبهة الشعبية الثورية الديمقراطية»، والذي تمثل «جبهة تحرير شعب تيغري» حقيقتها وجوهرها، إلى السلطة؛ وجدت البلاد نفسها في سياساتٍ عرقيةٍ يصدرها وينفذها الحزب الحاكم.

وفقاً لدستور البلاد؛ فإن إثيوبيا دولة «جمهورية ديمقراطية اتحادية»، تتكون من تسع ولايات إقليمية، مقسمة حسب العرق واللغة، وهي: (تيغري، عفر، أمهرة، أروميا، أوغادين - تُعرف أيضاً باسم: «الصومالي»، بني شنقول - قماز، قوميات الأمم الجنوبية (SNNPR)، غامبيلا، هراري، إضافة إلى ولايتين: أديس أبابا وديرة داوا)^(٢)، وبناءً على هذا التقسيم نجح الحزب الحاكم أيضاً في جعل أساس تشكيل حزبه السياسي عرقياً.

هذا، وبالنظر إلى السيناريو الجيوسياسي لما بعد الحرب الباردة، وسقوط نظام العقيد «منغستو هايلي مريم» العسكري، كان من الضروري لقوات «الجبهة الشعبية الثورية الديمقراطية»، المنتصرة بقيادة «جبهة تحرير شعب تيغري»، أن تكسب دعم الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الأوروبيين وإسرائيل لتعزيز موقفها، وقد أعطت الولايات المتحدة دعمها للجبهة؛ بالرغم من أنها كانت، هي وغيرها من التحالف الغربي الديمقراطي الحر، تنظر إلى الجبهة خلال الحرب الباردة بوصفها منظمة إرهابية، ولكنهم جميعاً أيدها لكونها تصعد إلى السلطة.

تابعت «جبهة تحرير شعب تيغري»، والمنظمات التابعة لها، السير وحدها في تنظيم الفترة الانتقالية وحكومتها في عام ١٩٩١م، وإيجاد دستور جديد، وإصدار سياسات وقوانين عرقية مثيرة للجدل.

ومن ذلك مثلاً؛ ما جاء في مادة من الدستور، تمنح حق الانفصال لأكثر من ثمانين مجموعة عرقية موجودة في

البلاد^(٣)، وتوحي للوهلة الأولى بأن الحزب الحاكم مستعد لإعطاء كل الأطراف والقبائل حريتها وحقوقها، ومن ثمّ يكسب الدعم والشريعة من المجموعات العرقية العديدة المتبقية، إلا أنّ نتيجة تلك المادة جاءت عكسية؛ إذ ساهمت في إسراع ظهور موجة جديدة من الصراعات العرقية، فضلاً عن أنّ تلك المادة أدخلت الأعراق واللغات والسكان والأديان المحلية بأكملها في حالة من الارتباك.

كانت إعادة هيكلة الدولة الإثيوبية تتوقف على إملاءات الحكومة الانتقالية بقيادة «الجبهة الشعبية الثورية الديمقراطية» التي تقودها «جبهة تحرير شعب تيغري»، وبالرغم من ذلك فقد تجاهل بعض الداعمين، كالولايات المتحدة وأوروبا، طبيعة هذه الحكومة وتفصيلاتها، حيث كانوا يفضلون وصف تلك الحكومة الجديدة وسياساتها بأنها: «عملية التحول الديمقراطي بقيادة جيل جديد من القادة»!

لقد حذر العديد من المراقبين من مخاطر تلك السلطة، وانتقدوا المسار الذي تسلكه، وأشاروا إلى أنّ «الجبهة الشعبية الثورية الديمقراطية»، خلال هذه الفترة الانتقالية، تستغل قيادتها لتعزيز قوتها.

سيطر الحزب على المشهد السياسي بحكم قوته العسكرية، وكما يقول تيرينس ليون: «إنّ اختبار الناخبين كان في الأساس: إمّا بين الجبهة الشعبية الثورية الديمقراطية وحلفائها، أو لا يكون هناك تصويت»^(٤).

في أغسطس عام ١٩٩٥م؛ أُعلن عن انتخاب حكومة جديدة، بالأشخاص أنفسهم، والمجموعات والتجمّع السياسي نفسه الذي كان يحكم منذ فترة «ما بعد منغستو»، وبالعمليات السياسية نفسها، بما في ذلك تشكيل الدولة الإثيوبية السيادية في عام ١٩٩١م، وأدى ذلك أيضاً إلى مواجهات خطيرة بين نظام الحكم الجديد في أديس أبابا،

(٣) دستور إثيوبيا عام ١٩٩٥م، المادة ٣٩ - الرقم ١، ويمكن الاطلاع على الدستور عبر الرابط الآتي: http://www.africa.upenn.edu/Hornet/Ethiopian_Constitution.html

(٤) Closing the Transition: The May 1995 Elections in Ethiopia, by Terrence Lyons, The Journal of Modern African Studies, Vol. 34, 142-No. 1 (Mar., 1996), pp. 121

(١) The Politics of Ethnicity in Ethiopia: Actors, Power and Mobilisation. By Lovise Aalen P. 52.

(٢) موقع الحكومة الإثيوبية، تاريخ النسخ: ٢٧-٨-٢٠١٦، الرابط: <http://www.ethiopia.gov.et/regional-states>

لتكون حليفة في تسخير المعارضة المحتملة، من القوى السياسية الإثيوبية الأخرى والشعب بأسره، ولأن الولايات المتحدة مستعدة لذلك؛ قامت بتسهيل الاستيلاء على السلطة وتوطيدها لهجبة تحرير شعب تيغري»^(٢).

منحت الولايات المتحدة وحلفاؤها النظام الجديد الاعتراف السياسي، وكذلك المساعدات المالية، وبدأ خبراء الولايات المتحدة، من العسكريين والفنيين والمستشارين، يتدفقون إلى إدارة «زيناوي» في غضون أشهر قليلة من توليه منصبه، كالوزير الأول / رئيس الوزراء، وفي وقت لاحق من العام ١٩٩٢م، في مقابلة مع «إثيوبيا كومنثتور»، صرّح «مارك باث»، سفير الولايات المتحدة في إثيوبيا، بأن: «السياسة العامة للولايات المتحدة تجاه إثيوبيا هي تعزيز عملية التحول الديمقراطي في هذا البلد، وفتح اقتصاد السوق الحر. لقد فعلنا الكثير في العام الماضي (١٩٩٢م)، لقد وقعت اتفاقيات لأكثر من ١٠٥ مليون دولار لمواجهة الأزمة الغذائية الطارئة والمساعدة الإنسانية، بالإضافة إلى أكثر من ١٧٠ مليون دولار لمساعدات التنمية»^(٣).

على مدى السنوات الماضية؛ شهدت إثيوبيا عدة تطورات، وخصوصاً تحت نظام الراحل «زيناوي»، وهذه التطورات يفصل بعض الباحثين أن يطلقوا عليها: «التطورات / التنمية الاستبدادية»^(٤) Authoritarian Developmentalism.

من الممكن ملاحظة أهم إنجازات ملس زيناوي-الراحل- منذ توليه السلطة في عام ١٩٩١م، خصوصاً في قدرته على جذب الشركات الأجنبية إلى إثيوبيا من خلال سياسة الضرائب المنخفضة، والحرية شبه التامة، فقد بلغ معدّل نمو البلاد حوالي ١١٪ أثناء حكمه، بفضل القطاع الخاص (سواء القطاع الغربي، والقطاع الشرقي)، وتضاعف

وبين عدد من جماعات المعارضة من مختلف الأطياف السياسية والتيارات العقائدية.

صحيح أنّ الجهد المشترك لشعوب إثيوبيا والحركات التحريرية المختلفة، بالإضافة إلى الدور العسكري الذي قامت به «جبهة تحرير شعب تيغري»، أنهى سبعة عشر عاماً من السلطة العسكرية، ورحّب معظم الإثيوبيين بالتغيير على أمل أنّ الحكومة التي ستأتي لن تكون خطيرة ورهيبة مثل سابقتها.

وفي الحقيقة؛ كان كل ذلك إنجازاً إيجابياً، إلا أنّ هناك من يحمل شيئاً من التحفظات ضدّ الحكومة المتمثلة في «جبهة تحرير شعب تيغري»، وذلك بسبب موقفها تجاه وحدة إثيوبيا وأيديولوجيتها، والتي كانت «يسارية» جداً، ولكنها اليوم اعتنقت «الديمقراطية الليبرالية الغربية» و «السوق الحرة»؛ مما جعل الدول الغربية تأخذ زمام المبادرة بالاعتراف الفوري بالحكومة وحكامها الجدد؛ على أساس أنّ إثيوبيا بحكومتها الجديدة ستكون موالية للغرب، على عكس الحكام العسكريين الذين كانت تصفهم الدول الغربية بـ«المستبدين»؛ لأنهم كانوا موالين «للاتحاد السوفييتي»^(٥).

القوى الغربية ودولة إثيوبيا؛

يرى Aregawi Berhe أنّ سبب قلق القوى الغربية بقيادة الولايات المتحدة واضح؛ إذ أرادوا وضع حدّ لما يطلقون عليه: «الأصولية الإسلامية»، والتي كانوا ينظرون إليها بأنها تشكل تحدياً خطيراً على قيمهم الثقافية، وتهديداً لمصلحتهم المادية في الشرق الأوسط والقرن الإفريقي.

ولأنّ السودان، حيث «الحكومة الإسلامية»، تكتسب مكانةً وتحتل موقعاً استراتيجياً في منطقة القرن الإفريقي، فكان لا بد من التحرك كسي لا تؤثر في المنطقة، فوجدت الولايات المتحدة في «جبهة تحرير شعب تيغري» حركة منظمة بشكل أفضل، وقوة عسكرية في إثيوبيا قابلة للإدارة، ويمكن أن تنجز المهام الاستراتيجية التي تريدها.

وعلى الرغم من خطاب الجبهة اليساري؛ دخل رئيس الجبهة- الراحل - «ملس زيناوي» الذي أصبح فيما بعد رئيس وزراء إثيوبيا- في اتفاق مع الولايات المتحدة بسرعة،

(٢) The EPRDF and the Crisis of the Ethiopian State, Aregawi Berhe, Leiden University, page 5

(٣) Ethiopian Commentator : 1 مايو 1993, p. 31-

(٤) Pambazuka: Can "authoritarian developmentalism" be tested at the ballot box?. by Eyob Balcha Gebremariam. <http://www.pambazuka.org/9Cauthoritarian-%80%governance/can-%E2%9Dbe-tested-ballot-box%80%developmentalism%E2>

(٥) The EPRDF and the Crisis of the Ethiopian State, Aregawi Berhe, Leiden University, page 3

إثيوبيا في واقعنا اليوم:

وفي واقعنا اليوم: تشهد دولة إثيوبيا موجة غير مسبوقة من المقاومات، بعضها تطور منذ أكثر من السنوات ١٠ الماضية، وبعضها في قيد التكوين، فهناك «الحزب الثوري الشعبي الإثيوبي» (EPRP) في الغرب، و«جبهة تحرير شعب أرومو» في الجنوب، و«جبهة عفر أوغادين» (ONLF) في الجنوب الشرقي، و«جبهة عفر الديمقراطية الثورية» (ARDF) في الشرق، والتي كُتفت قاتلها ضد الجبهة الشعبية الثورية الديمقراطية.

وغيرها الكثير من المنظمات السياسية؛ بما في ذلك «المؤتمر الوطني لشعب أرومو» (ONC)، و«التحالف الديمقراطي لشعوب جنوب إثيوبيا» (SEPDU)، و«منظمة جميع شعوب أمهرة»، و«الحزب الديمقراطي الإثيوبي» (EDP) الموجود داخل البلاد، و«تحالف تيغري للديمقراطية الوطنية» (TAND)، و«المجموعة الإثيوبية للديمقراطية الاجتماعية» (EGSD)، و«حزب مدهين الديمقراطي الإثيوبي» (MEDHIN)، وغيره من الأحزاب الكثيرة خارج إثيوبيا، وكلها تضغط بشدة على الحكومة لإحداث تغيير حقيقي في إثيوبيا.

وكانت كل هذه المنظمات تدعو علناً للسلام والمصالحة، ولكن الحزب الحاكم يتجاهل جميع النداءات الشعبية لإحداث التغيير السلمي، وهذا التجاهل قد يدفع البلاد إلى حالة من الفوضى والاضطرابات^(١).

الاضطرابات والمظاهرات الأخيرة:

في انتخابات عام ٢٠٠٥م: فازت المعارضة في العاصمة أديس أبابا، فقاموا بإعلان الفوز على المستوى الوطني، فألقت الحكومة القبض على قادتها، وألصقت بهم تهمة الخيانة، فهرب منهم من هرب إلى المنفى، وسُجن منهم آخرون.

واليوم، بنسبة ٩٩,٦٪ من الأصوات، صنع حزب «الجبهة الثورية الديمقراطية الشعبية الإثيوبية» في إثيوبيا دولة ذات حزبٍ واحدٍ ظاهري.

الاقتصاد لسنوات، قبل وفاته وبعدها، حيث قام بتطوير البلاد في أسرع وقت ممكن باستخدام النموذج الصيني، ودعا المستثمرين الأجانب لتطوير الزراعة والصناعة التحويلية في البلاد.

لكن من وجهة نظر مراقبين إثيوبيين، وغير إثيوبيين، أن تلك التطورات ظاهرية فقط، حيث كانت البلاد مبنية على قاعدة اجتماعية ضيقة للغاية، وأن حكومة «زيناوي» السابقة- وأجهدت داخلياً معارضة من الشعب الإثيوبي، من أولئك الذين يرفضون إعطائه التفويض لحكم البلاد، وواجهت حكومته خارجياً ضغطاً من الولايات المتحدة لخوض حرب بالوكالة عنها ضد «الإسلاميين» في السودان، فكان خياره على- ما يبدو- هو قمع المعارضة في بلاده، والإذعان لسياسة داعميه في أوروبا وأمريكا.

ويؤكد آخرون- أيضاً- أنه لا يوجد فرق حقيقي بين نظام «منغستو» العسكري وبين النظام الحالي؛ بالرغم من تقارير التطورات الإيجابية؛ لأن سقوط نوع من أنواع «الديكتاتوريات» لا يعني بالضرورة أن الانتقال سيكون إلى نظام ديمقراطيٍّ وسلمي، ووفقاً لأرائهم: كان الفرق الوحيد بينهما أن «منغستو» كان موالياً للاتحاد السوفييتي، وأصبح النظام الحالي موالياً للغرب، وكل منهما يفعل الشيء نفسه لشعوب بلاده^{(١) (٢)}.

وعلى حد قول رئيس الوزراء الراحل «زيناوي» نفسه في عام ٢٠١٢م: «كان الانتقاد الموجه إلينا في الماضي أننا ماركسيون مجانيين، الآن نحن متهمون ببيع ملاعق الأسرة للأجانب.. إنه التوازن»^(٣).

(١) The Economist: The man who tried to make dictatorship acceptable تاريخ التصفح: ٢٧-٨-٢٠١٦، الرابط: <http://www.economist.com/node/21560904>

(٢) Nazret.com: Ethiopia - Mengistu Haile Mariam Vs Meles Zenawi تاريخ التصفح: ٢٧-٨-٢٠١٦، الرابط: http://nazret.com/blog/index.php/ethiopia_unity_or_death_menge_forget_uni?blog=15

(٣) How Meles Zenawi rules Ethiopia - By Richard Dowden تاريخ التصفح: ٢٧-٨-٢٠١٦، الرابط: <http://africanarguments.com/how-meles-rules-ethiopia-by-/21/05/org/2012>

richard-dowden

The EPRDF and the Crisis of the Ethiopian (٤) .State. Aregawi Berhe. Leiden University. page 6

تدعي وجود قتلى وجرحى من المتظاهرين^(٤).

٢- احتجاجات أوروامو:

زعم نشطاء شعب أوروامو، وأعضاء المعارضة، ومنظمة العفو الدولية^(٥)، أنّ حوالي ٦٧ شخصاً على الأقل قُتلوا في أوروامو-أكبر ولايات إثيوبيا-، خلال الاحتجاجات المناهضة للحكومة. في عطلة نهاية الأسبوع (٦-٧ في شهر أغسطس)، وكانت هذه المظاهرات نتيجة لموجة من الاضطرابات التي هزت أوروامو في الأشهر الأخيرة.

واندلعت احتجاجات دامية في نوفمبر عام ٢٠١٥ ضد مشروع خطة الحكومة- تراجمت عنها فيما بعد-، والتي تهدف إلى توسيع حدود العاصمة أديس أبابا؛ لأنّ شعب الأوروامو يخشى أن تؤدي الخطة إلى مصادرة الأراضي المملوكة من قبل المزارعين، وقد اتهمت الحكومة الإثيوبية بفعالها مراراً؛ ما قد يصيب المزارعين بالفقر نتيجة لذلك.

وما زالت المظاهرات متواصلة إلى اليوم؛ وإن كان أعداد المشاركين فيها قليلة^(٦)، وكان من مطالبهم: منح شعب أوروامو الحكم الذاتي، وتحرير السجناء السياسيين، وإنهاء ما يعتبرونه «النظام العسكري» في المنطقة، بالإضافة إلى وقف الاعتداءات من جانب قوات الأمن على المتظاهرين السلميين وغير المسلحين، الذين كان معظمهم من الطلبة والمزارعين. ويتهم النشطاء والمنظمات الحقوقية السلطات الإثيوبية بقتل نحو ٤٠٠ شخص منذ بدء الاحتجاجات، إلا أنّ الحكومة

وفيما بين عامي ٢٠٠٥م - ٢٠٠٦م؛ حدثت اضطرابات في أوغادين، وأجزاء من أورواميا، وأمهرة، وغامبيلا، وفي المناطق الحضرية، وذلك بعد أكثر من سنة ونصف السنة من أزمة ما بعد الانتخابات وقمع الاحتجاجات المحلية^(٧).

١- اضطرابات أمهرة:

اندلعت في أغسطس من هذا العام (٢٠١٦م)، احتجاجات مناهضة للحكومة في أمهرة، وخرج الآلاف إلى شوارع غوندار وبحر دار، للاحتجاج على إدارة المناطق المتنازع عليها، حيث يطالب أعضاء مجتمع «ويلكايت تيغدي» (Welkait Tegede) أن تكون أراضيهم تحت إدارة منطقة أمهرة، بدلاً من تيغري^(٨).

كانت هذه الأراضي جزءاً من أمهرة قبل أن تصدر «الجهة الإثيوبية الشعبية الثورية الديمقراطية» نظاماً اتحادياً، وإعادة هيكلة المنطقة، بما في ذلك المناطق في منطقة تيغري.

اشتبك المتظاهرون- الذين كانوا يعتبرون أنفسهم أمهرة؛ وهي ثاني أكبر مجموعات إثيوبيا العرقية- مع الشرطة، خلال المظاهرات التي وُصفت بأنها أكبر الاضطرابات المناهضة للحكومة في تاريخ إثيوبيا الحديث، وقبولوا بإطلاق الشرطة الغاز المسيل للدموع وأعيرة نارية في الهواء لتفريقهم، وكان المتظاهرون يرددون شعارات مثل: «احترموا الأمهريين.. وأوقفوا هيمنة الحزب الحاكم»، «كفوا عن قتل الأمهريين»، و «أعيدوا لنا حدودنا التاريخية»، وشعارات مناهضة للحكومة^(٩)، واتهمتهم السلطات بمهاجمة الممتلكات العامة، كما أنّ تقرير المنظمات- كالعفو الدولية-

(٤) Amnesty: Ethiopia: Dozens killed as police use excessive force against peaceful protesters تاريخ التصفح: ٢٧-٨-٢٠١٨، الرابط: <https://www.ethiopia-/08/amnesty.org/en/latest/news/2016/dozens-killed-as-police-use-excessive-force-against-peaceful-protesters>

(٥) Aljazeera: Dozens killed in Ethiopia protest crackdown تاريخ التصفح: ٨-٢٧-٢٠١٦، الرابط: <http://www.aljazeera.com/30-killed-ethiopia-protests-/08/news/2016-opposition-160808105428331.html>

(٦) Ethiopia: Deadly Clashes Resume as more Amhara Towns Join Protest تاريخ التصفح: ٨-٢٧-٢٠١٦، الرابط: <http://www.geeskaafrika.com/23745/ethiopia-deadly-clashes-resume-amhara-towns-join-protest/>

(٧) Wikipedia: 2005 Ethiopian police massacres تاريخ التصفح: ٨-٢٧-٢٠١٦، الرابط: https://en.wikipedia.org/wiki/2005_Ethiopian_police_massacres

(٨) The boundary crisis behind Ethiopia's protest تاريخ التصفح: ٨-٢٧-٢٠١٦، الرابط: <http://www.africanews.com/2016/08/02/the-powerful-vs-the-populous-the-boundary-crisis-behind-ethiopia-s-protest/>

(٩) العريقيات الإثيوبية.. اختلافات تهدد بانتهاء حكومة «سد النهضة» - موقع البديل - ٣ أغسطس / ٢٠١٦م.

دائماً ما تنفي مزاعم العنف؛ بدعوى أنَّ الاحتجاجات كانت مخترقةً من قبل أناس كان هدفهم زعزعة استقرار البلاد.

الصلة بين المظاهرات؛

إنَّ كلتا المجموعتين من الاحتجاجات هما وسيلة لانقضاء حكومة البلاد، كما أنه لا يوجد أيّ اتصال رسمي بين مظاهرات أمهرة وأوروميا، ولكن ظهرت- مؤخراً- لافتات في احتجاج غوندار بمنطقة أمهرة؛ تعبّر عن التضامن مع شعب منطقة أوروميا، وفي المقابل؛ هناك شعارات من المتظاهرين في تجمّع أوروميا الكبرى، والتي تُظهر تضامنهم مع احتجاجات أمهرة.

رد الحكومة؛

هناك تقارير ذهبت إلى أنَّ الحكومة حجت الشبكة العنكبوتية العالمية (الإنترنت) في البلاد خلال المظاهرات التي وقعت في شهر أغسطس، ولم يتم تأكيد تلك المزاعم من قبل أي جهة حكومية إثيوبية، وقد ذكرت الإذاعة التابعة للدولة (FBC) أنَّ السلطات تلوم الأعداء الأجانب، وتتهمهم بأنهم وراء الاضطرابات الأخيرة، وعليه؛ فإنَّ الاحتجاجات الأخيرة- وفق الحكومة- غير قانونية^(١).

وعلى حدِّ قول رئيس الوزراء الحالي «هايله مريم ديساليفنه»؛ فإنَّ «الحكومة تدرك أنَّ الأفكار، والشعارات المنعكسة في تلك المظاهرات، لا تمثل شعب أورومو أو غوندار»^(٢).

توقّعات مستقبلية؛

برغم الاضطرابات، وتواصل المظاهرات، ما زال موقف الحكومة المركزية قوياً، خصوصاً إذا ما أدركنا أنها حليفة الغرب، وما زالت السيطرة الكاملة بيد قوات أمن البلاد.

وليس هناك أيّ عضو من أعضاء المعارضة في البرلمان، مما يجعلنا نفهم أنَّ الحكومة لا تواجه خطراً سياسياً حقيقياً، حتى إن كانت ردّة فعلها مؤخراً- كحجب

الإنترنت- تشير إلى أنها قلقة. وللتعامل مع الصراع، والحدّ من الاشتباكات العرقية في إثيوبيا، يجب أن يكون هناك بعض التعديلات الدستورية، وإعادة ترتيب حدود ولايات البلاد الحالية، لإنتاج وحدة متوازنة قابلة للتطبيق، لأنَّ الأراضي والبيئة والهوية الوطنية هي من أساسيات البناء، وليس العرق أو اللغة التي تبني الحكومة عليها سياساتها.

ولكن يشكك البعض في إمكانية حدوث ذلك، وفي حال حدوثه؛ فقد لا يجدي نفعاً، لأنّه تمّ تشكيل هوية جديدة بين الأجيال الجديدة، وخصوصاً من مواليد عام ١٩٩١م، حيث انتشروا محلياً وداخلياً، واعتادوا الهويات الحالية، وممارسة الحياة اليومية في ظل الهيكل الحالي للدولة، المستمد من السياسة والإدارة الوطنية؛ على النحو المحدّد في دستور البلاد وقوانينها.

ومهما يكن الأمر؛ فإنَّ هناك عوامل رئيسية ساهمت بشكل مباشر في مشكلات البلاد، والتي قد يكون لوضع حلول لها آثار إيجابية، وانطلاقات إصلاحية.

ويمكن حصر تلك العوامل فيما يأتي:

١ - القيادة: التي تصفها جل التقارير بالاستبدادية، حيث لا توجد مساءلة قانونية، وتفتقر إلى الشفافية، فضلاً عن غرقها في الفساد.

٢ - النخبة: الذين جرّؤوا البلاد، ويحكمون على أساس الانقسامات العرقية والانتماءات الدينية.

٣ - المجتمع الضعيف: الذي يجد صعوبة في الدفاع عن المصالح المشتركة، أو التأثير في الحكومة، وقد يكون هذا بسبب قمع الدولة، وارتباك النخبة، والتراث الثقافي السلطوي الذي يساهم في تجريد المجتمع من اكتساب التمكين.

٤ - الولايات: التي تضع مصالحها فوق المصالح الجماعية للدولة؛ دون تقديرٍ لحال الولايات أو المناطق الضعيفة وتمكينها.

٥ - المؤسسات والجهات المانحة غير الحكومية: التي تبحث عن التحالف مع النخب المحلية، فكانت عائقاً أمام نموّ المجتمع المدني الذي يسعى إلى تمكين نفسه^(٣) ■

(٢) The EPRDF and the Crisis of the Ethiopian State. Aregawi Berhe. Leiden University. page

3. مصدر سابق.

(١) FANABC: Gov't will discharge its responsibility to deter illegal activities: Premier. تاريخ التصفح: ٨-٢٧-٢٠١٦، الرابط: <http://www.fanabc.com/english/index.php/news/99t-will-continue-%80%item/6563-gov%E299s-%80%working-to-address-public%E2questions-through-dialogue.-says-premier>

(٢) المصدر السابق.

أهم رسائل الدراسات العليا الإفريقية

بجامعة إفريقيا العالمية

أ.د. عبد المجيد عبد الرحيم

كلية التربية - جامعة إفريقيا العالمية

أولاً: رسائل الدكتوراه:

الفارسية ثقافياً، والتوجهات الإسلامية الشيعية على وجه الخصوص.

التوصيات: أوصت الدراسة بضرورة إنشاء إذاعة سواحلية عربية، تقدم دروس اللغة والدين، وتستخدم اللغة السواحلية ذات المفردات العربية، بالإضافة إلى إنشاء الصحف والقنوات التلفازية، وتشجيع الاستثمار الثقافي في تنزانيا؛ بإنشاء مدارس وكليات جامعية ودعمها.

٢- حركات التحرر الإفريقية في الجنوب الإفريقي البريطاني البرتغالي (١٩٧٥م - ١٩٥٠م) (دكتوراه)، إعداد: عبد الحميد محمد أحمد، إشراف: أ.د. حسن مكي محمد أحمد، ٢٠٠٤م: عدد الصفحات: ٣٥٠ ص.

المضمون: تناولت الدراسة الاستعمار الأوروبي في إفريقيا وخصائصه، والدول المستعمرة: بريطانيا والبرتغال، ونشأة حركات التحرر الإفريقية، وظهور قيادات التحرير الإفريقية.

أهمية الدراسة: أنها تمثل الموروث النضالي الذي قادته حركات التحرير في إفريقيا، وأنها بحثٌ غير مسبوق، خصوصاً باللغة العربية، عن دول الجنوب الإفريقي.

أهداف الدراسة: الكشف عن الحركات التحررية في الجنوب الإفريقي، في ظل الاستعمارين البريطاني والبرتغالي، والنضال ضد الاستعمار، حتى بروز القومية الإفريقية، وظهور القادة والزعماء لحركات التحرر الإفريقية.

١- أثر النظم السياسية على الثقافة العربية

الإسلامية في تنزانيا (دكتوراه)، إعداد: إدريس حسن المهدي بدر، إشراف: أ.د. عبدالرحمن أحمد عثمان، ٢٠٠٤م: عدد الصفحات: ٣٩٥ ص.

المضمون: تناولت الدراسة المؤثرات العربية والإسلامية والتاريخية في الثقافة السواحلية، والنظام السياسي التنزاني، ونظم الحكم فيها، وعلاقته بالسياسات الثقافية (١٩٨٥م - ٢٠٠٣م).

أهمية الدراسة: تتبع أهمية الدراسة من أنها ترمي إلى إبراز أثر النظم السياسية في الاتجاهات العربية والإسلامية في الثقافة السواحلية في تنزانيا. أهداف الدراسة: هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة بين النظام السياسي والثقافة في تنزانيا، وإلى أي مدى أثرت النظم السياسية المتعاقبة في إبعاد الثقافة السواحلية العربية الإسلامية.

مشكلة الدراسة: صبغت مشكلتها من نفي بعض المستشرقين وجود تأثير للثقافة العربية الإسلامية في الثقافة السواحلية، وتساءلت عن جوانب تأثير الثقافة العربية الإسلامية في الثقافة السواحلية؟ المنهج: اتبعت الدراسة المنهج: التاريخي والوصفي والتحليلي.

ملخص النتائج: توصلت الدراسة إلى ارتباط نظام الحكم في عهد مملكة كلوة التنزانية بالمنطقة

إظهار إسهامهم في قيادة الحركة الثقافية الإسلامية في المنطقة.

وافترضت الدراسة توحيد الأمة عن طريق الإسلام؛ دون النظر إلى الانتماء للحزب والقبيلة، وأن قيام دولة الموحدين باسم الإسلام جعل منها مركز نور وهداية.

المنهج: اتبعت الدراسة المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي.

ملخص النتائج: توصلت إلى أن منطقة المغرب العربي تعرضت للكثير من المتغيرات التاريخية، سواء عبر الهجرات الطوعية، أو الغزو الروماني، أو الفتوحات الإسلامية، وازدهار العلوم الشرعية عند الموحدين. التوصيات: أوصت الدراسة بضرورة البحث والتقيب في التاريخ الإسلامي.

٤- دَوْر إريتريا في استقرار منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر في الفترة (١٩٩١م - ٢٠٠٢م)، (دكتوراه)، إعداد: الأمين عبدالرازق آدم، إشراف: أ. د. حسن مكي محمد أحمد، ٢٠٠٥م: عدد الصفحات: ٣٩٠ ص.

المضمون: تناولت الدراسة منطقة القرن الإفريقي، وموقعها الجغرافي، وأهميتها الاستراتيجية، والتكوين والتركيب الجغرافية والتاريخية والسكانية له، والصراعات الدولية بين دول المنطقة، والبحر الأحمر وموقعه الاستراتيجي، وخصائصه الجيوبولوتيكية، والأهمية الاقتصادية له، واستراتيجيات الدول الكبرى والصراع الإقليمي في المنطقة، والعلاقات الأمريكية الإريترية والإسرائيلية، والوجود الإسرائيلي في منطقة القرن الإفريقي، والصراع الإريترية الإثيوبي، والدعم الذي قدّمه السودان للثورة الإريترية، والعلاقات الشعبية بين السودان وإريتريا، والنزاع الإريترية اليمني.

أهداف الدراسة: رصد الدور الإسرائيلي في منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر، وعلاقتها بإريتريا، وأثر ذلك في دول المنطقة.

مشكلة الدراسة: افترضت الدراسة أن: ضغوط الانتفاضة المسلّحة قادت إلى إحداث ضغط اقتصادي وسياسي على الاستعمار تمهيداً لخروجه من القارة.

المنهج: استخدمت الدراسة المنهج العلمي المعاصر، والمنهج التاريخي، والمنهج الوصفي، ومنهج دراسة الحالة.

ملخص النتائج: توصلت إلى مبادئ سياسية في الساحة العالمية، منها: أن الاستعمار الأوروبي ترك وراءه: قضايا الحدود، وخلافات قَبَلية، ونعرات اجتماعية.

التوصيات: قدّمت الدراسة عدّة توصيات: أهمها: إبراز جانب نضال القادة المسلمين الزنوج في إفريقيا؛ تفتيداً لآراء الباحثين الأوروبيين القائلة بسطحية تاريخ إفريقيا، وأنها لم تكن مهد حضارة.

٣- الموحدون ودورهم في نشر الثقافة الإسلامية في إفريقيا جنوب الصحراء، (دكتوراه)، إعداد: الهادي النويصري أحمد، إشراف: أ. د. حسن مكي محمد أحمد، ٢٠٠٥م: عدد الصفحات: ٣٦٣ ص.

المضمون: تناولت الدراسة المغرب العربي قبل الموحدين، وبداية ظهور الدولة الموحدية، وأسس ومظاهر الثقافة الإسلامية، وازدهار الأدب، والتقدم الحضاري، في عصر الموحدين.

أهمية الدراسة: تتبع أهمية الدراسة من بيان قدرة الإسلام على خلق حضارة متميزة، ونشر ثقافته في إفريقيا.

أهداف الدراسة: الكشف عن إسهام قادة الموحدين وعلمائهم في خدمة الإسلام، وذلك من خلال أوجه التطور الحضاري العلمي في حركتهم، وإبراز الثقافة الإسلامية كأساس لوحدة شعوب المغرب العربي.

مشكلة الدراسة: تمثلت في اندثار تاريخ الموحدين في المغرب العربي، ومن ثمّ كان لا بد من

وافترضت أن مديري المرحلة لا يخضعون عند اختيارهم لمعايير تربوية.

المنهج: استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، بينما اعتمدت على الاستبانة والملاحظات؛ كأدوات لجمع البيانات.

ملخص النتائج: توصلت الدراسة إلى أن الحرب الأهلية، وغياب الحكومة المركزية القادرة على توفير الأمن، وضعف الإمكانيات المادية، كانت لها آثار سلبية في الإدارة التربوية للمدارس الثانوية الصومالية، وحالت دون تحقيق الأهداف التربوية المنشودة بفاعلية واقتدار، كما أن هناك اعتبارات غير تربوية في اختيار المديرين، بالإضافة إلى غياب الوعي العام الإيجابي تجاه العملية التربوية لدى المجتمع الصومالي.

التوصيات: أوصت الدراسة بأن يسعى جميع الصوماليين من أجل تكوين حكومة مركزية قوية، تعيد الأمن للبلاد، والعمل على تطوير العلاقة التي تربط الإدارة التربوية بالجهات المعنية بأمر التربية والتعليم، وتفعيل دور مجالس أولياء أمور الطلبة، والعمل على توعية الجماهير بأهمية التربية والتعليم في حلّ المشكلات الصومالية.

٢- وسائل التبشير المسيحي في شرق إفريقيا في الفترة (١٨٥٠م - ١٩٥٠م)، (ماجستير)، إعداد: عبدالعال عبدالماجد عبدالرازق، إشراف: أ.د. عبدالرحمن أحمد عثمان، ٢٠٠٤م: عدد الصفحات: ١١٦ ص.

المضمون: تناولت الدراسة التعريف بمنطقة شرق إفريقيا؛ من حيث الجغرافيا والسكان وانتشار النصرانية؛ بالتعرض لتاريخ المنطقة.

أهداف الدراسة: تتبع الوسائل التي انتهجها المنصر، وإبراز الدور التبشيري المسيحي في نشر المسيحية في المجتمع المسلم، ومعرفة دور الكنائس ومجلسها العالمي في نشر المسيحية في المنطقة، ودور التعليم في ترسيخ مبادئ النصرانية في النشء

مشكلة الدراسة: أن النظام الإريتري أصبح يشكّل حاجساً لدول المنطقة، وعاملاً أساسياً في عدم الاستقرار لإثيوبيا والسودان ومنطقة البحر الأحمر وجيبوتي والصومال.

وافترضت الدراسة أن الدعم الإسرائيلي لإريتريا مارس دوراً كبيراً في تقويتها اقتصادياً وعسكرياً؛ من أجل محاصرة النظام الإسلامي في السودان.

المنهج: اتبعت الدراسة المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي، واعتمدت على الكتب والمصادر الورقية، والمقابلات الشخصية؛ كأهم أدوات لجمع البيانات. ملخص النتائج: توصلت الدراسة إلى أن منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر محط أنظار الأطماع الخارجية، الأمر الذي يؤدي إلى المزيد من الصراعات في المنطقة.

التوصيات: أوصت الدراسة باستثمار علاقات الجوار والتداخل القبلي بين دول المنطقة؛ للاستفادة من طاقات الشعوب؛ لتحقيق التقدم والتكامل الاقتصادي والتنمية المستدامة.

ثانياً: رسائل الماجستير:

١- الإدارة التربوية للمدارس الثانوية الصومالية (الواقع، الطموح)، (ماجستير)، إعداد: أحمد عبدالله الشيخ محمد، إشراف: أ.د. نصر سلمان نصر، ٢٠٠٤م:

المضمون: تناولت الدراسة مفهوم الإدارة التربوية والتعليمية والمدرسية، ومستوياتها ووظائفها، والمراحل التي مرّت بها الإدارة التربوية للمرحلة الثانوية في الصومال، وأسباب تدهورها في فترة الحرب الأهلية.

أهداف الدراسة: تقصي مشكلات التعليم الثانوي في الصومال، ومحاولة إيجاد حلول مناسبة لها.

مشكلة الدراسة: صاغت الدراسة أسئلتها عن أسباب تدهور الإدارة التربوية، وتأثير ضعف الإمكانيات المادية في سير عمل الإدارة التربوية للمرحلة.

التناقض في آليات امتلاك وتداول السلطة السياسية في إفريقيا، فهناك غموض يكتنف الحدود؛ بين ما هو قبلي، وما هو مهني، وصيغت مشكلة الدراسة في شكل التساؤل: ما دور القبيلة في تداول السلطة في إفريقيا؟

المنهج: استخدمت الدراسة المنهج الشمولي، واستعان بالمقابلة والوثائق؛ كأهم أدوات جمع البيانات.

ملخص النتائج: خلصت الدراسة إلى أنّ الهياكل الأساسية للولاء في إفريقيا جنوب الصحراء ما زالت للقبيلة، ثم الإقليم والجماعة الثقافية، وليست للدولة، وأنّ القبيلة أصبحت من أكبر معوقات عمل الدولة حالياً، كما صارت الإثنية تستخدم الأغراض السياسية ورقة لتحقيق المطالب.

التوصيات: أوصت الدراسة بالتوزيع العادل للثروة والسلطة؛ كحلٍّ أساسيٍّ لإشكالية الصراعات الداخلية والإقليمية.

٤- الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية للاجئين الإريتريين في السودان: دراسة في ماضي المشكلة وحاضرها تطبيقاً على ولاية كسلا (ماجستير)، إعداد: أحمد بن صالح أحمد، إشراف: أ. د. حسن مكي محمد أحمد، ٢٠٠٤م: عدد الصفحات: ٢٧٠ ص.

المضمون: تناولت الدراسة التكوين الجغرافي والبشري لإريتريا، وخلفيات اللجوء، والآثار الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وجهود المجتمع الدولي ومنظماتها في دعم اللاجئين، والحلول الثلاثة، ووضع اللاجئين الإثيوبيين.

أهمية الدراسة: تتبع من أهمية موضوع اللجوء الذي أصبح ظاهرة عالمية، تشير العديد من المشكلات السياسية والاقتصادية، بجانب ما تمثله من مشكلة إنسانية تؤثر في اللاجئين، وفي البلد الذي يأتون منه، وفي البلد الذي يلجؤون إليه.

أهداف الدراسة: دراسة تجربة السودان في

لانخراطهم في المسيحية، مع تتبع الدور الإعلامي ومدى فاعليته في المجتمع الإفريقي؛ من خلال دراسة الهجرات العربية والدخول المبكر للأوروبيين، وبداية العمل التصيري في القرن السادس عشر، ووسائل التصير المباشر.

المنهج: اتبعت الدراسة المنهج التاريخي والوصفي التحليلي.

ملخص النتائج: توصلت الدراسة إلى أنّ المبشرين استغلوا الظروف الصحية والاجتماعية، وغيرها، لتأسيس مراكز تبشيرية تحت عناوين متعددة، وإنشاء مدارس ومعاهد لتعلم الدراسات المسيحية. التوصيات: أوصت الدراسة بمعالجة أمر المسلمين في المنطقة، وتبني وسائل تصير المسلمين لتفاديها مستقبلاً.

٣- علاقات القبيلة بإشكالية تداول السلطة في إفريقيا.. حالta دراسة: السودان ونيجيريا (١٩٦٠م - ١٩٧١م)، (ماجستير)، إعداد: عثمان محمد الفكي، إشراف: أ. د. حسن مكي محمد أحمد، ٢٠٠٤م:

المضمون: تناولت الدراسة علاقة القبيلة بالسلطة، والأعراف والقبائل الإفريقية والجماعات العرقية، مثل: البوشمن والأقزام والهوتنتوت والمجموعات الحامية والنيليين وشعوب شمال الصحراء، والعلاقات بينهم، وقرار تقسيم إفريقيا بمؤتمر برلين، والخسائر والأرواح بين شعوب القارة الإفريقية، وحالة نيجيريا، والعلاقات بين الإثنيات فيها، وحالة السودان، والدور الجغرافي والتاريخي في بناء الأمة السودانية.

أهمية الدراسة: تتبع أهمية الدراسة من أنّ ترسيم الحدود في إفريقيا غالباً ما يؤدي إلى صراعات عرقية وثقافية بين الشمال والجنوب.

أهداف الدراسة: الكشف عن الهياكل الأساسية للولاء في إفريقيا جنوب الصحراء، ووضع القبيلة والإثنية في الدولة الإفريقية المعاصرة.

مشكلة الدراسة: تكمن مشكلة الدراسة في

وإفريقية والإسرائيلية الإفريقية في ظلّ العولمة والنظام العالميّ الجديد.

أهمية الدراسة: نعت أهمية الدراسة من خلوّ المكتبة من بحثٍ يتناول العلاقات الاقتصادية العربية الإفريقية، وأثر اليهود في ضعف التعاون بينهم في إفريقيا، وبإشارة خاصّة لإثيوبيا وجنوب إفريقيا والمغرب.

أهداف الدراسة: دراسة واقع الأمة العربية الإفريقية من التوحّد إلى الشتات والفرقة والانقسامات.

مشكلة الدراسة: صيغت مشكلتها في مجموعة من التساؤلات؛ أهمها: لماذا تغفل الكيان الإسرائيليّ في إفريقيا؟ ولماذا التركيز على بعض الدول خاصّة بعد الاستقلال؟ وما أسباب الاستقرار السياسيّ والاقتصاديّ للبلدان العربية والإفريقية؟

وافترضت الدراسة تباين وجهات النظر للحكام؛ بين مؤيّد ومعارض للتعاون العربيّ الإسرائيليّ والإفريقيّ العربيّ.

المنهج: استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، كما استخدمت البيانات أداة للمعالجة.

ملخص النتائج: أنّ اليهود يعملون وفق استراتيجية واضحة، تعمل في ظلّ حماية دولة عظمى (أمريكا)، وأنّ دولة إسرائيل تعدّ أداة ردع في منطقة الشرق الأوسط، وهذه هي استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة؛ لتطويع إمكانات وموارد الدول النامية والأقلّ نموّاً لخدمة مصالح الدول الكبرى، وأنّ إسرائيل تغفلت اقتصادياً في بعض الدول الإفريقية؛ بغرض الاستثمارات بالأسواق الإفريقية حتى لو تعارض ذلك مع مصالح العرب.

التوصيات: أوصت الدراسة بوضع استراتيجية توجيه تحت لواء إسلاميٍّ؛ لقيادة الشعوب نحو المقاطعة الإسرائيلية الشاملة، وكلّ مصالح الغرب، وإنشاء منطقة حرّة للتبادل التجاريّ والسوق المشتركة (عربية - إفريقية).

التعامل مع قضية اللاجئين الإريتريين، وتقييم سياسته تجاه هذه المشكلة، والتعرف على طبيعة وحجم التأثير السلبيّ والإيجابيّ للاجئين على موارد السودان وإنسانه؛ في نواحيه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

مشكلة الدراسة: صيغت المشكلة في مجموعة من التساؤلات؛ أهمها: ما حجم تأثير اللاجئين الإريتريين في السودان؟ وعلى وجه الخصوص الولايات الثلاثة؛ من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية؟ المنهج: استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي والإحصائيّ.

ملخص النتائج: توصلت الدراسة إلى عدة نتائج؛ أهمها: أنّ تأثير اللاجئين السلبيّ في البيئة كان أكبر من تأثيرهم في الموارد والخدمات الأخرى، وأنّ السودان الداعم الأكبر للاجئين من خلال الأرض والموارد المتصلة بها؛ التي استغلت ولا تزال تُستغل من قبل اللاجئين.

التوصيات: أوصت الدراسة بتوسيع الاهتمام بالتعليم العاليّ بوصفه وسيلة مهمّة لتغيير أوضاع اللاجئين وأحوالهم المعيشية، وتوعية المواطن السودانيّ بطبيعة وجود اللاجئين المؤقت، وإحياء مشروع دعم المناطق المتأثرة بوجود اللاجئين، وحثّ الحكومة الإريترية على ضرورة خلق ظروف مواتية وجاذبة لعودة اللاجئين؛ عبر تحسين الظروف السياسية والاقتصادية في إريتريا.

5- الأثر اليهودي على العلاقات الاقتصادية العربية الإفريقية (المغرب - إثيوبيا - جنوب إفريقيا) الفترة (1948م - 1973م)، (ماجستير)، إعداد: ست الجيل سليمان زين الدين، إشراف: أ.د. يوسف حسن سعيد، 2004م: عدد الصفحات: 122 ص.

المضمون: تناولت الدراسة اليهود في إفريقيا، والدور السياسيّ الإسرائيليّ الإفريقي، والعلاقات الاقتصادية الإسرائيلية الإفريقية، والدول التي تقيم علاقات معها، ومستقبل العلاقات الاقتصادية العربية

٦- تاريخ المسيحية في الكاميرون في الفترة (١٨٦٠م - ١٩٦٠م)، (ماجستير)، إعداد: إسحاق الحاج حسن، إشراف: أ.د. عمر أحمد سعيد، ٢٠٠٤م: المضمون: تناولت الدراسة وضع دولة الكاميرون والإيمان والأديان فيها، والمسيحية أيام الاستعمار، ودور التعليم والإعلام العربي في خدمة المسيحية، ودور الخدمات العامة في خدمة المسيحية.

أهمية الدراسة: تتبع أهمية الدراسة من محاولة النظر في طبيعة ارتباط التنصير بالاستعمار، حيث استطاع الاستعمار أن يفتح الباب على مصراعيه للمنصرين من كل الجمعيات والهيئات الغربية العاملة في هذا الحقل، مع توفير كل أنواع الحماية لرجال الكنائس. أهداف الدراسة: هدفت الدراسة إلى معرفة الوسائل والطرق والعوامل التي استعملتها البلاد المسيحية للدخول إلى وسط إفريقيا، وبخاصة الكاميرون، عبر التاريخ والتعرف على طبيعة العمل التنصيري، وارتباطه بالسياسة للتمكن لما صار يُعرف بالاستثمار الجديد.

مشكلة الدراسة: صيغت مشكلة الدراسة في أن الاستعمار الذي حارب المسيحية في بلاده عمل على تشجيعها في إفريقيا: الأمر الذي يقتضي دراسة هذه الظاهرة في واحدة من دول القارة.

وتساءلت الدراسة: لماذا استمر التنصير بأنشطة متزايدة في فترة حكم أبناء البلد، أو ما يعبر عنه بالاستقلال؟

المنهج: المنهج التاريخي والتحليلي.

ملخص النتائج: أن هناك حملة نصرانية رفيعة المستوى، تستهدف النشء المسلم الإفريقي بغية تنصيره، واستعملت فيها شتى الوسائل ومختلف الأساليب التي يقوم على إعدادها خبراء مختصون في مجال التنصير، استغل المنصرن الفقر والجهل والمرض للتأثير في الفئات الضعيفة.

التوصيات: أوصت الدراسة بضرورة التنسيق بين المسلمين في كل مكان، وخصوصاً في مناطق وسط

إفريقيا لمضاعفة دورهم، حتى يستطيعوا أن يقوموا بالدعوة إلى الله، وتحصين المسلمين بالوعي والسعي في رفع مستواهم الاجتماعي والثقافي، والحفاظ عليهم من خطر الصليبية المعاصرة.

٧- الاستراتيجية الأمنية للمجاري المائية الدولية (حوض النيل).. دراسة تشمل: السودان - إثيوبيا - مصر، (ماجستير)، إعداد: إيمان محمد الحاج إبراهيم، إشراف: أ.د. عبد الرحمن أحمد عثمان، ٢٠٠٥م:

المضمون: تناولت الدراسة الأهمية الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية والأمنية للمياه، والأبعاد القانونية في اتفاقيات المياه الدولية، ومياه النيل وأهميتها، وتاريخها الاقتصادي والسياسي والأمني والقانوني، ودور مياه النيل، والعلاقات بين دول حوض النيل.

أهداف الدراسة: هدفت الدراسة إلى إبراز الجوانب السياسية والجغرافية والاقتصادية والقانونية والصراعات على المياه في العالم، من بينها الصراع حول نهر النيل ودول حوض النيل، والمبادئ الدولية التي تحكم هذه الدول في استخدام المجاري الدولية.

المنهج: المنهج الوصفي والتحليلي.

ملخص النتائج: أن النيل يشكل أهمية استراتيجية وأمنية بالنسبة لدول الحوض، وبخاصة مصر التي يتعلق أمنها الاستراتيجي بتأمين المياه، مع الاهتمام بباقي دول الحوض، وإقامة علاقات تعاون معها، كما شهدت معظم دول الحوض توتراً بعضها مع بعضها الآخر بسبب المياه.

التوصيات: أوصت الدراسة بإقامة مركز متخصص في مجال الدراسات المائية في السودان، يشتمل على دراسات متخصصة في مجال المياه السطحية والبحرية والجوفية، وأن تعمل جميع دول الحوض على الاستفادة من المياه لخير الجميع، والتعاون في استغلال المياه بإقامة المشاريع التي يعود ربحها على الجميع، وإبرام الاتفاقيات للحفاظ على الحقوق، واستفادة كل دولة من حقها ■

Civilizational Cross Fertilization between the Middle Maghreb Cities and Western Sudan in Medieval and Modern Times



Abdul-Basit Al-Musta'een, Ph.D.

Fatima El-Fihrya Center for Research and Studies, Fez, Morocco

Relationship between Middle Maghreb and Western Sudanese cities during the middle ages and modern era was strong and multifaceted. First, their demographic interactions go back to very ancient times, and have been strengthened in the Islamic era. Second, their economic relations were particularly enhanced by the Maghreb's increasing demand for gold and slaves from Western Sudan, and the latter's import of textile, manufactured tools and Mediterranean agricultural products from the North. This trade led to the emergence of a number of Western Sudanese cities, such as Oudaghost, Tighadda, Tighazi, Wellata, Twate, Jenny and Tombokto, as well as a number of Middle Maghreb cities, including Tihert, Tlemcen, Warghla, Twate, Zab, Bejaia, and Constantine. Third, on religious influences, many Western Sudanese communities converted to Islam, thanks to the Muslim merchants who travelled to that region constantly. As a result, major empires were established on and strengthened by the new religion that coexisted peacefully with older beliefs. Fourth, their political relations go back to the Rustomi era and thrived during the times of the Ziride, Hafside and Zianite states through exchanging gifts and envoys. Most importantly, Maghili, a descendant of Middle Maghreb, occupied a prominent position in the court of Mohamed Askia, a Sultan of the Songhai Empire, where he had a great impact on many Western Sudanese Emirates and contributed to their political developments.

The civilizational influences appeared first in science and culture, and second in religious orientations. On one hand, some Middle Maghreb cities such as Tlemcen, Twat and Biskra supplied the Western Sudanese cities with savants, imams and teachers who were then impacted by Western Sudanese scholars, such as Ahmed Baba Tombokti. This scientific interaction resulted in adopting Arabic as the language of science, education, culture and governance in Western Sudan. On the other hand, the Kharijites' doctrine spread in Western Sudan before the Maliki jurisprudence became the official doctrine in North Africa. Other religious influences include the spiritual impact of Sufis, particularly the Qadiriya and Tijania, which spread widely among the people of that region ■

Maliki Jurisprudence in Guinea Conakry (13th and 14th centuries A.H.)



Muhammad Tafsir BALDE

Ph.D. student in African studies, Dar El Hadith El Hassania, Al Qarawin University

This study of jurisprudence and jurists in Guinea defines the jurisprudential movement in this place of the Islamic west and shows its jurists' vital efforts in serving the Maliki school which they follow in scholarship and particle life. There was no famous and widely spread school of jurisprudence in Guinea like the Maliki school, which determines the calendar of religious activities and is followed by the general secretariat of religious affairs. the Maliki school was the first in Guinea where all people there now follow it and all juristic writings are based on it. Guinea's great jurists energized the jurisprudential movement in the region and worked on spreading Islam there for centuries. They also enriched the Islamic library and, as a result, left a great famous heritage. This research is arranged into three parts and a conclusion: the first addresses the jurisprudential movement in the region, the second discusses the titles that distinguished Guinean jurists, and the third is a biography of some famous jurists of this school ■

Map of African Elections in 2016: The Limits of Prospects for Change



Elsayed Ali Abofarha

*Assistant Professor of Political Science, Faculty of Politics and Economics,
Beni-Suef University, Egypt*

In the 2016, the African continent witnessed general elections of heads of the executive branch of government in more than 15 countries. However, this electoral momentum does not reveal a real change in most of these countries. This study analyzes the electoral scenes in certain African countries to determine the future of elections and democracy and the prospects for Africa's political development. In particular, it reviews the electoral procedures in Benin, Congo Republic, Chad, Djibouti, Uganda, Gambia, Gabon, and Sao Tome and Principe, and discusses their reasons and post-election consequences. The results shed doubts on the future of democracy in Africa. The democracy question here concerns the procedures rather than the usual question of absent content and substance of democracy in Africa ■

The Butterfly Effect and Israeli Penetration of the Nile Basin countries



Hamdy Abdel Rahman Hassan, Ph.D.

Professor of Political Science, Zayed University (UAE) and Cairo University (Egypt)

Israel's foreign policy is based on its interests and ideological convictions. However, by its proclaimed Jewish nature and peculiarities as an artificial international entity, it has been built on theological basis and for expansionist aims that eventually lead to the formation of "Greater Israel". It is a paradox that the state which claims that its *raison d'être* is to emancipate Jews from racial persecution and the sense of insecurity has itself become suffering from a chronic sense of insecurity. Its need for security is a central issue that dominates political thinking, both internally and externally. Therefore, it seeks to achieve two main objectives: first, domination and control in the Middle East; and second, formation of an alliance system with the Arab world's periphery that Israel want to use against the Arab world's core.

The visit of Israeli Prime Minister Benjamin Netanyahu in July 2016 to four countries in the Nile Basin region should be understood in light of this historical context. It was the culmination of many years of Israeli penetration of Africa. The trip reflects Israel's new foreign policy orientations in the post Arab Spring period, in which Africa became a top priority. Despite the political safari of high level Israeli officials to Africa, such as Foreign Minister Avigdor Lieberman, Netanyahu is the first Israeli prime minister to travel to Africa while still in office, since Yitzhak Rabin visited Casablanca in 1994.

There is a personal motive for this visit, which took place on July 4, the fortieth anniversary of the Israeli operation to rescue hostages in Uganda in 1976, in which Netanyahu's older brother was killed. This tour will bring Africa closer to Israel. Africans highly demand Israeli security aid to counter threats of Islamic extremism, and Israel seeks more African allies, particularly in the United Nations and other international bodies, where it is regularly condemned for occupying the West Bank and blockading the Gaza Strip. This article focuses on the impact of the Arab Spring on Israeli strategic thought and the new diplomatic offensive in Africa, especially the Nile basin region ■

Geographical Analysis of Tourist Movement to Africa



Mousa Fathy Mousa Atlam

Assistant Professor of Economic Geography, Faculty of Arts, Menofia University, Egypt

This research presents a geographical analysis of the movement of tourists in Africa, which is witnessing an exponential growth in the number of tourists which increased from 0.5 million tourists (or 0.2 % of all tourists in the world) in 1950 to 55.7 million tourists (or 4.9% of all tourists in the world) in 2015. The number is expected to reach 85 million tourists (or 6.3% of all tourists in the world) in 2020. Tourism in Africa contributes significantly to the GDP and provides job opportunities. Income from the tourism sector increased from \$7.2 billion in 1980 to \$50.3 billion in 2010, and is expected to reach \$85 billion in 2020.

The geographical distribution of tourists in Africa's regions varies. North Africa comes first, averaging about 42.1% between 1990 and 2010, and South Africa comes second with about 24.7% of tourists during the same period, followed by East Africa with about 21.6% of tourists. Only a small number of tourists visit West Africa and Central Africa. There is no change in the first ten countries, which are located mostly in North Africa, but their ranks changed because of economic and political conditions. For example, Egypt, ranked first in 2010, with about 22% of tourists, dropped in 2014 to the third place after Morocco and South Africa.

Air transportation is the first tourist transportation, and its role is expected to increase in the future. Leisure tourism is most attractive to tourists in the continent and accounts for nearly 50% of all tourists. Tourism in the continent is expected to grow significantly, and this study presents recommendations to further increase the tourist movement in the continent ■

Japan-Africa Relations

Ratiba Berd

Lecturer, Department of Political Sciences, Mouloud Mammeri University, Tizi-Ouzou, Algiera

This article discusses the current state and importance of Japan-Africa relations by shedding light on Japan's interests, purposes, strategy and opportunities to penetrate Africa; competition with others over Africa; and the role of Tokyo International Conference for Africa's Development (TICAD) in development cooperation in Africa. The research problem is centered on Japan's attitudes toward Africa, and analyzed through the mutual-reliance approach – a theoretical framework based on a liberal perspective of the institutional role. The article also focuses on the role of African mechanisms in the continent's advancement, which can reduce wealth looting and exploitation through taking advantage of development programs, seizing opportunities, encouraging inter-regional blocs, diversifying foreign relation networks, working on local development programs such as the NEPAD initiative, utilizing resources and avoiding foreign draining of them through adjusting the existing size of used resources and controlling foreign companies.

Japan is determined to emerge as a global power and use its economic weight to strengthen its political image in the world. Its role was first based on providing aids, but shifted to a new policy of aids, cultural exchange and peace. It supported African development by calling the international community to TICAD in 1993. Its African interest is based on its growing international standing and natural resources, and its position as a principally regional power in Asia. In addition, Japan considers Africa a main key to its international diplomacy, and its African policy an indication to its willingness to assume international responsibility, especially as it has been recently aspiring to become a permanent member of the Security Council.

Will Africa be able to take advantage of Japanese cooperation and investments? Or will its economic resources be drained by Japanese companies? African countries must act firmly on the issue of resources exploitation and wealth. They should prioritize self-sufficiency for each country and regionally through commercial exchange networks with neighboring countries. International cooperation and solidarity have become most important strategies to face the new threats requiring interdependence. This matter should be approached pragmatically, where parties should profit according to their contributions ■

African Refugees between Settlement and Diaspora Challenges



Mohammad Al-Basheer Ahmed Mousa, Ph.D.

Researcher in African and Legal Studies, Chad

The OAU Convention Governing the Specific Aspects of Refugee Problems in Africa (the OAU Refugee Convention 1969) forms a fertile ground for different African countries to address the refugees issue, particularly the sub-Saharan region which has an increasing number of refugees, representing 26% of all refugees in the world. There was an expectation that the number of refugees in 2014 (15.01 million) would decrease to 14.09 million in 2015, but this expectation was not met. The refugees' situation even worsened after the OCHA efforts stopped in some areas or dropped significantly, and its announcement of inability to support the Central African Republic's refugees in camps in southern Chad due to lack of resources.

Since the majority of African countries signed this Convention and annexes and protocols, there appeared certain gaps in the Convention, leading to weak commitment of some African countries or weak adherence to implementing its provisions. However, there have also been positive aspects in some countries that received a large number of refugees, especially in terms of integrating refugees in local communities voluntarily.

We need to study cases of refugees and the intellectual and normative variables, taking into account the effects of globalization migrations and globalization challenges on refugees in the programs and projects of the United Nations agencies and other organizations which oversee the refugees' camps in Africa, with the aim of realizing eventually a refugees' society that is active and productive rather than being a burden on host communities. Such policies will undoubtedly contribute to the voluntary return of large numbers of refugees, especially those who lived in refugee camps for many years ■

Food Security and Development Challenges in Africa: Facts and Bets

Asmaa Dehkal

Researcher, University of Mustapha Stambouli, Mascara, Algeria

Food security is a complex question and tomorrow's big strategic issue. It is referred to in the Universal Declaration of Human Rights, adopted by the United Nations. However, millions of people in many parts of the world, especially sub-Saharan Africa, are undernourished. Due to this serious problem, food security is not only an agricultural economic question, but also linked to national and regional security and political strategies. Food has become an indirect strategic weapon in the hands of the producing and exporting countries aiming at achieving political goals. This research attempts to clarify the ambiguity of the economic literature on the concept of food security, and highlight the intrinsic relationship between food security and economic growth. In order to answer to the research problem, the article shows that the main objective of growth is to increase income and reduce poverty levels. It demonstrates that most African countries made impressive economic strides toward growth. However, in spite of outstanding developments of the agriculture conditions, the aids that the continent receive from international organs, and that Africa has become the world's first continent in importing food, the African countries have not yet succeeded in providing adequate food for themselves ■

He is widely credited for introducing Islam to Uganda when he persuaded King Sauna of Uganda to convert to Islam in 1843.

- Hamid bin Mohammed al-Marjabi (1837- 1905 CE), nicknamed Tipo Tep, who was an Omani trader and the conqueror of Congo. He was considered one of the explorers and helped Western explorers in their work in Africa.

- Ali Hassan Mwinyi (b. 1925), who was the former president of the Republic of Tanzania. He was a politician and lawyer and served as Tanzania's president between 1985 and 1995. His presidency was the golden era for Muslims after the church controlled the country, as he was able to restore the Muslims' rights and standing.

- Professor Ali Mazrui (1933-2014-CE), who was a political scientist and a professor at several universities, most recently was the State University of New York at Binghamton, where he founded the Institute of Global Cultural Studies, and directed it until shortly before he died. He was born at the city of Mombasa, Kenya, for a family of an Arab Omani descent, and was best known for his writings on politics and culture, mainly in Africa, and especially his writings about Islam and Muslim issues.

There are many names and symbols – an endless list in science, Jihad and governance. We mentioned here only examples for

demonstration, in order to highlight the continent's history and symbols which have long been marginalized over the centuries.

The sons of the continent should remove the dust of marginalization from the history of their continent, their symbols and civilization, as there will be no future for them unless they highlight those symbols and their scientific and intellectual output, verify its authenticity, and then disseminate it. History is the memory of any nation; no nation can survive without a memory. And studying history and learning its lessons are features of powerful nations. The stark example is the efforts made by the nations that have no history to invent one for themselves, even a fabricated one, so that they may acquire a good standing among nations, as the case of both America and Israel.

It is indeed surprising that a nation like Africa that owns a tremendous history turns its back to it, makes no use of it, and considers it as an extinct past.

This is a call for all African peoples, individuals and groups to read their history consciously in order to learn its lessons and methods of understanding and moving forward that can benefit them in their march towards Africa's renaissance and exploring its future, so that it may restore its glory, status and pride among nations ■

• Sheikh Omar bin Mohammed bin Mohammed Bakr al-Folani, known as "Flatah" (1345 – 1419 AH), who was a scholar in Islamic jurisprudence and Hadith. He was a narrator of Hadith, an interpreter of the Koran, a writer, a preacher and an educator. Born near Mecca, he lived in al-Madinah, and directed Dar al-Hadith in 1377 AH. He also served as the Secretary General of the Islamic University in 1395 AH.

• Sultan Muhammad Babato Zberma, who was born in Adonged village in the Republic of Niger. He is considered a scholar who helped spread Islam and Arab culture in the north of what is now the Republic of Ghana in the nineteenth century.

• Sheikh Mahmoud bin Omar Bah (1906 – 1978 CE), the founder of al-Nezamiyah schools in West Africa, especially al-Falah schools. Born in Goole in southern Mauritania, he opened about 77 Arab schools in West Africa up to Cameroon in Central Africa, and 89 mosques as well.

• Alhaji Ahmed Belu Sardona (1909 – 1966 CE), who was the prime minister of Nigeria's northern province. He was a great statesman and preacher in Nigeria and a true struggling, good Muslim. He stood alone among millions of Muslims in the face of Christian preachers to defend his religion of pride and dignity, and uphold the law of Islam.

• Sheikh Abubakar Mahmoud Gumi (1341- 1413 AH), who was the

Grand Mufti of Nigeria and an adviser and the right-hand of Haji Ahmad Belu Sardona. They worked together to establish Nasr al-Islam group.

• Sultan Ahmed bin Ibrahim al-Fazzan (the Ghazi) (1507-1543- CE), who was the greatest Muslim sultan in Somalia. He invaded Abyssinia after having united the tribes of Somalia and a number of Oromo tribes under his leadership, and was about to dominate Abyssinia but the Portuguese and other Europeans intervened. He was killed in a battle against Portugal and Abyssinia after he managed to kill Cristovao, the commander and son of Vasco da Gama, and King Lebna Dibengel the Amharic.

• Imam Sultan Yusuf bin Saif al-Ya'rubi (died in 1680), who was the leader of Omanis in the Ya'rubi state when it managed to liberate Muscat from the Portuguese control. He chased the Portuguese in the Indian Ocean and liberated the Arabian Gulf from their evil. He also defeated the Portuguese and ended their presence in East Africa.

• Sultan Said bin Sultan Al Busaidi (1797-1856- CE), who was the greatest Sultans of Oman. He made Zanzibar the capital of his state, and had the greatest impact on the deployment of Arab and Islamic civilization in East Africa.

• Ahmad ibn Ibrahim al-Amiri, who was a Muslim trader and a most important pioneer in calling to Islam.

that guides them in their current conditions of weakness, ignorance and exploitation at the hands of Western and other imperialist powers that consider the continent and its people as their property.

Among those marginalized symbols are the following:

- Sheikh Abdullah bin Fodio (1766 – 1829 CE), who was the brother of Othman bin Fodio. Contemporaries surnamed him as the “Exceptional” of his time and the “Polymath” of Sudan (West Africa). He had thorough studies and countless writings in different disciplines and is best known for his interpretation of the Koran.

- Sheikh Mohammed Bello bin Othman bin Fodio (1780 – 1837 CE), who was the son of Sheikh Othman, was one of his most important ministers. He took control of the eastern part of the state until people pledged allegiance to him to succeed his father in 1817. He was a scholar and had several books, most notably his *Dispensing the Affordable* in the *History of Altkror*.

- El Hadj Omar Bin Saeed Tal al-Footy (1796 - 1864 CE), who was a most important disciple of Sheikh Othman, and assumed leadership in his state. He led the war against the pagans in the Fouta Tor and Sico, and stopped the advance of French colonialism in the region.

- Sheikh Ahmed Fourtou Albernoa, who was a contemporary

of Sultan Idris Aloma, the Sultan of Alberno Empire between 1570 and 1603. Sheikh Ahmed was the Sultan’s Secretary and his imam in prayer.

- Sheikh Ahmed Baba al-Timbukti (1556 – 1627 CE), who was a most famous scholar of Timbuktu. He was an encyclopedic historian, a scholar of Sharia, and an iconic scholar in Arabic language and literature. His biographic writers said he compiled more than forty books, and taught in the State of Songai and abroad.

- Sheikh Abdul Rahman bin Abdullah al-Saxdi (1596 – 1656 CE), who wrote, *The history of Sudan*, a book chronicles to the Islamic State of Songai, and is a most famous historian of Africa.

- Sheikh Ahmad Hamad Bo al-Masne (1776 – 1844 CE), who was a struggling scholar, and the founder of the Islamic state in Massena in 1818, located within the current boundaries of modern Mali. His capital was called Hamdallah.

- Sheikh Abdul-Qadir Kun (1728 – 1810 CE), who founded the Imami state in the basin of Senegal.

- Sheikh Abdul-Rahman al-Afriqi al-Zubramawi, who was born in Vava village, located on an island in the Niger River in the State of Mali. He graduated from the School of Dar al-Hadith and was appointed a professor there and in the Prophet’s Mosque. Among his works is *The Rahmanian Lights in Response to the Tidjanis*.



Africa and the marginalization of Islamic Leaders and Figures

No history has been distorted and fabricated like the history of Africa. There were numerous kingdoms, empires and sultanates before and after Islam which had power, glory and a large share of civilization, and nursed Islamic leaders who had influences and impacts in all areas and on all levels. But then we find suppression and disinformation of this illustrious history, not only upon states, but also upon the iconic leaders that led to Africa's Renaissance. Unfortunately, the continent's sons and daughters themselves are ignorant about their history and symbols, as they do not give them the due attention.

As we talk about the marginalization of African symbols, the anniversary of the death of one of Africa's most important icons is imminent. In 2017, we will witness the second centennial anniversary of the death of one of Africa's most

important symbols, namely, the struggling scholar Othman bin Fodio (11691233- AH / 17541817- CE), a man who represented a unique case in knowledge and jihad. He was a statesman par excellence – may Allah be merciful with him. He managed to combine knowledge and struggle to establish a strong Islamic state in the nineteenth century, namely, the Kingdom of Islamic Sokoto. He fought against religious, behavioral and political corruptions in Hausa countries in West Africa, and was able to subdue West Africa under the dominion of his kingdom, which is referred to by some historians as an Islamic caliphate.

In addition to Sheikh Othman, the African continent nursed a lot of symbols, scholars and leaders who had unique and unimagined contributions. Despite of marginalization, their works continue to be a beacon for Africans



مجلة قراءات إفريقية

مصر وإفريقيا:

سعر البيع: 1.5 دولار
اشتراكات: الأفراد 10 دولار، المؤسسات: 20 دولار

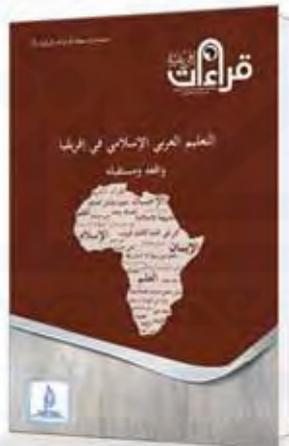
السعودية والخليج:

سعر البيع: 15 ريال
اشتراكات: الأفراد 60 ريال، المؤسسات: 100 ريال

أوروبا وأمريكا:

اشتراكات: الأفراد 60 ريال، المؤسسات: 100 ريال

من إصدارات مجلة قراءات إفريقية:



مجلة قراءات إفريقية